جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية

دراسة حالة ليبيا 2011-2013

مذكرة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

تخصص دراسات إقليمية

إعداد الطالب | **تحت إشراف**

صادق حجال | **الأستاذ الدكتور. عامر مصباح**

لجنة المناقشة

د. زهرة تيعزة.. رئيسا

أ. د عامر مصباح.. مشرفا ومقررا

د. فاروق العربي.. عضوا مناقشا

2014-2013

بسم الله الرحمن الرحيم

"يَا أَيُّهَآ ٱلَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ للَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىَ أَلاَّ تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ"

صدق الله العظيم

المائدة:08

"الفقر هو أسوأ أشكال العنف"

موهنداس غاندي

"الأمن أهدأ عيش والعدل أقوى جيش"

أبو حسن علي الماوردي

إهداء

إلى أعز الناس، أبي وأمي

صادق جمال

الشكر والتقدير

أحمد الله وأشكره على أن أنعم عليّ بنعمة العقل، بنعمة الوالدين، بنعمة الصحبة الصالحة أشكر الله سبحانه على أن سخر لي أكرم و أشرف الناس، الأساتذة

وفي هذا الصدد الشكر الخاص للأستاذ الدكتور **عامر مصباح** على قبوله تشريفي بالإشراف على مذكرتي، و على ما أسداه لي من نصح و تشجيع

كما أشكر كل أساتذة العلوم السياسية بجامعة الجزائر3، خاصة الدكتور القدير مصطفى بن عبد العزيز و الأستاذ الكريم مسلم مولود.

صادق جمال

ملخص الدراسة

إذا كانت نهاية الحرب الباردة قد أدت إلى عولمة حقوق الإنسان و بروز ظاهرة فشل الدولة في أكثر من دولة، فإن بداية القرن الواحد العشرين أدى إلى بلورة إطار نظري وتصور غربي خاص بالدولة الفاشلة أين أصبح الحديث عن ظاهرة فشل الدولة كمصدر لتهديد أمن الإنسان ولكن أيضا مصدرا لتهديد السلم والأمن الدوليين وهو ما يستدعي التدخل باسم حقوق الإنسان في تلك الدول الفاشلة، وعلى هذا الأساس أصبحت الدول الغربية تستغل فشل الدولة لتبرير تدخلاتها تحت غطاء حماية حقوق الإنسان لتحقيق مصالحها وأهدافها، خاصة وأن الدولة الفاشلة تعني في أبسط معانيها غياب العدالة و انتشار الفساد ما يولد الفقر والحرمان لدى المواطنين وهو ما يجعل الدول الفاشلة في نهاية المطاف تمثل المجال الذي يمكن من خلاله تبرير و إضفاء نوع من الشرعية على التدخلات الأجنبية باسم حقوق الإنسان.

على هذا الأساس تحاول هذه الدراسة تفسير العلاقة بين الدولة الفاشلة و التدخل الإنساني في المنطقة العربية، أين أصبح فشل الدولة العربية ظاهرا خاصة مع انتفاضة الشعوب العربية في أكثر من دولة تحت ما يسمى "الربيع العربي" وهي الانتفاضات التي كانت منطقية بالنظر لانتشار الفقر، الفساد، والبطالة في ظل أنظمة تسلطية، هذا ما جعل الدول الكبرى تستغل هذه الوضعية لتحقيق مصالحها من خلال مساومة الأنظمة السياسية التسلطية أو عن طريق التدخل باسم حقوق الإنسان.

مثلت ليبيا الحالة الأمثل التي يمكن من خلالها دراسة الإسقاطات النظرية التي تطرقنا لها ، حيث أدى فشل الدولة الليبية المتمثل أساسا في غياب المؤسسات وانتشار الفقر والبطالة بسبب الفساد، إلى انتفاضة الشعب الليبي ضد نظام القذافي وصلت إلى حد المواجهة المسلحة بين الطرفين، وهو ما مثل الفرصة المناسبة للغرب لتبرير و إضفاء الشرعية على تدخلها العسكري بهدف تحقيق مصالحها، هذا التدخل أدى إلى إسقاط نظام القذافي ولكن أيضا أدى إلى انهيار الدولة الليبية، وهو ما جاء ليعكس فكرة أن أمن أي دولة وأي نظام سياسي لا يمكن إلا من خلال محاربة الفساد والقضاء على مظاهر اللاعدالة.

الكلمات المفتاحية:

الدولة الفاشلة، التدخل الإنساني، مسؤولية الحماية، المنطقة العربية، ليبيا، العدالة، الفساد.

مقدمـة

1. التعريف بالموضوع:

عرفت العشرية الأخيرة من القرن العشرين تحولا جذريا في مفاهيم السياسة الدولية، بفعل انهيار الكتلة الاشتراكية وظهور الكتلة الغربية كقطب مهيمن على الساحة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين أهم المفاهيم التي بدأت تبرز بقوة في تلك الفترة هو مفهوم التدخل الإنساني الذي كان نتيجة لمجموعة من الأفكار الغربية، أين بدأ التأكيد على مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات.....الخ، والتي تجسدت فعليا وعمليا من خلال العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية التي نظمت حول حقوق الإنسان.

هذا التطور في مجال حقوق الإنسان مثل الآلية الجديدة والغطاء الفكري لشرعنة التدخلات العسكرية في العديد من الدول، حيث ظهرت العديد من المبادرات التي أصبحت تشكل عرفا قانونيا أهمها الإقرار بمبدأ التدخل باسم حقوق الإنسان في الشؤون الداخلية للدول التي عرفت انتهاكات لحقوق الإنسان مثل العراق، الصومال، البوسنة ،هايتي ورواندا، كوسوفو...الخ؛ وبالتالي أصبح مفهوم التدخل الإنساني كأحد أهم المفاهيم التي أحدثت ثورة في مفهوم سيادة الدولة كونها الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية.

في ذات السياق وفي نفس الوقت كان هناك تحولا في طبيعة ومصادر التهديدات للدولة الوطنية أين أصبحت هذه الأخيرة تواجه أنماط عدة من مصادر التهديد والتي ليست بالضرورة مصادر عسكرية، ومنها تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة، انتشار الجماعات المسلحة، انتشار الأمراض والأوبئة، بالإضافة إلى اتساع نطاق ظاهرة الفقر، الهجرة.....الخ، هذه التهديدات والتي غالبا ما تكون نتيجة لفشل الدول في أداء مهامها ووظائفها، أدت إلى بلورة إطار نظري وتصور خاص بظاهرة الدولة الفاشلة وأصبح الحديث عن ظاهرة فشل الدولة كأحد أبرز مهدد للأمن الإنساني ولكن أيضا للسلم والأمن الدوليين وبالتالي كان واجب التدخل الإنساني مثل ما حدث في البوسنة والهرسك، الصومال، رواندا......الخ.

هذا التصور الغربي الخاص بفشل الدول وضرورة التدخل العسكري باسم حقوق الإنسان ازداد وتطور نظريا وعمليا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أين بدأ الحديث داخل الدوائر السياسية الغربية على أن فشل الدول هو الذي يخلق البيئة المناسبة للتطرف والعنف وبالتالي كان التدخل العسكري في شؤون الدول الفاشلة أكثر من ضروري لتحقيق السلم و الأمن الدوليين، مثل التدخل في أفغانستان، العراق، ليبيا، وإمكانية التدخل العسكري في سوريا حاليا.

من هنا يأتي واقع الدول الوطنية في العالم العربي التي أصبح فشلها في أداء مهامها ووظائفها ظاهر للعام والخاص، هذا الفشل بات ظاهرا منذ التدخل العسكري في العراق كما تأكدت ظاهرة الفشل والعجز مع الانتفاضات الشعبية التي تشهدها حاليا معظم دول المنطقة العربية التي وصلت إلى درجت المواجهة المسلحة بين المواطنين وأنظمتها الحاكمة، و التي أدت إلى انتهاكات لحقوق الإنسان على جميع الأصعدة، قابله في نفس الوقت تدخلات أجنبية في الشؤون الداخلية للدول العربية باسم حقوق الإنسان على غرار ما حدث في ليبيا حيث مثلت هذه الأخيرة أحسن حالة لدراسة طبيعة الدولة الفاشلة وعلاقتها بالتدخل الأجنبي باسم حقوق الإنسان.

2. أهمية الموضوع:

أصبح مفهوما الدولة الفاشلة والتدخل الإنساني أحد أهم المواضيع استقطابا للدراسة في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية وهذا راجع لتزايد ظاهرة فشل الدولة التي كانت مقتصرة على الدول الإفريقية، لتشمل في السنوات الأخيرة العديد من الدول في المنطقة العربية التي أصبحت تعاني من أزمات في كل المستويات وليتزايد معها ظاهرة التدخلات العسكرية تحت غطاء حقوق الإنسان وتحقيق السلم والأمن الدوليين، وبالتالي ونظرا لفشل الدولة في المنطقة العربية و لتزايد ظاهرة التدخلات العسكرية في المنطقة العربية، لم يبقى تحقيق أمن الدولة مقتصرا على القوة العسكرية ولم يعد الحديث عن مصادر التهديدات الخارجية بقدر ما أصبح من الضروري على الدول العربية أن تكيف سياساتها الاقتصادية السياسية الاجتماعية بما يحقق الانسجام الاجتماعي والوحدة الوطنية وهذا لا يكون إلا من خلال الوقوف على الأسباب الحقيقية وراء الفشل.

3. أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الدوافع الذاتية والموضوعية التي كانت وراء اختيار **«الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية-دراسة حالة ليبيا- 2011- 2013»** كموضوع لمذكرة الماستر، هذه الدوافع تكونت و تجسدت بحكم انتماءاتي الشخصية وانطلاقا من اهتماماتي العلمية ومجال تخصصي.

فيما يخص **الدوافع الموضوعية**، يعتبر موضوع الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني أحد أهم المواضيع في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وهذا نظرا لاحتواء هذا الموضوع على مجموعة من المتغيرات التي تعرف جدلا واسعا في النقاشات الأكاديمية وهو ما يشكل الأرضية الخصبة لإنتاج المشاريع

البحثية والإنتاج المعرفي، وبالتالي في تقديري يعتبر متغير الدولة الفاشلة والتدخل الإنساني أحد أهم الإشكاليات في العلاقات الدولية التي ينبغي الإلمام بها.

أما **الدوافع الذاتية،** فتتمثل أساسا في انتمائي للمنطقة العربية بصفة عامة وللمغرب العربي بصفة خاصة هذه المنطقة التي أصبح فيها العديد من الدول تعرف حالة أزمات وفشل على جمع الأصعدة، لدرجة أنها أصبحت مصدر تهديد للمواطن أين أصبحت حقوقه الإنسانية مهددة من طرف دولته، و ليبيا التي تشكل جزء من المنطقة أصبح فشلها يمثل ليس فقط تهديدا لوجودها بحكم التدخلات الأجنبية، ولكن أيضا أصبحت تمثل تهديدا لأمن الدول المجاورة.

4. أهداف الدراسة:

تكمن الأهداف الرئيسية من دراسة موضوع « **الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا– 2011–2013**» في النقاط التالية:

- جوهر موضوع دراستنا، يمكن أساسا في محاولة الوصول إلى الآليات الكفيلة لتفادي ظاهرة التدخل الأجنبي في شؤون الدول العربية ذالك من خلال تحديد أهم مصدر مغذي للتهديدات في المنطقة العربية في ظل تنامي ظاهرة فشل الدولة في هذه المنطقة.

- محاولة دراسة مفهوم الدولة الفاشلة وعلاقته بالتدخلات الإنسانية انطلاقا من واقع الدولة الليبية منذ بداية الأزمة إلى غاية التدخل الخارجي وانعكاساته.

- أما الهدف الثالث يتمثل في محاولة التوصل إلى الجوهر الأساسي للأمن بالنسبة للدول العربية، من خلال تشخيص حالة اللاأمن التي تعرفها ليبيا حاليا.

5. أدبيات الدراسة:

من خلال عملية البحث لاحظنا بأنه لا توجد دراسات وبحوث علمية لها علاقة مباشرة بموضوع بحثنا **«الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011–2013»**، لذا لقد تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت موضوع التدخل الإنساني في المنطقة العربية سواء من زاوية سياسية أو قانونية، والتي اهتمت أكثر بشرعية وعدم شرعية التدخل وبالدوافع الخفية للتدخل الإنساني في حين أهملت دراسة الأسباب الحركية التي يمكن أن تكون نتيجة لفشل الدولة بالرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت ظاهرة العجز والفشل داخل الدولة العربية، وعلى هذا الأساس قمنا بالاعتماد على الاثنين معا.

- ✓ – رسالة دكتوراه الموسومة**«الدولة العربية وإشكالية إعادة البناء_الجزائر نموذجا_»**[1]، "للطالب محمد صافو"المناقشة بـ"جامعة الجزائر" شهر فيفري 2011.
- ✓ – رسالة الماجستير الموسومة**«التنمية السياسية بالوطن العربي دراسة تحليلية وصفية للاختلالات البنيوية والإصلاح السياسي»**[2]، للطالب "هشام لويسي" المناقشة بـ"جامعة الجزائر03"خلال السنة الجامعية2010–2011.

شكلت قضية العجز والفشل في الدولة العربية نقطة تقاطع بين الرسالتين، وبين موضوع رسالتنا أين تم التطرق فيهما إلى أن الدولة العربية تعاني من الفشل والعجز في جميع المستويات بنسب متفاوتة، وهو ما نجده أيضا في دراسة برهان غليون، **العرب وتحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد**[3].

- ✓ – مذكرة الماجستير الموسومة**«أزمة دارفور وأبعاد التدخل الأجنبي»**[4]، للطالب "مراد جوابي" المناقشة بـ"جامعة الجزائر03"خلال السنة الجامعية2009–2010.

---

[1] – محمد صافو،**«الدولة العربية وإشكالية إعادة البناء_الجزائر نموذجا_».** (رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010-2011).

[2] – هشام لويسي،**«التنمية السياسية بالوطن العربي دراسة تحليلية وصفية للاختلالات البنيوية والإصلاح السياسي».**(مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2010–2011).

[3] - برهان غليون، **العرب وتحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد،** (لبنان: المركز الثقافي العربي، ط2، 2005).

[4] - مراد جوابي،«**أزمة دارفور وأبعاد التدخل الأجنبي**».(مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2009، 2010).

✓ – مذكرة الماجستير الموسومة«**التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا دراسة حالة الصومال1992–2005**»[1]، للطالب"عبد الوهاب عمروش" المناقشة بـ"جامعة الجزائر03 خلال السنة الجامعية2006–2007.

نقاط التشابه بين هاتين الرسالتين يكمن في التركيز على تداعيات التدخل العسكري الإنساني في الدول الفاشلة، وهو ما يتقاطع مع جزء من موضوع بحثي.

✓ – مذكرة ماجستير الموسومة«**تتطور إشكالية التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية**»[2]، للطالب "سالم برقوق" المناقشة بـ"جامعة الجزائر" شهر جوان 1994.

✓ – مذكرة ماجستير الموسومة«**تأثير حق التدخل الإنساني على السيادة الوطنية دراسة حالة العراق1991**»[3]، للطالبة "سهام سليماني" المناقشة بـ"جامعة الجزائر"عام 2005.

مثلت مسألة السيادة ومدى شرعية التدخل الإنساني نقاط التشابه بين الرسالتين وخاصة عند تقاطعهما في قضية التعامل بازدواجية وبصفة انتقائية حسب المصالح مع قضايا حماية حقوق الإنسان، وهو ما نجده في كتاب لعبد الهادي بوطالب تحت عنوان:**هل يعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار**[4]، وعليه مثلت هذه الدراسات نقطة تقاطع أساسية مع مضمون وجوهر بحثنا.

✓ – مذكرة ماجستير الموسومة «**التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**»[5]، للطالب "علاء الدين زردومي" المناقشة بـ "جامعة محمد خيضر –بسكرة–"عام 2013.

انطلق الطالب في هذه المذكرة من فرضية أن نظام القذافي كلما كان قمعيا وتسلطيا كلما ساهم في انتشار الفوضى وإعطاء الفرصة للتدخلات العسكرية، وبالتالي هذه المذكرة مثلت نقطة تقاطع أساسية مع موضوع بحثنا.

---

[1] - عبد الوهاب عمروش،«**التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا دراسة حالة الصومال1992–2005**». (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2006، 2007).

[2] - سالم برقوق،«**تتطور إشكالية التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية**».(مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 1993، 1994).

[3] - سهام سليماني،«**تأثير حق التدخل الإنساني على السيادة الوطنية دراسة حالة العراق1991**». (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2004، 2005).

[4] – عبد الهادي بوطالب، **هل يعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار**، (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية،1992).

[5] - علاء الدين زردومي،«**التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**».(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، 2012–2013).

6. **الإشكالية:**

تعتبر قضايا التدخل الإنساني بمختلف أنواعه وظاهرة فشل الدولة في المنطقة العربية، أحد أهم وأبرز القضايا المطروحة سواء على مستوى الشارع العربي أو على المستوى الأكاديمي و كذالك أيضا على المستوى السياسي، وهذا الاهتمام راجع أساسا لتعاظم ظاهرة عجز وفشل الدول العربية في مقابل ذالك تزايد ظاهرة التدخلات العسكرية الإنسانية، حيث بدأت تظهر مجموعة من الإشكاليات والغموض حول هاذين المتغيرين في المنطقة العربية.

وعلى هذا الأساس ونظرا لارتباط هاذين المتغيرين بالأمن في المنطقة العربية، توجب علبنا الانطلاق من الهدف الأساسي الذي ترمي إليه الدراسة، وذالك من خلال طرح الإشكالية التالية:

❖ **إلى أي مدى يساهم فشل الدولة العربية في تعزيز التدخلات الأجنبية باسم حقوق الإنسان؟**

وللتفصيل في البحث، قمنا بطرح مجموعة من **التساؤلات المتفرعة** عن الإشكالية:

أ. فيما تتمثل مظاهر وأسباب فشل الدولة العربية، وما هي الآثار الناجمة عن فشلها؟

ب. ما مدى مشروعية التدخل الإنساني، وهل الاعتبارات الإنسانية هي فعلا أساس التدخلات الأجنبية؟

ت. ما مدى مساهمة فشل الدولة الليبية في إضفاء الشرعية على الأقل من الناحية الأخلاقية للتدخل العسكري الأجنبي باسم القيم الإنسانية عام2011؟

- **حدود الإشكالية**:تم ضبط الحدود الزمنية والمكانية لإشكالية الدراسة على النحو التالي:

✓ **الحدود المكانية للإشكالية**:تتناول هذه الإشكالية المنطقة العربية المشكلة من اثنان وعشرون (22) دولة، تشترك في التاريخ، الدين، الثقافة، اللغة، يطلق على هذه المنطقة تسمية الوطن العربي أو العالم العربي، غالبية هذه الدول مازالت تعاني منذ استقلالها إلى غاية اليوم، العديد من الصراعات الداخلية والأزمات السياسية.

✓ **الحدود الزمنية للإشكالية:** إشكالية الدراسة مرتبطة بفترة زمنية ممتدة **من** عام 2011 **إلى** 2013، هذه الفترة تحمل الكثير من الدلالات ذات الصلة بوضوح بحثنا، فهي الفترة التي شملت الانتفاضات العارمة التي شهدتها معظم الدول العربية، وهي الفترة التي لا حظنا فيها تنامي تدخل الدول الأجنبية في الشؤون العربية باسم حقوق الإنسان وصل إلى حد التدخل العسكري.

7. الفرضيات:

للإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات التي ارتأينا أنها مناسبة لإشكالية البحث تتمثل في:

أ. هناك عوامل داخلية أكثر منها خارجية ساهمت في فشل الدولة العربية، مرتبطة أساسا بانتشار مظاهر الحرمان في ظل أنظمة استبدادية، وهو ما انعكس سلبا علة أمن المواطن والدولة معا.

ب. التدخل الإنساني عبارة عن غطاء إيديولوجي لتحقيق مصالح الدول الكبرى، يجد في فشل الدولة البيئة المناسبة لتبريره و إضفاء عليه نوع من الشرعية.

ت. التداعيات الناجمة عن فشل الدولة الليبية فسح المجال أمام الدول الغربية لتبرير تدخلها العسكري تحت غطاء حماية حقوق الإنسان.

8. الإطار النظري:

في إطار دراسة موضوع بحثنا "**الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا2001-2013**" قمنا بالاعتماد على مجموعة من النظريات والمقاربات تمثلت فيما يلي:

❖ نظرية العدالة لجون رولز (JHON RAWLS):

تعتبر نظرية العدالة لجون رولز (**jhon rawls**) من أهم الأعمال التي قدمها التي في كتابه الشهير **نظرية العدالة** "**theory of justice**" الصادر عام 1971[1]، هذه النظرية جاءت أساسا لمعالجة الانحرافات التي آلت إليها الديمقراطية الليبرالية وتمثلت في سيطرة الحرية على حساب المساواة، تفكك المجتمع، انحصار مفهوم المواطنة،استبداد الأقوياء للضعفاء .....الخ، ومن هنا جاء **رولز rawls** ليقدم لنا تصوره الخاص حول العدالة التي يعتبرها بأنها متوقفة على الطريقة التي تمنح من خلالها الحقوق والواجبات الأساسية والعدالة عند رولز هي الإنصاف أي عدالة منصفة قائمة أساسا على تصحيح التفاوت الاجتماعي بين الأفراد وهي ما يطلق عليها العدالة كإنصاف والتي قائمة أساسا على مبدأين:[2]

[1] - John Rawls, **theory of justice**.(USA : Harvard University Press,1971).

[2]- جون رولز، **العدالة كإنصاف**، (ترجمة: حيدر إسماعيل)،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2009)، ص148.

- **مبدأ الحريات المتساوية:** هذا المبدأ بموجبه تضمن جميع الأفراد وبدون استثناء، حق التساوي في السلع الأولية المتمثلة في(الحقوق، الحريات الشخصية، الفرص، حرية الرأي والتعبير .....الخ).
- **مبدأ اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية:** يرى رولز بأن اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية ضرورية لتحقيق العدالة ولكن يجب أن يرتبط هذا المبدأ بشرطين أساسيين **الشرط الأول:** اللامساواة يجب أن تتعلق بالوظائف والمراكز التي تكون مفتوحة للجميع ضمن مفهوم التساوي في الفرص، أما **الشرط الثاني** هو أنه يجب أن تحقق مظاهر اللامساواة أكبر مصلحة لأقل أفراد المجتمع حظا (الفقراء).

هذه النظرية تساعدنا أساسا في تسليط الضوء على العلاقة بين فشل الدولة وظاهرة اللاعدالة الاجتماعية

❖ مقاربة الأمن الإنساني:

تمثل مقاربة الأمن الإنساني إطارا موسعا للأمن الوطني (أمن الدولة + أمن المجتمع+ أمن الإنسان) إذ تشمل هذه المقاربة بالإضافة إلى حماية الحدود و الدفاع عن سيادة الدولة ومصالحها الوطنية أبعادا وظيفية أخرى مرتبطة بحماية حقوق الإنسان وتمكينه من حاجاته الأساسية، فمفهوم الأمن الإنساني وفق التقرير الثاني1994 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتمثل في التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة ويحتوي على سبعة أبعاد:[1]

- **الأمن الاقتصادي**:والذي يعني التخلص من الفقر وضمان الحد الأدنى من الدخل الفردي.
- **الأمن الغذائي:** أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء.
- **الأمن الصحي:** وذالك بالحصول على الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض.
- **الأمن البيئي:** ويتمثل في حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة.
- **الأمن الفردي:** يقوم أساسا على حماية الأفراد من العنف المادي الذي يمارس من قبل جماعات أو حتى من قبل الدولة نفسها .
- **الأمن المجتمعي:** أي ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية القيم التقليدية والحماية من العنف العرقي والطائفي.
- **الأمن السياسي:** من خلال التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وكذا التحرر من الاستبداد السياسي.

---

[1] – محند برقوق، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة، في:
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3059.html (29/01/2014).

انطلاقا من هذه المقاربة يمكن رصد تصورين مرتبطين بكيفية تجسيد الأمن الإنساني، **التصور الأول:** وهو التصور الليبرالي المكرس لمبادئ الديمقراطية وعالمية حقوق الإنسان الأساسية والمتمثلة في حق الحياة، الحرية والسعادة، **التصور الثاني:** وهو التصور القائم على ضرورة التدخل الإنساني تحت قاعدة «مسؤولية الحماية» من أجل حماية اللاجئين ووقف الإبادة الجماعية والحروب الأهلية[1].

هذه المقاربة تعتبر مهمة في دراستنا خاصة عندما نتطرق لأسباب فشل الدولة وفي مدى شرعية التدخل الأجنبي لاعتبارات إنسانية.

9. تحديد المفاهيم:

من أجل الدراسة قمنا بالاعتماد على مجموعة من المفاهيم الأساسية التالية:

- **الدولة الفاشلة:** إذا كانت الدولة تعني كيان سياسي وإطار متكاملا لوحدة المجتمع ومنظما له، بحيث تعلو إرادة الدولة فوق إرادة الجماعات والأفراد من خلال امتلاك سلطة ذات سيادة إصدار القوانين واحتكار وسائل الإكراه الشرعي بواسطتها تسهر على تطبيق مجموعة من الوظائف وتطبيق القانون وكذا تحقيق المصالح والأهداف[2]، وإذا كانت الدولة المتماسكة أو القابلة للحياة هي التي تستطيع أن تؤمن مستوى لائقا من الخدمات كالخدمات الصحية والتعليمية لشعبها، كما تكون قادرة على الحفاظ على القانون والنظام[3]، فإن الدولة الفاشلة هي الدولة التي تعاني غياب للمؤسسات وغير قادرة لا على تلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها ولا على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي ، وحكومتها غير شرعية هذه الحكومات لا يهمها تحقيق التنمية الاقتصادية ولا العدالة الاجتماعية.
- **المنطقة العربية:** هي تلك المنطقة الجغرافية ذات تاريخ ولغة وثقافة مشتركة تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى بحر العرب والخليج العربي شرقا، تضم 22 دولة عربية.*

---

[1] - Paul D.Williams, **security studies an introduction**.(London:Routledge,2008),p230.

[2] - عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة العلوم السياسية**.ج(2)(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،سنة 1981)،ص802.

[3] – مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان،،(ترجمة:عبد العزيز بن عثمان بن صقر)، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،(الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث،2008)، ص، ص222،221.

*– انظر الخريطة رقم (1)، ص (ن).

- **التنمية الإنسانية:**[1] حسب تقرير 1990 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فإن التنمية الإنسانية هي مسار يسمح بتوسيع الإمكانات الممنوحة للفرد والمتمثلة في العيش بصحة جيدة، التعليم وامتلاك الموارد التي تمكنه من العيش اللائق، الحرية السياسية والتمتع بحقوق الإنسان.
- **الحروب الأهلية:** هي تلك النزاعات المسلحة داخل الدولة الواحدة التي تكون أطرافها جماعات مختلفة من السكان غالبا ما تكون أهدافهم الوصول إلى السلطة أو الثروة.[2]
- **التدخل الإنساني:** هو إحدى صور التدخل المقترن بوسائل الإكراه ضد دولة بقصد إيقاف انتهاكات حقوق الإنسان فيها.

10. منهج الدراسة:

المنهج العلمي هو فن التنظيم الصحيح لسلسة الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين فهو القاعدة الأساسية لكل بحث علمي، وعلى هذا الأساس اعتمدنا على مجموعة من المناهج وفق طبيعة الموضوع:

– **المنهج التاريخي:** وهو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، من أجل استخلاص التعميمات والنتائج العامة والتي لا تقف في فهم أحداث الماضي ولكن أيضا تساعد في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وتوجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل[3]،وبالتالي اعتمدنا على هذا المنهج لعدم قدرتنا على تفسير ظاهرة **التدخل الإنساني** دون الرجوع دون الرجوع للتطور التاريخي لهذا المفهوم والبيئة التي تبلور فيها، حيث يمكننا أيضا من الوصول إلى نتائج عامة عن فشل الدولة وانعكاسات التدخل العسكري فيها.

– **المنهج الوصفي:** هذا المنهج مرتبط أساسا بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية نظرا لصعوبة استخدام المنهج التجريبي في هذا النوع من الدراسات و من أهدافه إيجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة، وعليه ساعدنا هذا المنهج في البحث عن العلاقة بين ظاهرة الدولة الفاشلة وظاهرة التدخل العسكري الإنساني كما ساعدنا في جمع المعلومات الدقيقة عن الظاهرة موضوع الدراسة.

---

[1] - Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), **Rapport mondial sur le développement humain 1990 : Définir et mesurer le développement humain**, (Paris: Economica, 1990), p 10.

[2] - تيد روبرت غير، **أقليات في خطر**، ترجمة :مجدي عبد الحكيم وسامية شامي (القاهرة :مكتبة مدبولي،1995)، ص108.

[3] - عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية2007)،ص107.

- **منهج دراسة الحالة:** هو عبارة عن بحث متعمق لحالة محددة بهدف الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على حالات أخرى[1] ، وعلى هذا الأساس قمنا باستخدام هذا المنهج لدراسة حالة ليبيا التي شهدت صراعات داخلية بين النخبة الحاكمة والمواطنين وفي نفس الوقت تدخلا عسكريا خارجيا باسم حقوق الإنسان.

11. خطة البحث:

لمراعاة التوازن والترابط المنطقي سواء من ناحية المضمون أو الشكل بين مختلف الفصول والمباحث، قمنا بالاعتماد على مقدمة وثلاث فصول:

الفصل الأول: الدولة الفاشلة: مقاربة معرفية، تطرقنا في هذا الفصل إلى طبيعة، مفهوم الدولة الفاشلة و الأسباب المؤدية لفشل الدولة وكذا المؤشرات الدالة على فشل الدولة مع التركيز على دول المنطقة العربية.

الفصل الثاني:التدخل الإنساني بين الاعتبارات الإنسانية والمصالح الأجنبية، هذا الفصل تناولنا فيه مفهوم التدخل الإنساني وحاولنا التطرق إلى التطور التاريخي لهذا المفهوم، كما ركزنا على الشرعية القانونية للتدخل الإنساني خارج الأمم المتحدة من خلال استعراض مواقف الفقهاء المدافعين والمعارضين على هذا الشكل من التدخل، هذا و اعتمدنا على مبدأ مسؤولية الحماية الذي يعتبر كبديل لمقاربة حق التدخل الإنساني، أما في المبحث الثالث والأخير تطرقنا فيه إلى العلاقة بين الدولة الفاشلة والتدخل الإنساني و أيضا محاولة إبراز إشكالية السيادة في ظل دولة فاشلة من جهة وتدخل خارجي من جهة أخرى.

أما، **الفصل الثالث: الأزمة الليبية: من فشل الدولة إلى التدخل الإنساني،** ركزنا فيه على ثلاث نقاط أساسية، من خلال التركيز على جذور وأسباب الأزمة الليبية التي بدت واضحة على إثر انتفاضة 2011، كما نحاول إعطاء أكبر قدر من الاهتمام للمبررات التي كانت كافية للتدخل العسكري في ليبيا عبر مظلة الحلف الأطلسي، كما سوف نحاول إبراز الدوافع الحقيقية والكامنة وراء تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا.

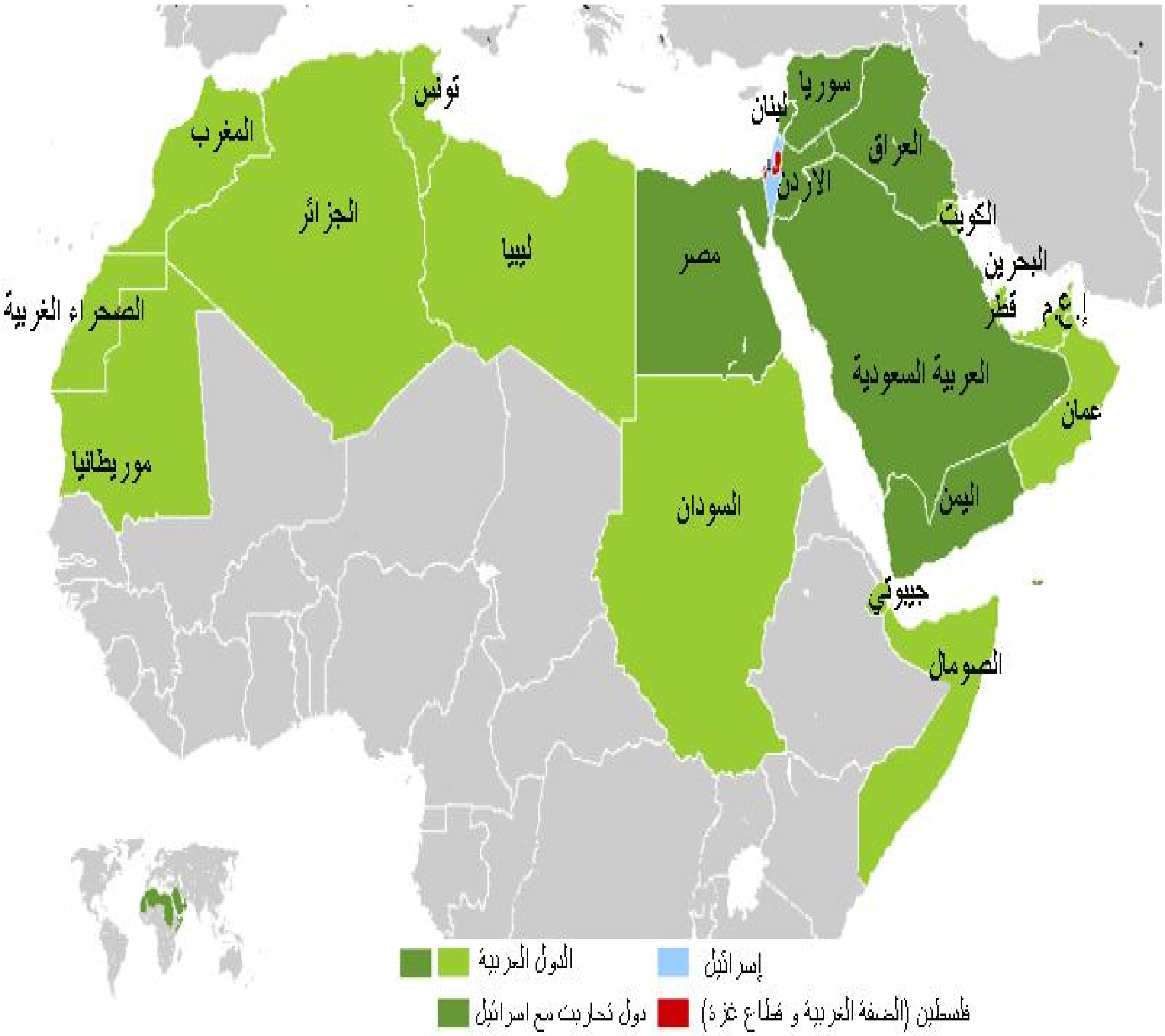
---

[1] - محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات**،(الأردن: دار وائل للطباعة والنشر،1999)، ص44.

12. صعوبات الدراسة:

في سبيل البحث عن إجابة لإشكالية بحثنا، تعرضنا للعديد من الصعوبات أبرزها قلة المراجع التي تتناول موضوع التدخل الإنساني في المنطقة العربية، من زاوية أن الدولة العربية يمكن لها أن تكون مسؤولة عن انتهاك سيادتها، أما المشكل الآخر الذي اعترضنا هو محدودية الوقت بالنسبة لموضوع كهذا خاصة مع اعتمادنا على الترجمة، لكن رغم هذه الصعوبات إلا أنها لم تقف ولا يمكن أن تقف عائق أمامنا لإنجاز بحثنا خاصة وأنه امتاز بعنصر التشويق نظرا لمونه ينطلق من الواقع.

خريطة رقم 01:خريطة المنطقة العربية



Source : Google Image.

الفصل الأول

الفصل الأول: الدولة الفاشلة: مقاربة معرفية

تمهيد

يعتبر مصطلح الدولة الفاشلة من بين المفاهيم الأكثر شيوعا وجدلا في العلاقات الدولية، حيث اهتم بهذا المصطلح العديد من المفكرين الغربيين في فترة ما بعد الحرب الباردة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أين حاولوا تقديم إطار نظري شامل للمفهوم، إذ أن هذا المفهوم جاء كتعبير للحالة المزرية لدول العالم الثالث خاصة في إفريقيا وشرق أوروبا، أين أصبحت الدولة الفاشلة تشكل تهديدا مباشرا على مواطنيها وعلى السلم والأمن الدوليين ولكن أيضا تهديدا لبقائها واستمرارها كدولة خاصة في ظل التدخلات الخارجية باسم حقوق الإنسان.

ظاهرة فشل الدولة لم تبقى كخاصية مميزة فقط لحالة الدول الإفريقية وإنما أصبحت تشمل أيضا العديد من الدول العربية بمستويات متفاوتة و خير دليل على ذالك انتفاضة العديد من الشعوب العربية على أنظمتها السياسية مما زاد من مؤشرات الفشل والعجز.

على هذا الأساس سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول نتطرق فيه إلى مفهوم الدولة الفاشلة وبداية تبلوره كذا علاقة الدولة الفاشلة بالدولة المنهارة كما سنحاول ضبط التعريف بما يتماشى وحالة الدولة العربية، المبحث الثاني سوف نتناول المؤشرات الدالة على فشل الدولة سواء كانت اقتصادية سياسية و اجتماعية مع التركيز على إبراز المؤشرات الخاصة بالدول العربية، أما المبحث الثالث فسوف نخصصه لدراسة أسباب فشل الدول بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة.

المبحث الأول:مفهوم الدولة الفاشلة

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم نقطة والتي تمثل أساس بحثنا خاصة فيما يتعلق بضبط تعريف الدولة الفاشلة حيث إلى غاية اليوم مازال تعريف الدولة الفاشلة هولامي ومطاطي، فهو غير دقيق بالنظر لعدم اتفاق المتخصصين على تعريف واحد وشامل، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب.

المطلب الأول:تبلور مفهوم الدولة الفاشلة

قبل التطرق إلى بداية تبلور الدولة الفاشلة كمفهوم وجب علينا أن نشير إلى أن الدولة الفاشلة كظاهرة هي قديمة منذ وجود الدولة بحيث هي صفة تلازم الدول التي تعجز في القيام بوظائفها بصفة عامة، فعلى سبيل المثال حضارة الأندلس ونتيجة لفشلها ظهر عهد ملوك الطوائف وتشتيت الحضارة إلى عدة دويلات*، أما فيما يخص جذور مصطلح الدولة الفاشلة فلا يمكن تحديدها بالذات فهناك من يرى بأن أول من استعمل المصطلح وأعطاه معنى هو الكاتب الكندي **مايكل إيقانتيق (M.Ignatteiff)** في كتابه "**the warrior's honour** " الصادر سنة **1998**، حيث طبق هذا المصطلح ليصف به ضعف السلطات المركزية في دول إفريقيا والبلقان واسيا الوسطى التي لم تعد قادرة على فرض كامل سيطرتها داخل الإقليم الواحد في ظل سيطرة الميليشيات المسلحة[1] و انتشار ظاهرة أمراء الحرب.

لكن يجب الإشارة إلى أنه هناك من يرجع مفهوم الدولة الفاشلة إلى نهاية السبعينات من القرن الماضي إلا أن هذا المفهوم لم يكن رائجا في البحوث العلمية وفي العلاقات الدولية بسبب انشغال العالم والقوى الكبرى بالحرب الباردة التي كانت بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي سابقا حيث كانت الدول في تلك الفترة تركز على الأمن بالمفهوم الصلب، بحيث كل دولة تنظر إلى أن التهديدات الأمنية سوف يكون مصدرها الوحيد هي الدولة كفاعل وحيد التي تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من المنافع والمصالح ولكن أيضا لمزيد من القوة والمصالح في بيئة صراعية، هذا التفسير في الحقيقة هو تفسير المقاربة الواقعية وهو فعلا ما كان سائدا

---

[1]– عبد الوهاب عمروش مرجع سابق،ص47.

*–للمزيد من الإطلاع حول موضوع الأندلس وعصر ملوك الطوائف أنظر :

رينهارت وزي،(ترجمة: كامل كيلاني)،**ملوك الطوائف ونظرات في تاريخ الإسلام**،(القاهرة:كلمات عربية للترجمة والنشر، ط.1، 2012) ، ص.32.

في العلاقات الدولية، ولكن مع نهاية الحرب الباردة وبروز فواعل جديدة في العلاقات الدولية وانتشار النزاعات ليس في شكل دولة–دولة وإنما داخل الدولة الواحدة خاصة في الدول حديثة الاستقلال في منطقة البلقان وفي إفريقيا[1]، من هنا بدأ مفهوم الدولة الفاشلة ينمو ويبرز وأصبح أحد أهم المفاهيم في العلاقات الدولية من خلال اهتمام المفكرين والباحثين الغربيين خصوصا المتخصصين في علم السياسة و الاقتصاد ولكن أيضا اهتمام صانعي القرار بهذا المفهوم وجعله ضمن أجندات السياسة الخارجية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية[2]، فما نلاحظه من الناحية العملية وعلى مستوى أجندات السياسة الخارجية للدول هو أن هذا المفهوم تم استخدامه للمرة الأولى في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون(**Bill Clinton**) ، حيث أطلق هذا المفهوم ليصف دولة الصومال التي كانت تعيش حربا أهلية والتي أخفقت كدولة منذ **1991** ، من خلال انتشار الفوضى وعدم الاستقرار وأصبحت تهدد حسب الغرب السلم والأمن الدوليين، من هنا بدأت تظهر الدراسات المتخصصة بالدولة الفاشلة لعل أهمها تلك الدراسات التي تقوم بها مجلة فورين بوليسي (**foreign policy**) ومؤسسة دعم السلام(**Fund for Peace**).

في هذا السياق يتبادر إلى أذهاننا سؤال مهم وهو **لماذا الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية التسعينات بدأت تهتم بظاهرة فشل الدولة وبأمن الإنسان، هل هو راجع لسيطرة البعد الإنساني على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية أم هو إستراتيجية غربية جديدة ترتكز على ظاهرة الدولة الفاشلة كأساس لتحقيق أهدافها النفعية؟**

هناك العديد من المفكرين والأبحاث التي قدمت كإجابة عن هذا التساؤل خاصة من طرف دول العالم الثالث وكلها تميل إلى أن مفهوم الدولة الفاشلة والإطار النظري لهذا المفهوم ما هو إلا إستراتيجية جديدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لفرض وتعزيز هيمنتها على العالم خاصة مع محاولة الولايات المتحدة الأمريكية شرعنة تدخلاتها العسكرية في العديد من الدول التي توصف بالفاشلة تحت غطاء حماية حقوق الإنسان أو حماية الأمن والسلام العالميين ولعل الصومال، أفغانستان، العراق من أبرز الأمثلة على فشل الدولة وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية التي كان هدفها ليس حماية المواطنين ولا من أجل المحافظة على السلام وإنما

---

[1] – دحمان غازي،"الدولة الفاشلة مشروع استعماري أبيض"، في:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/01f01670-d8ff-400f-896f-c1b543adfb2e (04/03/2014).

[2] –Sahara HAMEIRI ,"Faild state or a Failed paradigm?",**Journal of International Relations and development, N°**.10, 2007,p.p122.149.

لبسط هيمنتها ونفوذها ولحماية مصالحها[1].

لعل ما يؤكد هذا الطرح هو أستاذ إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في كلية الحرب الوطنية بواشنطن مايكل مازار (**Michael J. Mazar**) في مقاله الذي نشره في مجلة فورين أفارز (**Foreign Affairs**) جانفي 2014 تحت عنوان **"The Rise and Fall of the Failed State Paradigm"** حيث يرى بأنه مع نهاية الحرب الباردة نظر خبراء الأمن القومي الأمريكي إلا أن أخطر مصادر التهديدات تكمن في هشاشة وفشل الدول التي تعتبر المغذي الرئيسي للعنف والتطرف والفوضى وكانت تجارب الصومال، هايتي و يوغوسلافيا أبرز معزز لهذا الافتراض وهو ما جعل إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون (**B.Clinton**) تركز على إدارة النزاعات في المناطق التي تشهد حروبا أهلية، وما عزز هذه السياسة هو أحداث **11** سبتمبر **2001** أين بدأ الحديث داخل الإدارة الأمريكية على ضرورة التدخل عسكريا في تلك الدول باعتبارها مصدرا للإرهاب[2].

انطلاقا مما سبق تتضح لنا صورتان، الأولى تتمثل في أنه المغزى وراء بلورة هذا المفهوم مازال محل جدلا بين ما يراها مجرد آلية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لفرض هيمنتها على العالم وبين الرؤية الغربية التي ترى بأن الدولة الفاشلة هو واقع مفروض وهي تمثل خطرا على مصالح الدول الكبرى ولكن أيضا خطرا على السلام العالمي، أما الصورة الثانية التي تتضح لنا هو أن كلا النظرتان متفقان على أن الدولة الفاشلة هي تبرير للتدخل الخارجي لذا الإجابة على السؤال الذي طرحناه لم تتضح بعد ويمكن إبرازها أكثر من خلال بقية بحثنا هذا.

[1]- عبد الحكيم سايمان وادي،"اثر خلق دولة فاشلة على الأمن الجماعي الدول"،في: http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/286781.html (04/03/2014).

[2] -Michael J. Mazar," The Rise and Fall of the Failed State Paradigm", in : http://www.foreignaffairs.com/articles/140347/michael-j-mazarr/the-rise-and-fall-of-the-failed-state-paradigm(05/03/2014).

المطلب الثاني:تعريف الدولة الفاشلة

هناك العديد من التعاريف التي انتشرت في الأدبيات السياسية حول الدولة الفاشلة وغالبية هذه التعاريف هي غربية بالأساس وتختلف من مفكر إلى آخر بحيث إلى غاية اللحظة مازال تعريف الدولة الفاشلة غامض وغير واضح، بحيث يعتبر مفهوم هولاماي ومطاطي كثيرا ما يخضع لمصالح الدول الكبرى ويتم تأويله حسب الحاجات والمقتضيات السياسية للدول الكبرى، لذا سوف نحاول تقديم بعض أهم التعاريف الخاصة بالدولة الفاشلة ثم نحاول وضع تعريف إجرائي حسب تصورنا الخاص وبما يقتضيه موضوعنا.

في أوسع معاني فشل الدولة طور ويليام زارتمان (**William Zartman**) فكرة فشل الدولة على غرار هوبز في نظريته للعقد الاجتماعي، ففيما يخص زارتمان(**Zartman**) يعرف الدولة الفاشلة بـ:

"هي تلك الدولة التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها فضلا عن عدم امتلاكها الاحتكار الشرعي للقوة و تراجع شرعية النظام السياسي في نظر مواطنيها"[1]

أما ويلهالم هيتماير (**Wilhelm Hutmeyer**) فيرى بأن تعريف فشل الدولة لا يقتصر على تعريف واحد لأن الفشل له مستويات متعددة، هذا ما جعله يميز بين أربع أنواع من فشل الدولة وكل نوع أعطى له تعريفه الخاص وهذه الأنواع هي:[2]

النوع الأول:

في هذا النوع الدولة الفاشلة هي الدولة التي تفقد السيطرة على صيانة النظام الداخلي ومنع النزاعات، فهي إلى حد بعيد غير قادرة لا على الحفاظ على القانون و النظام بين مواطنيها ولا على حماية إقليمها من التهديدات الخارجية أيا كان مصادرها مثل الصومال و مالي حاليا وحتى ليبيا.

النوع الثاني:

الدولة الفاشلة تفقد سيطرتها على النظام الداخلي ولكن تبقى المؤسسة العسكرية قوية بما فيها الكفاية للدفاع عن الإقليم ضد الأعداء الخارجية كما تفقد الكثير من شرعيتها، هذا ما يجعلها عرضة للانهيار من الداخل،

[1] - Willian Zartman, **the desintegration and restoration of legitimate Authority**,(USA: Lynne Rienner,1995),p.01.
[2] - Wilhelm Heitmeyer and others,**contrôle of violence ;historical and international prespectives on violence,** (USA; Business media+spring science,2011).p.p539.540.

والمثال على هذا النوع نجده في كوريا الشمالية، إثيوبيا

النوع الثالث:

فشل الدولة في هذه الحالة يتجسد في فقدانها القدرة على شن الحروب وحماية إقليمها من التهديدات الخارجية ولكن تبقى لديها القدرة نسبيا في المحافظة على النظام الداخلي وفرض سيطرتها على الإقليم ولو نسبيا، وهذا قد يكون نتيجة لإستراتيجية الدولة المعتمدة بحيث تحول كل قدراتها وإمكاناتها لقمع مواطنيها.

النوع الرابع:

في هذه الحالة تفقد الدولة السيطرة في الحفاظ على النظام الداخلي كما أنها تصبح غير قادرة حتى على شن الحروب وهذا مثل النوع الأول، الفرق بينهما هو أنه في هذا النوع فقدان السيطرة لا يكون في كل الإقليم ولا دائما وإنما الانفلات الأمني يكون في مناطق محدودة من إقليم الدولة بحيث تكون مازالت لديها القدرة في حماية المناطق الحساسة كالعاصمة والموانئ و المنشآت البترولية، وفي الحقيقة معظم الدول الفاشلة تدخل في نطاق هذا النوع كالسودان، العراق، اليمن.

أما روبرت روتبرغ **(Robert Rotberg)** فيعرف الدولة الفاشلة على أنها:

" تلك الدولة التي تعاني من العنف الداخلي ولم تعد قادرة على توفير السلع السياسية الأساسية لسكانها، حكومتها تصبح فاقدة للشرعية في نظر مواطنيها وحتى الدولة في حد ذاتها تفقد الشرعية الدولية"[1].

فحسب روتبرغ **(Rotberg)** الدول تنجح أو تفشل انطلاقا من مدى قدرتها وفعاليتها في توزيع السلع الأساسية هذه السلع فهي عبارة عن تسلسل هرمي وتتمثل في:[2]

1. تحقيق الأمن الإنساني بمختلف أبعاده.
2. توفير مؤسسات منظمة و مؤطرة في حدود القانون تعمل على الفصل في النزاعات التي تقوم بين المواطنين.
3. المشاركة السياسية للمواطنين
4. تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين و تنظيم الاقتصاد.

[1] - Robert Rotberg, **when states fail :causes and consequences**.(UK:princeton university press,2003).p.01.
[2] - ibid, p.p.03.04.

انطلاقا من هذه التعاريف نلاحظ بأن كلها يركز على مدى قدرة النظام السياسي في المحافظة على النظام الداخلي وفرض السيطرة على كامل إقليم الدولة، ولكن لو افترضنا بأنه لم تعد هناك سلطة شرعية تفرض سيطرتها على كامل الإقليم، أليس هذا يعني انهيار الدولة لأنها ينقصها شرط أساسي لقيام الدولة وهو الاحتكار الشرعي للقوة–السلطة–*، فما يعيب هذه التعاريف هو أنها تركز فقط على المؤشرات التي من شأنها أن تضر أمن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة لأن عدم قدرة الدول في السيطرة على كامل إقليميها يؤدي إلى سيطرة جماعات متطرفة على بعض المناطق داخل الدولة وهذه الجماعات دائما ما تكون حسب الغرب ضد مصالح الدول الغربية، فهذه التعاريف تقتصر على نتائج فشل الدولة وليس على قراءة صحيحة لمفهوم الدولة الفاشلة.

هذا ما جعل نعوم تشومسكي (**Noam Chomsky**) يرى بأن الدولة الفاشلة يطلق عادة على الدول التي تعتبر مصدر تهديد لأمن الولايات المتحدة الأمريكية مثل العراق أو في حاجة لتدخل غربي أمريكي لإنقاذ شعبها مثل هايتي و ليبيا.[1]

وبالتالي انطلاقا مما سبق سوف نحاول تقديم تعريف شامل ودقيق للدولة الفاشلة:

الدولة الفاشلة هي الدولة التي تعاني غياب للمؤسسات وغير قادرة لا على تلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها ولا على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي ، وحكومتها غير شرعية هذه الحكومات لا يهمها تحقيق التنمية الاقتصادية ولا العدالة الاجتماعية.

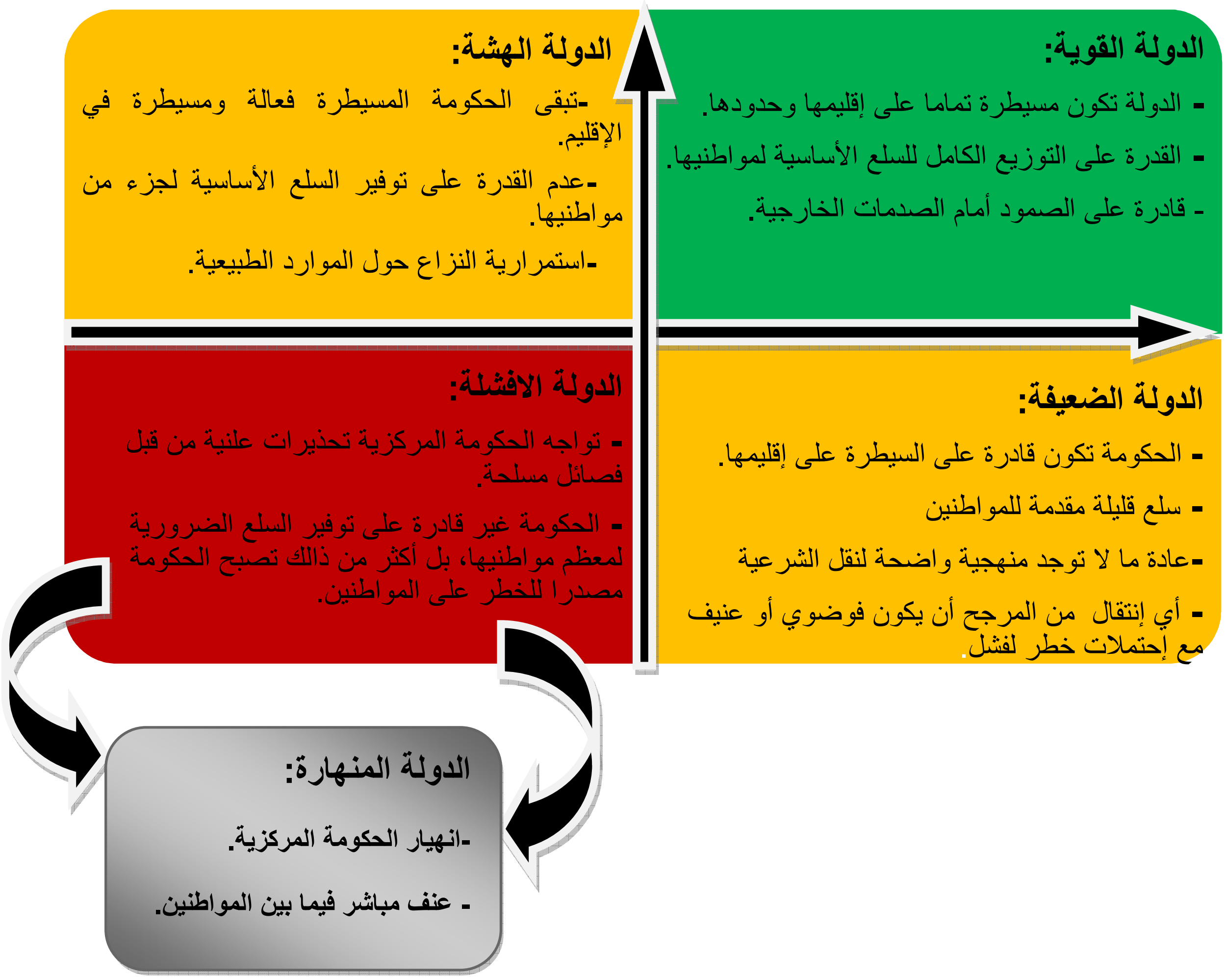
هذا التعريف و في إطار موضوع بحثنا، يطرح سؤال جوهري وهو: ما علاقة فشل الدولة انطلاقا من هذا التعريف بالتدخل الأجنبي باسم حقوق الإنسان؟.

الإجابة على هذا السؤال سوف لن تتضح إلا من خلال الوقوف على مؤشرات وأسباب الفشل التي سوف نتطرق لها في المباحث القادمة وسوف تتضح الإجابة أكثر في الفصل الثاني من هذا البحث.

[1]– نعوم تشومسكي،(ترجمة: سامي الكعكي)،**الدول الفاشلة:إساءة استعمال القوة والتعدي عل الديمقراطية**، (لبنان: دار الكتاب العربي،ط1، 2007) ،ص08.

*– انظر الشكل رقم 01 ، ص.23.

الشكل رقم(01):الفرق بين الدولة الفاشلة و الدولة المنهارة



Source : Carleton university, Country Indicators For foreing policy, **Indicators of State Failure : Phase II,** August 2010, p.07.

المطلب الثالث:الدولة الفاشلة وعلاقتها بالدولة المارقة

هناك الكثير من التداخل والترابط بين مفهومي الدولة الفاشلة (**failed state**) والدولة المارقة (**rogue state**) خاصة إذا ما اعتمدنا على مفهوم الدولة الفاشلة وفق التصور الغربي الذي دائما ما يحصر هذا المفهوم في انهيار أو غياب السلطة الشرعية داخل إقليم الدولة، لذا سوف نحاول رصد هذه العلاقة بين المفهومين مع الإشارة إلى أننا سوف نعتمد على مفهوم الدولة الفاشلة وفق التصور الغربي وليس وفق التعريف الذي وضعناه في المطلب الثاني.

للتطرق للعلاقة بين مفهوم الدولة الفاشلة والدولة المارقة يجب علينا أولا الإجابة على السؤال التالي:

- **ماذا نقصد بالدولة المارقة؟**

من بين أهم المفاهيم التي أصبحت تعتمد في العلاقات الدولية خاصة بعد الحرب، هو مفهوم الدولة المارقة الذي تعود جذوره إلى فترة إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ويلسون ريغان (**Ronald Wilson Reagan**) من خلال إصدار القائمة الرسمية للدول التي ترعى الإرهاب، وحتى للدول التي تسعى وراء امتلاك أسلحة الدمار الشامل لم يكن مستبعد كمؤشر على الدولة المارقة وفق التصور الأمريكي[1]، وفي هذه الفترة ظهر مفهوم آخر قريب جدا من مفهوم الدولة المارقة وهو الدولة المنبوذة (**pariah states**) أطلقه بعض علماء السياسة على الدول التي تعاني من عزلة دبلوماسية بسبب سلوكها وتوجهاتها السياسية، هذا المفهوم كثيرا ما يستخدم كمرادف للدولة الفاشلة إلا أنه هناك فرق كبير فيما بين المفهومين هذا الفرق يتمثل في أن الدولة المارقة مصطلح يشير إلى الزعماء والحكام وليس إلى الشعوب أو إلى الدولة ككل، مثل عيدي أمين **idi amine** الذي كان رئيسا في الفترة الممتدة بين عامي 1971–1979 في أوغندا أو صدام حسين رئيس العراق في الفترة الممتدة من 1979 إلى2003، بينما مصطلح الدولة المنبوذة (**rogue state**) يشير إلى الدول في حد ذاتها والتي أصولها وشرعيتها وحتى إيديولوجيتها موضع شك لدى المجتمع الدولي[2].

فيما يخص تعريف الدولة المارقة نلاحظ بأنه غير مرتبط بالجانب الموضوعي وإنما مرتبط بالإدراك القيمي للسياسة الخارجية لإحدى الوحدات، فالدولة المارقة تعني في عموميتها تلك الدولة الخارجة عن القانون والتي تنتهك القيم والأعراف الدولية، أما بالنسبة لتصور الولايات المتحدة الأمريكية فإن الدولة المارقة هي تلك الدولة

[1] -Paul Hoyt ," "Rogue States" and International Relations Theory", **journal of conflict studies**,vol20,N°02,2000, p15.

[2] – **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، غراهام إيفانز ، جبفري نوينهام،(ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)،(الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث ،ط1،2007) ،ص.ص421.422.

التي تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل والمتورطة في دعم الإرهاب الدولي وأنها تعتبر مصدرا لتهديد السلم والأمن الدوليين[1].

وفقا لهذا المفهوم قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتصنيف العديد من الدول في خانة الدول المارقة مثل إيران، العراق في عهد صدام حسين، كوريا الشمالية، كوبا و سوريا، ما نلاحظه هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تصنف الدول في خانة الدول المارقة وفقا لمؤشر "من يقف ضدها وضد توجهاتها".

فإذا سلمنا بأن الدولة المارقة هي الدولة الخارجة عن القانون ألا يجعل هذا الولايات المتحدة الأمريكية ضمن قائمة الدول المارقة بامتياز !؟

أجاب على هذا الطرح الكثير من المفكرين الغربيين نفسهم على غرار ويليام بلوم **(William Blum)** و نعوم شومسكي **(Noam Chomsky)** ، فهذا الأخير يرى بأن الدولة المارقة رقم واحد في العالم هي الولايات المتحدة الأمريكية بالنظر لاعتدائها على القانون الدولي لأكثر من مرة مثل التدخل على العراق بعد وصفها بالدولة المارقة وهو التدخل الذي لم يكن شرعي ولم يستند لحجج قانونية واضحة، ويذهب شومسكي إلى نقد مفهوم الدولة المارقة باعتباره مفهوم غامض جدا، فدولة كوبا تم تحيديها بأنها دولة مارقة بسبب تورطها المزعوم في الإرهاب الدولي، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لا تقع ضمن خانة الدول المارقة رغم هجماتها الإرهابية ضد كوبا طيلة 40 عام حتى 1997[2] !.

انطلاقا مما سبق نلاحظ بأن الدولة المارقة هي الدولة التي تعتد على القانون الدولي، ولكن في تصور الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تلك الدولة التي تعارض توجهات الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية، فإذا حاولنا رصد أهم الاعتداءات الأمريكية على القانون الدولي وتأييدها لبعض الدول المنتهكة لحقوق الإنسان* على غرار الاعتداءات الإسرائيلية على فلسطين، يمكننا حينها من تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية الدولة المارقة الأولى في العالم.

انطلاقا مما سبق يمكن استنتاج بأن الدولة الفاشلة والدولة المارقة كلاهما يشكلان تهديدا للسلم والأمن الدوليين، إلا أن الفرق الأساسي بينهما هو أن الدولة الفاشلة كمفهوم غير مرتبط بتصور أو قراءة ذاتية بحيث

1– محي الدين محمد قاسم، الدولة المارقة: الرؤية الأمريكية للعالم بعد أحداث سبتمبر"،في:
http://hadaracenter.com/pdfs/.pdf **(06/03/2014)**.

2– نعوم شومسكي،(ترجمة: أسامة اسبر)، **الدولة المارقة:استخدام القوة في الشؤون العالمية**، (الرياض:مكتبة العبيكان،ط1،2004)،ص.71.

*– للمطالعة أكثر على أهم الانتهاكات القانونية والأعمال الوحشية للولايات المتحدة الأمريكية أنظر :
William Blum, **Rogue State :A Guide to the World's Only Superpower**, (London :zed books, First edition,2002).

أنها غالبا ما تكون مرتبطة بمؤشرات واضحة وعلى رأسها مؤشر مدى قدرة النظام السياسي في فرض السيطرة على كامل الإقليم، أما الدولة المارقة فهو مفهوم يخضع لقراءات وتصورات ذاتية فما تراه الولايات المتحدة الأمريكية بأنه يهدد السلم والأمن الدوليين قد يفسره الآخر بأنه سلوك عادي، كما أن الدولة الفاشلة لا تشكل تهديدا مباشرا على جيرانها ولا على المجتمع الدولي، في حين الدولة المارقة سلوكها وتوجهاتها يشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين.

المبحث الثاني:مؤشرات الدولة الفاشلة

وفق تعريفنا للدولة الفاشلة الذي اعتمدنا عليه في بحثنا نلاحظ بأنه هناك العديد من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها للدلالة على درجة فشل الدولة في المنطقة العربية، وعلى هذا الأساس قمنا بتبني المؤشرات التي تم الاعتماد عليها من قبل مؤسسة دعم السلام (**fund for peace**) بالتعاون مع مجلة فورين بوليسي (**foreign policy**) حيث قاموا بالاعتماد على 12 مؤشر انطلاقا من تعريفهم للدولة الفاشلة الذي ينطبق كثيرا مع تصورنا وتعريفنا الذي وضعناه[1]، على العموم سوف نقسم هذه المؤشرات في ثلاث مجالات.

المطلب الأول:المؤشرات الاجتماعية

وهي تتضمن أربعة مؤشرات رئيسية يتفرع على كل مؤشر مجموعة من المعايير، ما يجب الإشارة إليه هو أن هذه المؤشرات تتداخل في الكثير من الأحيان مع المؤشرات السياسية والاقتصادية حيث يصعب في الكثير من الأحيان الفصل بين ما هو سياسي واقتصادي، على العموم المؤشرات الاجتماعية تتمثل في:

المؤشر الأول: تصاعد الضغط الديمغرافي

والمرتبط أساسا بـ:

- ✓ الضغوط الناجمة عن الكثافة السكانية العالية مقارنة بتوفر الغذاء و مصادر الحياة الأخرى.
- ✓ سوء التوزيع السكاني والخلل في التوزيع العمري.
- ✓ التمركز السكاني العالي في مناطق معينة خاصة في المدن ، وهو ما يؤثر سلبا على حرية الممارسات الإنسانية بما في ذالك الإنتاجية الاقتصادية، السفر، التفاعل الاجتماعي و ممارسة الطقوس الدينية.
- ✓ ارتفاع نسبة الوفيات[2].

---

[1] – الاختلاف الوحيد بين تصورنا للدولة الفاشلة وتصور ومفهوم مؤسسة دعم السلام يكمن في إن هذه الأخيرة تعطي أهمية لمتغير غياب السلطة الشرعية المحتكرة لأدوات العنف بينما نحن نرى بأن غياب هذا المتغير لا يشمل الدولة الفاشلة بل يشمل الدول التي تنهار تماما على اعتبار أن هذا المتغير يعتبر من المكونات الأساسية لقيام الدول، فمؤسسة دعم السلام تعرف الدولة الفاشلة بـ:"**هي تلك الدولة التي تفقد سيطرتها المادية على أراضيها وتتآكل سلطتها الشرعية في اتخاذ القرارات الجماعية، وغير قادرة على توفير الخدمات العامة المعقولة...**" للمزيد من الإطلاع أنظر في:
http://ffp.statesindex.org/faq#12(03/03/2014).

[2] – The fund for peace; "Demographic pressures", in:
www.fundforpeace.org/web/content/(23/03/2014).

<u>المؤشر الثاني</u>: الحركة العشوائية للاجئين

- ✓ يشمل هذا المؤشر الاستئصال الإكراهي لجماعات معينة كنتيجة للاستهداف العشوائي أو العنف المنظم، وهو ما يؤدي إلى نقص الغذاء وندرة المياه الصالحة للشرب ولكن أيضا تنقل الأمراض نتيجة للهجرة العشوائية.[1]

<u>المؤشر الثالث</u>: الميراث العدائي الشديد بين الجماعات

عندما يكون التوتر والعنف قائم بين الجماعات المكونة للدولة تصبح قدرة هذه الأخيرة على فرض الأمن مقوضة، مما قد تؤدي هذه الوضعية إلى مزيد من الخوف والعنف، وعلى هذا الأساس يشمل هذا المؤشر مايلي:

- ✓ التمييز العنصري والمتمثل أساسا في معاملة الناس بشكل غير متساو بسبب انتماءاتهم الدينية المذهبية أو العرقية ...الخ.
- ✓ عدم فعالية جهاز العدالة بشكل يضمن حقوق جميع المواطنين.
- ✓ سيطرة جماعة أقلية على أغلبية.
- ✓ تشريع القمع السياسي.[2]

<u>المؤشر الرابع</u>: الفرار الدائم والعشوائي للمواطنين

ويرتبط بـ:

- ✓ هجرة العقول، المثقفين والمعرضين السياسيين الفارين من الاضطهاد.
- ✓ هجرة رجال الأعمال والتجار بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية.

انطلاقا مما سبق وباعتمادنا على المؤشرات الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بارتفاع نسبة النزاعات الداخلية و الفرار الدائم للمواطنين، يمكن تصنيف العديد من الدول في المنطقة العربية في خانة الدول الأكثر فشلا بعد إفريقيا، فإشكالية النزاعات الداخلية المرتبطة بقضايا الأقليات وعدم القدرة على بناء دولة وطنية قائمة أساسا

---

[1] – the fund for peace "the indicators of failed states", in : http://ffp.statesindex.org/indicators (24/03/2014).

[2] – The fund for peace; " legacy of vengeance–seeking group grievance ", in : www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_3.htm (24/03/2014).

على العدالة الاجتماعية بين مختلف الأقليات، تحولت إلى معضلة اجتماعية ووطنية أصبحت تهدد كيان الدولة واستمرارها.

على هذا الأساس يمكن تصنيف أبرز الدولة العربية التي مازالت تعاني من النزاعات والانقسامات الاجتماعية القائمة على أساس طائفي،عرقي أو مذهبي وهذه الدول هي:

- **الصومال:** عند الحديث عن الصومال فإننا نتحدث عن دولة منهارة تماما حيث أدت الصراعات القبلية إلى انهيار الدولة وقيام دولة داخل دولة*جمهورية أرض الصومال* و اتساع الصراع بين القبلية خاصة بين "الاسحاق" في الشمال و الهاوية في الوسط و "الدارود" في الجنوب فأحد أسباب هذه الوضعية والذي يعتبر كمؤشر لفشل الدول يكمن في سيطرة أقلية على الحكم وتهميش بقية الأطياف المكونة للمجتمع[1].
- **السودان:** على الرغم من أن السودان قد انقسمت إلا أننا فضلنا التطرق إليها قبل التقسيم حتى نوضح أهمية المؤشر الاجتماعي للكشف عن الدول الفاشلة ، ففي السودان المؤشرات الاجتماعية للفشل كانت واضحة حيث كان 40% من السكان عرب و60% أفارقة[2] أما من حيث التوزيع الجغرافي نلاحظ أن العرب كانوا متواجدون في الشمال و الأفارقة في الجنوب إضافة إلى ذالك اتساع الفجوة بين الجنوب والشمال خاصة في ظل سياسة التهميش التي اعتمدتها الحكومة المركزية، هذا ما كان يؤشر أساسا إلى انفجار الوضع إلى درجة الانفصال وهو ما تم فعلا بانفصال جنوب السودان سنة 2011.
- **لبنان:** تعتبر لبنان من أكثر الدول العربية تعقيدا من حيث النزاعات الطائفية والانقسامات الاجتماعية وهذا راجع لتعدد الطوائف والعداء الشديد الكامن فيما بينها، يقدر عدد هذه الطوائف حولي 16 طائفة بين مسيحية ومسلمة، تتفرع على أربع طوائف رئيسية اثنان منها مسلمة وهي:السنة تمثل 27% من السكان والشيعة تمثل 26%، أما الطائفة المسيحية الرئيسة فهي الطائفة المارونية وتمثل 22%[3]، هذا التقسيم الطائفي كان السبب الرئيسي لضعف السلطة المركزية في لبنان وبروز جماعات مسلحة على غرار حزب الله في الجنوب، قد تنبأ بحرب أهلية أخرى في المستقبل.
- **سوريا:** تدخل سوريا أيضا ضمن الدول العربية الأكثر تعقيدا من حيث الانقسامات الطائفية والمشاكل الناجمة عنها التي أدت إلى إضعاف الدولة إن لم نقل انهيارها، نتيجة لسيطرة الأقلية العلية على الحكم

[1]- عدنان السيد حسين وآخرون، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،1997)، ص 101.

[2]- أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**،(مصر :دار الجامعة الجديدة للنشر،ط1، 1997)،ص122.

[3]- مركز الجزيرة، "التوزيع السكاني والطائفي في لبنان"، في:
http://www.aljazeera.net/coverage/pages/8cd1d3d0-f5c5-422a-8322-c001fbc45e1e (24/03/2014).

والتي لا تمثل سوى 11% من مجموع السكان، في حين تم تهميش الأغلبية السنية التي تمثل 76% من السكان غالبيتها متمركزة في دمشق، حمص، حماة، حلب والرقة.[1]

- **العراق:** تعتبر العراق من أكثر الدول العربية التي عانت من مشكلة الأقليات لدرجة كانت هذه الأخيرة أحد الأسباب المباشرة في تفعيل حق التدخل الإنساني، فالسلطات العراقية قبل التدخل الأجنبي 1991 عملت على تهميش الطائفة الشيعية معتبرتا إياهم أقلية على الرغم من أنهم يشكلون حوالي55% من سكان العراق، من جهة ثانية نجد الأقلية الكردية والتي تمثل 18% من سكان العراق، لم يكن وضعها أفضل حال من الشيعة حيث كانت تطالب بالانفصال على الدولة العراقية[2]، واليوم وبعد التدخل الأجنبي مازالت العراق تعاني من نفس الإشكالية المتمثلة في الانقسام الشيعي، الكردي، السني وهو ما قد ينظر بحرب أهلية.
- **اليمن:** نلاحظ في اليمن تزايد حدة النزاع المسلح بين الحوثيين والسلطات المركزية حيث يمثل الحوثيين نسبة 20% من سكان اليمن[3] متمركزين في شمال شرق البلاد(صعدة) وهم يطالبون بحقوق سياسية واقتصادية، بينما في الجنوب تعاني اليمن من خطر الانقسام خاصة مع تزايد وتيرة الاحتجاجات المطالبة بالانفصال في السنوات الأخيرة.

انطلاقا مما سبق نلاحظ بأن الدول العربية أكبر تحدي تواجهه هو خطر الانقسام الطائفي والذي راجع أساسا لغياب العدالة الاجتماعية داخل الدولة الواحدة ،وإذا كنا قد ذكرنا الدول الأكثر بروزا في هذا المؤشر لا يعني بأن الدول العربية الأخرى في منأى عن هذه الإشكالية خاصة في البحرين وفي شرق السعودية أين يتمركز الشيعة الذين يعانون من تهميش سياسي واقتصادي على الرغم من أنهم يتمركزون في المنطقة الغنية بالنفط[4]

هناك مؤشر آخر من المؤشرات الاجتماعية نجده بارز في المنطقة العربية وهو إشكالية هجرة العقول والمفكرين بمستويات مرتفعة أكثر من أي منطقة في العالم، على سبيل المثال حوالي خمس الكفاءات المغاربية المولد تعمل بدول الغرب الصناعية و40% من الكفاءات العربية المهاجرة تقيم في فرنسا ويمثل الأطباء العرب في فرنسا حوالي 63% من مجموع الأطباء المقيمين في فرنسا والمولودين خارجها[5].

---

[1]– مركز ابن خلدون للدراسات الأمنية، ،**التقرير السنوي الثامن 2005 حول الملل والنحل والأعراق** ، 2005، ص.143.

[2] –Alain Fenent, **la guerre du golf et protection international des minorités : dans nouvel ordre national et droit de l'homme : la guerre du golf**, (Paris : Edition Publisher,First edition,1993),P.154.

[3]– فتحية الدخاخني،"الحوثيين في اليمن"، في:

http://www.almasryalyoum.com/news/details/155601 (26/04/2014).

[4]– مركز ابن خلدون للدراسات الأمنية،مرجع سابق،ص174.

[5]– جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة:القطاع الاجتماعي، **التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية:هجرة الكفاءات نزيف أم فرص**، 2008.ص84.

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية

وتتمثل في مؤشرين أساسيين مرتبطان أساسا بالوضعية الاقتصادية للدول في مختلف جوانبها، هذه المؤشرات هي كالتالي:

<u>المؤشر الأول</u>: غياب التنمية الاقتصادية و غياب المساواة بين الجماعات

يعتبر متغير التنمية أهم مؤشر لقياس درجة فشل الدول وهذا راجع لارتباطه بالعديد من العوامل، فالتنمية الاقتصادية لها بعد مهم يتمثل في الأمن الاقتصادي وفقدان هذا الأخير يمكن أن يرتبط أساسا بافتقاد الحقوق والحريات الديمقراطية،[1] وعلى هذا الأساس نجد بأن التنمية الاقتصادية هي مفهوم معياري بالشعور الأخلاقي للناس(الحق والباطل)، وتعريف التنمية الاقتصادية حسب مايكل تودارو (**Michael Todaro**)، هي عملية متعددة الأبعاد تشمل تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية و تحسين مستويات المعيشة من خلال الحد من عدم المساواة والقضاء على الفقر المطلق[2] .

من خلال هذا التعريف نلاحظ بأن هناك اختلاف كبير بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الناتج القومي والتي تكون ناتجة عن الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة ويمكن قياس النمو من خلال الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وعلى هذا الأساس نلاحظ بأن النمو الاقتصادي على عكس التنمية الاقتصادية لا يأخذ بعين الاعتبار مشاكل الفقر والبطالة والتفاوت في الدخل، فالنمو الاقتصادي هو شرط ضروري ولكنه غير كاف للتنمية الاقتصادية.*

عموما يشمل هذا ما يلي:

- ✓ عم المساواة في التعليم والدخل.
- ✓ التفاوت في مستويات المعيشة

---

[1] – أمارتياصن، (ترجمة: شوقي جلال)،**التنمية حرية:مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر**.(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،ط1،2004)،ص08.

[2] –Michael Todaro," Definition Of Development Essays and Term Papers",in : http://www.studymode.com/subjects/michael-todaro-definition-of-development-page1.html (27/03/2014).

*– للمزيد حول العلاقة بين التنمية الاقتصادية والنمو انظر :
http://www.diffen.com/difference/Economic_Development_vs_Economic_Growth (27/03/2014).

المؤشر الثاني: التدهور الاقتصادي والفقر

ويرتبط بالنقاط التالية:

- ✓ ارتفاع نسبة الديون الخارجية.
- ✓ العجز في الميزان التجاري.
- ✓ العجز في الموازنة العامة.
- ✓ زيادة نسب الفقر.
- ✓ زيادة مستويات الفساد.
- ✓ تراجع نسبة النمو.

لو طبقنا المؤشرات الاقتصادية لقياس حالة الفشل بالنسبة للدولة في المنطقة العربية نلاحظها مرتفعة جدا، فأكبر مصدر تهديد للأمن العربي مرتبط أساسا بالأمن الاقتصادي وبمدى قدرة الدول العربية على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، وعلى هذا الأساس سوف نحاول التطرق إلى أهم هذه التهديدات خاصة تلك التي كانت من الأسباب في الانتفاضات العربية المعروفة بالربيع العربي، وهذه التهديدات هي:

•مشكلة المديونية الخارجية:*

تعتبر مشكلة المديونية الخارجية أحد أكثر القضايا تعقيدا التي تواجه الاقتصاد العالمي، نظرا لتداعياتها السلبية على الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة حيث تتمثل أخر الآثار السلبية للمديونية الخارجية بالنسبة للبلدان العربية، في شل جهود التنمية مع ارتفاع معدلات البطالة التي أصبحت تشكل تهديدا للاستقرار الاجتماعي، وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف أكثر الدول العربية التي تعاني من مخاطر الديون الخارجية من إجمالي الدخل القومي، وتتمثل في :[1]

1.الصومال بنسبة 128.6%، **2**. البحرين 100.3%، **3**. لبنان 70.2%، **4**. السودان 66.1%،

5. موريتانيا 69%، نلاحظ بأن هذه الدول الخمس كلها تعاني من الصراعات الداخلية وهذا ما يجعلها في مقدمة الدول العربية الأقرب للفشل.

[1] – Macro economy Meter," External debt(percentage of GDP) by country", in :
http://mecometer.com/topic/external-debt-percentage-of-gdp/ (28/03/2014).

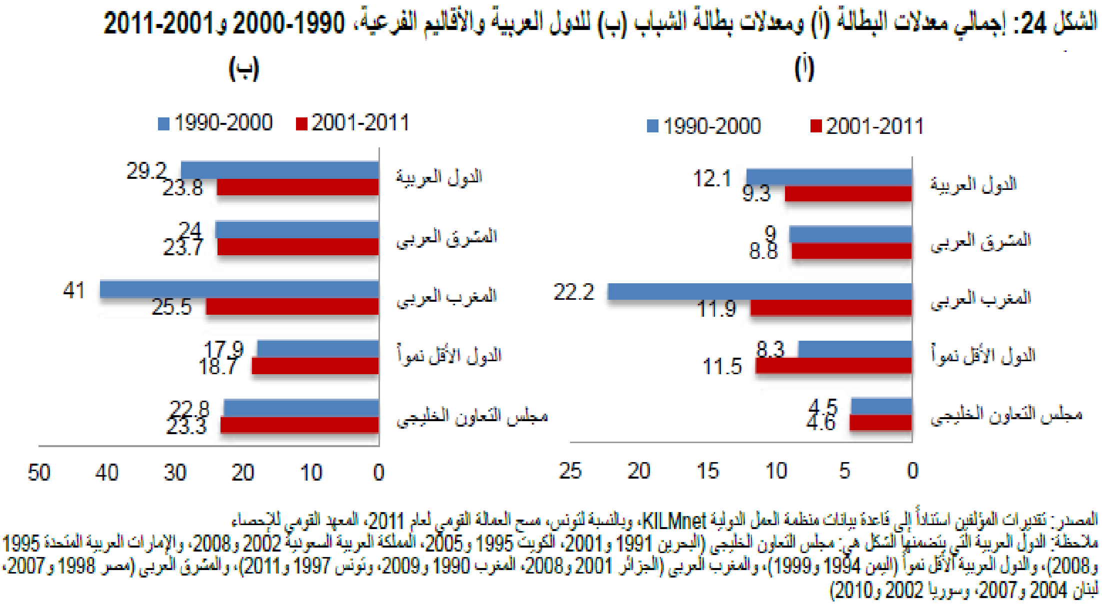
*– تعتبر الدولة ذات مديونية عالية إذا تجاوز مؤشر خدمة الدين إلى الدخل القومي 80%، وتكون مديونية متوسطة إذ وصل نفس المؤشر إلى 48%، للمزيد من التفاصيل أنظر:
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/87/87_develop_bridge30.pdf (28/03/2014).

•مشكلة البطالة:

أهم وأبرز تحدي تواجهه الدول العربية هو مشكلة البطالة التي مازالت تهدد بتصعيد التوتر الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية، خاصة وأنها كانت أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع لما يسمى ثورات الربيع العربي، فحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2013 فإن جل الاضطرابات التي تشهدها الدول العربية هي انعكاس وتذكير بأن الشباب وخاصة الذين يتمتعون بمستوى علمي، يضعون على رأس أولوياتهم الحصول على العمل.[1]

على الرغم من تمكن المنطقة العربية من خفض معدل البطالة من 20% عام1999 إلى 9.3% بحلول عام 2010، إلا أن المنطقة العربية مازالت تحتفظ بأعلى معدل للبطالة بين المناطق النامية فحتى الانخفاض في معدلات البطالة الذي كان بين عامي 1999 و 2010 كان نتيجة للتراجع الكبير في معدل البطالة في كل من المغرب والجزائر وحتى هاذين البلدين الانخفاض في البطالة كان راجع لدعم الدولة للقطاع العام وليس لسياسات تنموية رشيدة.[2]

<u>الشكل رقم 02</u>: إجمالي معدلات البطالة للدول العربية



Source : United Nations Development Programme, **Arab development challenges report 2011:towards the developmental state in the Arab region**, Cairo :Regional Center For Arab States,2011,p43.

---

[1] – برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، **تقرير التنمية البشرية 2013:نهضة الجنوب:تقدم بشري في عالم متنوع**،نيويورك: الإسكوا،2013، ص.95.

[2] –United Nations Development Programme, **Arab development challenges report 2011:towards the developmental state in the Arab region**, Cairo :Regional Center For Arab States,2011,p.43.

•مشكلة الفقر:

قبل التطرق لمشكلة الفقر في الوطن العربي يجب الإشارة إلى أنه لا يجب الاعتماد فقط على مقياس خط الفقر المادي المتفق عليه والبالغ 1.29 دولار أمريكي، لأنه في بعض الأحيان يكون مضلل ، وعلى هذا الأساس جاء التقرير الإنمائي للتحديات العربية 2011 ليعتمد على الفقر المتعدد الأبعاد الذي طرح من قبل منظمة أوكسفام **OXFAM** المناهضة للفقر، فوفقا لمنهجية الفقر المتعدد الأبعاد يتم تعريف الفقر إذا كانت العائلة محرومة من الصحة، التعليم و مستوى المعيشة.*

يعود الاهتمام بظاهرة الفقر في العالم بصفة عامة وفي المنطقة العربية بصفة خاصة، إلى الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة اجتماعيا وسياسيا حيث يلاحظ بأن أغلب الدول ومنها العربية تعاني من غياب الاستقرار السياسي ومن الانتفاضات والثورات بسبب ظاهرة الفقر، وفي هذا الصدد نلاحظ بأن انعدام الاستقرار والانتفاضات التي شهدتها معظم الدول العربية في الفترة الأخيرة، نجد بأنه كانت متزامنة مع ارتفاع مستويات الفقر سنة 2010، فحسب تقرير التنمية البشرية عام 2010[1] فقد ارتفعت معدلات الفقر في المنطقة العربية حيث بلغ تعداد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر 6.9%، فلو أخذنا حالة الانتفاضة في مصر لوجدنا بأنها كانت متزامنة مع ارتفاع نسبة الفقر المادي الذي قدر بـ25.2% من السكان يعني ربع السكان يعيشون فقر مدقع أما الفقر المتعدد الأبعاد فقط بلغ 10.5% [2]

انطلاقا مما سبق نلاحظ بأن أكبر تحدي تواجهه الدول العربية هو مشكلة المديونية والتبعية للخارج ولكن أيضا مشكلة الفقر والبطالة اللذان يمثلان مصدرا للفشل و لكل التهديدات التي يمكن أن تواجها الدول العربية ، لأن التنمية الاقتصادية وكما ذكرنا سابقا هي أساس الحرية ولكن أيضا هي الأرضية الضرورية لبناء أي نظام سياسي ديمقراطي قائم على أساس العدالة في التوزيع والمساواة في الفرص.⋆

ولكن إذا سلمنا بأن المشاكل الاقتصادية هي مصدر أساسي لفشل الدول، هل هذا يعني بأن كل الدول التي تعاني من مشكلة البطالة والفقر هي دول فاشلة؟ بطبيعة الحال الإجابة سوف تكون لا ، لأن عامل

---

*– للمزيد من الإطلاع حول ظاهرة الفقر وكيفية قياسه أنظر:

ستيفن بي و جون مايكلرايت،(ترجمة: بدر الرفاعي)، **منظور جديد للفقر و التفاوت**، (الكويت:المجلس الوطني للثقافة و الآداب، ط01، 2009).

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم: مقررات تمهيدية للأمم**، ،نيويورك: الإسكوا، 2010، ص.99.

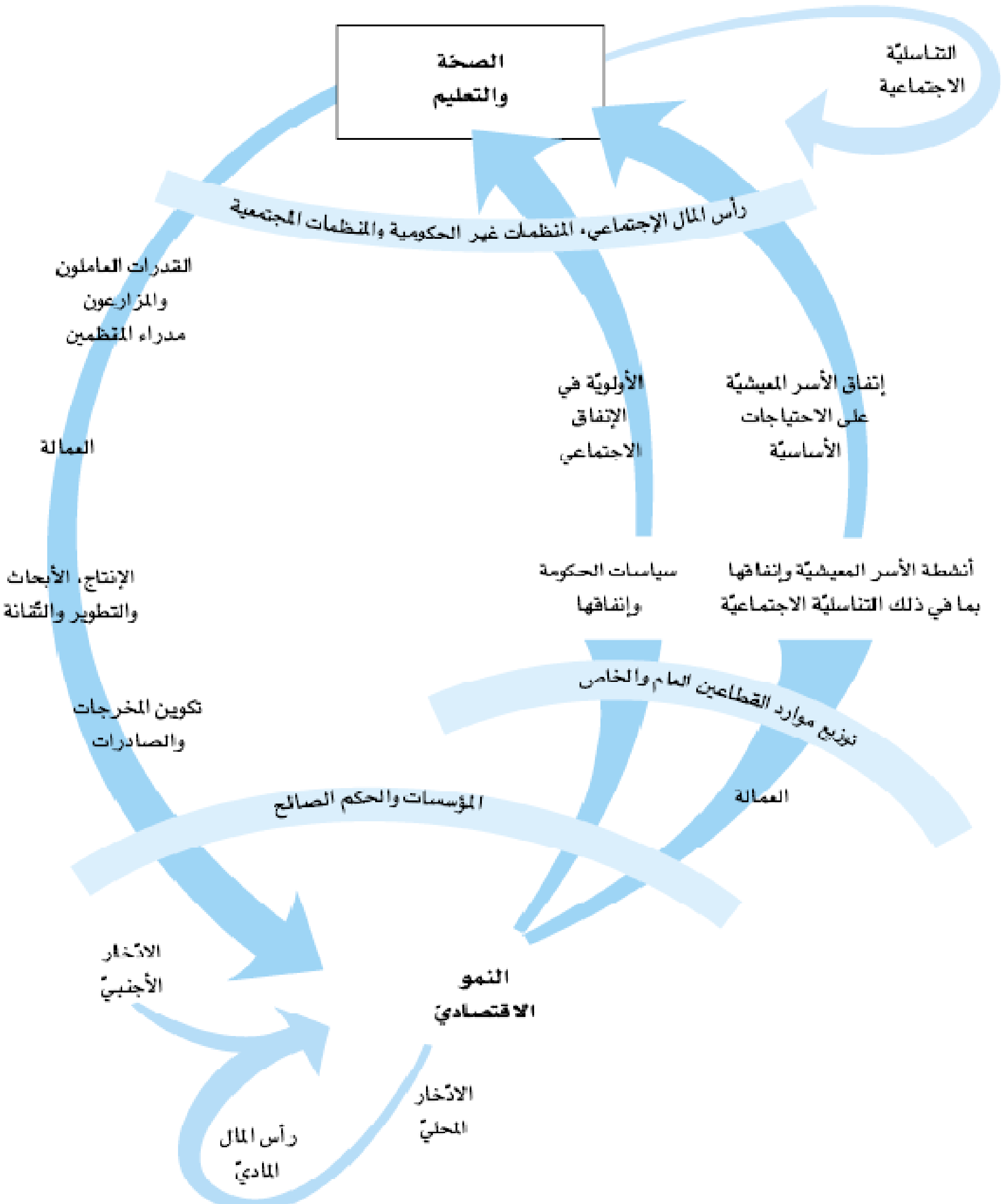
[2]– عبد الحافظ الصاوي، "مواجهة الفقر المتعدد الأبعاد في مصر"، في:

http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/2640ef9c-fcfa-4c8f-9bcc-cfde39faac00 (23/03/2014).

⋆– انظر الشكل رقم 03 ،ص.20.

التدهور الاقتصادي وغياب التنمية الاقتصادية كانتشار البطالة وزيادة مستوى الفقر، هو ضروري ولكنه غير كافي لفشل الدول.

الشكل رقم03: علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية الإنسانية[1]*



المصدر :**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003 ، مرجع سابق، ص70**

---

[1]*- لتعريف التنمية الإنسانية ارجع للصفحة(ك).

المطلب الثالث: المؤشرات السياسية[1]

المؤشرات السياسية وهي مرتبطة أساسا بنظام الحكم والنخبة الحاكمة، وهي تتمثل فيما يلي:

<u>المؤشر الأول</u>:فقدان شرعية النظام السياسي

فقدان الشرعية تتجلى في:

- ✓ غياب المشاركة السياسية نتيجة لانعدام ثقة المواطنين في الانتخابات.
- ✓ انتشار ظاهرة الفساد.
- ✓ انتشار التظاهرات والعصيان المدني.

<u>المؤشر الثاني</u>:غياب دولة القانون وانتهاك حقوق الإنسان

ويرتبط أساسا بما يلي:

- ✓ الحكم الديكتاتوري والعسكري.
- ✓ الاعتقال السياسي والعنف المدني.
- ✓ تقييد الحريات" حرية الصحافة، حرية التظاهر ،حرية الممارسة الدينية.

<u>المؤشر الثالث</u>: تنامي الانشقاقات داخل النخب

وتشمل ما يلي:

- ✓ الانقسام بين النخبة الحاكمة ومؤسسات الدولة.
- ✓ الصراع على السلطة.
- ✓ التشكيك في مصداقية ونزاهة الانتخابات.

<u>المؤشر الرابع</u>: النقص الحاد في الخدمات العامة

هذا النقص يتمثل أساسا في:

- ✓ عدم قدرة الحكومة على توفير الخدمات العامة للمواطنين"الأمن، الصحة، التعليم، النقل والتوظيف.
- ✓ انتشار الجريمة.
- ✓ سيطرة النخبة الحاكمة على مؤسسات الدولة لتحقيق مصالحها الخاصة.

[1] - the fund for peace, op.cit

<u>المؤشر الخامس</u>: عدم قدرة الحكومة في السيطرة على الأجهزة الأمنية

هذا المؤشر يكون تعبيرا على المظاهر التالية:

- ✓ الانقلابات العسكرية.
- ✓ النزاعات الداخلية.
- ✓ انتشار الأسلحة الخفيفة.
- ✓ انتشار ظاهرة التفجيرات.

<u>المؤشر السادس</u>: التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدولة

وتتمثل هذه التدخلات في:

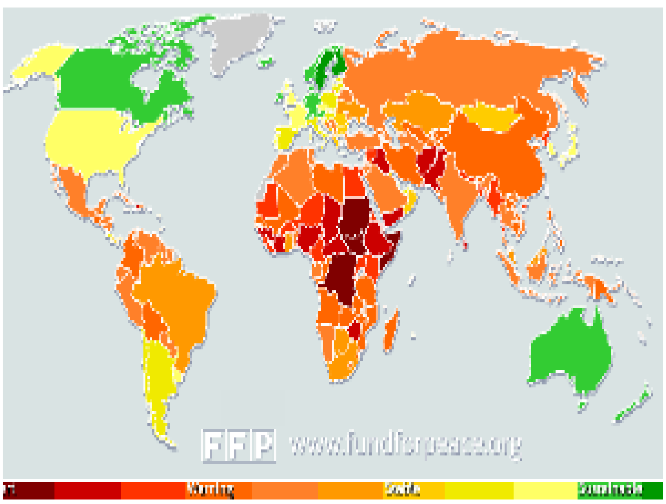
- ✓ العقوبات الاقتصادية.
- ✓ التدخل الدولي الخارجي "تدخل قوات حفظ السلام، التدخل العسكري الإنساني".
- ✓ تدخل دولة مجموعات في شؤون دولة أخرى.

قبل تشخيص الحالة العربية وفق المؤشر السياسي، يجب علينا التطرق إلى المنهجية المعتمدة من قبل مؤسسة دعم السلام **(fund for peace)** ومجلة فورين بوليسي **(foreign policy)** ، وهي المنهجية القائمة أساسا على قياس حالة كل مؤشر من المؤشرات الاثني عشر(12) من الأحسن إلى الأسوأ من خلال إعطاء قيمة رقمية لكل مؤشر تتراوح ما بين 01 إلى 12 نقطة، وبالتالي مجموع أعلى قيمة يمكن أن تأخذها المؤشرات مجتمعة هي 120 نقطة وهي القيمة التي تمثل الحالة المرتفعة جدا من درجة الفشل والعكس صحيح كلما قلت القيمة الرقمية للمؤشرات كلما عبرت على حالة الاستقرار.[1]

على هذا الأساس تم وضع دليل ترتيبي يضم 177 دولة موزعة على أربعة مجموعات،كما هو موضح في الخريطة رقم 02 ☜

المجموعة الأولى يرمز لها باللون الأحمر وهي الدول الأكثر فشلا **Alert group** وهي المجموعة

<u>الخريطة رقم 02</u>: درجة دول العالم الأكثر فشلا



Source : foreign policy,**the2013 failed states index-interactive map**, in : http://www.foreignpolicy.com (01/04/2014).

---

[1] - fund for peace, "The Methodology Behind the Index", in : http://ffp.statesindex.org/methodology (01/04/2014).

التي تضم 35 دولة وحتى داخل هذه المجموعة هناك درجات متفاوتة من الفشل، المجموعة الثانية يرمز لها باللون البرتقالي وهي الدول التي من الممكن أن تفشل أي هي في منطقة الخطر (**Warning group**) وهي من 36 إلى 126 دولة، المجموعة الثالث يرمز لها باللون الأصفر وهي مجموعة الدول المستقرة (**Stable group**) من 127 إلى 164، أما المجموعة الرابعة فهي الدول الأكثر استقرار ويرمز لها باللون الأخضر (**Sustainable group**) من 165إلى 178 دولة.

من خلال هذه المنهجية نجد بأن ستة دول عربية موجودة في المجموعة الأولى(الصومال في المرتبة الأولى،السودان المرتبة الثالثة، اليمن المرتبة السادسة، لعراق المرتبة 11، سوريا المرتبة 21 ، مصر المرتبة 34). أما البقية غالبيتها متواجدة في المجموعة الثانية*.

للعودة إلى الحالة العربية وفق المؤشرات السياسية دون الاعتماد على تصنيف مؤسسة دعم السلام، نلاحظ بأنه من أبرز المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس درجة فشل الدولة العربية، هي المؤشرات السياسية حيث مازالت الدول العربية تعاني من الاستبداد السياسي* الذي تتجلى مظاهره في قمع الحريات وأزمة انتقال السلطة وتوريث الحكم ولكن أيضا في ظاهرة الفساد السياسي التي أصبحت ملازمة للدولة العربية وأشكالها، هذه الظاهر المرضية كانت السبب الرئيسي في اندلاع ما يسمى بالثورات العربية 2011، دعونا نركز على نقطتين أساسيتين هي ذات سمة مشتركة للدول العربية وهي:

- **انتشار ظاهرة الفساد:** و يعرف بـ:

" هو إساءة استخدام القوة العمومية (public power)، أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ.."[1]

مازالت الدول العربية تحتل مراتب متقدمة في ترتيب منظمة الشفافية الدولية، حيث احتلت ستة دول عربية عام 2013 المراتب العشر الأولى للدول الأكثر فسادا وفقا لمؤشر الفساد التابع للمنظمة وهذه الدول تمثلت في الصومال، السودان، ليبيا، العراق، سوريا، اليمن[2]،وهذا وتجمع الدول العربية سمات مشتركة تعكس ظاهرة الفساد المتفشي وهذه السمات تتمثل أساسا في تركيز السلطات في أيدي السلطة التنفيذية وضعف الشفافية.

---

[1]– شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم ،مكتب السياسات الإنمائية، **وثيقة تتعلق بمكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم**،1998،ص09.

*– للمزيد حول ترتيب الدول الفاشلة حسب مؤسسة دعم السلام انظر :

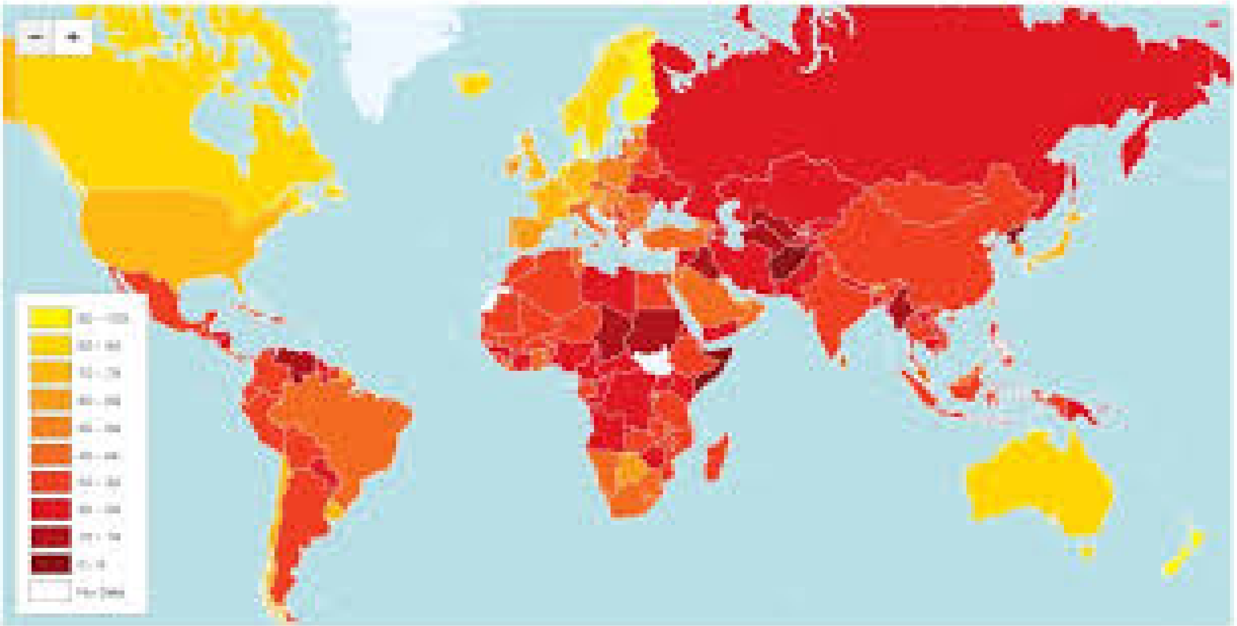
http://ffp.statesindex.org/rankings-2013-sortable (02/04/2014).

*– الاستبداد السياسي هو حكم أو نظام يستقل بالسلطة فيه فرد أو مجموعة من الأفراد دون خضوع لقانون أو قاعدة ودون النظر إلى رأي المحكومين، للمزيد من الإطلاع انظر : عبد الرحمن الكواكبي،**طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر،ط1، 2011)،ص.16.

[2] -Transparency International, " Corruption Perceptions Index 2013",in : http://cpi.transparency.org/cpi2013/results/ (02/04/2014).

والمشكل الأساسي الكامن هو أن ظاهرة الفساد هي في تزايد مستمر وتمس كل الدول العربية بدرجات مختلفة، هذا ما يجعلنا نستنتج بأن أحد أبرز مؤشرات ولكن أيضا أسباب فشل الدولة العربية يكمن في ارتفاع مؤشر الفساد.كما هو موضح في الخريطة رقم 03

الخريطة رقم03: مؤشرات انتشار الفساد في العالم



Source : http://cpi.transparency.org/cpi2013/results/ (02/04/2014).

●أزمة الشرعية والمشاركة وانعكاساتها على انتقال السلطة

يتميز النظام التسلطي بخاصيتين أساسيتين وتتمثل في إغلاق فضاء المشاركة السياسية و شخصنة السلطة لفائدة فرد أو أقلية[1]، انطلاقا من هذه الميزتين يمكن استنتاج بأن مصدر الشرعية السياسية في المنطقة العربية ليس الشعب وإنما أصبحت السلطة الحاكمة في الدولة العربية تستمد شرعيتها من التقاليد الدينية أو القبيلة أو من الحركات الثورية، هذه الأساليب لكسب الشرعية أصبحت تحول دون وصول الأحزاب السياسية إلى السلطة وأمام هذا الوضع أصبح هناك أزمة مشاركة للمواطنين وبدأ يحصل نوع من فك الارتباط بين الدولة والمجتمع[2].

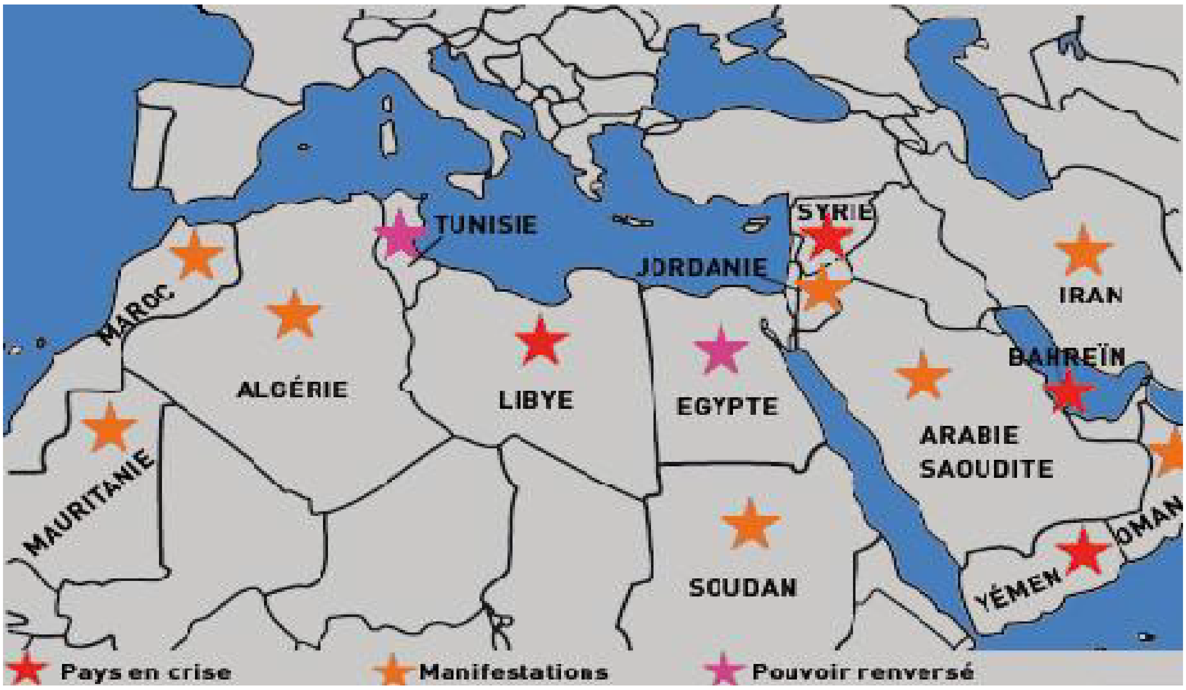
هذه الوضعية أدت إلى أزمة انتقال السلطة في كل الدول العربية وأصبحت السلطة والمعارضة على حد سواء تنتهج أساليب غير شرعية من أجل الوصول إلى الحكم من خلال الاعتماد على المؤسسة العسكرية حيث نلاحظ بأنه في الكثير من الأحيان يتم إقحام على المؤسسة العسكرية في إطار الصراع على السلطة.

[1]– مجموعة مؤلفين، **ثورة تونس: السياقات والتحديات**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات،ط1، 2012)، ص.31.

[2]– برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 1993)، ص.223.

انطلاقا مما سبق نلاحظ بأنه نتيجة لتضافر جميع هذه المؤشرات أدخلت تقريبا كل الدول العربية في حالة عدم استقرار لم يشهدها العالم و ذالك من خلال الاحتجاجات و الانتفاضات أو كما يصفونها بالثورات العربية التي قادتها الشعوب ضد أنظمتها السياسية المستبدة، والمثير للأمر هو أن هذه شرارة الاحتجاجات و الانتفاضات كانت في فترة واحدة انطلقت من تونس ليمتد لباقي الدول العربية التي كانت حدة الاحتجاجات فيها متفاوتة فيها حسب الظروف وطبيعة النظام، كما هو موضح في الخريطة رقم 04☜

الخريطة رقم04:خريطة الاحتجاجات في المنطقة العربية



Source : Coline Arbouet, «**Pourquoi parle-t-on d'un printemps arabe ?**» (1jour1actu.com, 11 mars 2011).

السؤال الذي يطرح نفسه و كخلاصة لهذا المبحث هو ما هو السبب الأساسي لانتفاضة الشعوب العربية هل هو سياسي أم اقتصادي تنموي؟

يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال نموذجين الانتفاضة في تونس و في مصر

- **الانتفاضة في مصر**

حسب المفكر جون آر برادالي **(John R.Bradley)** فإن السبب الأساسي لانتفاضة مصر هو سبب اقتصادي وهذا حسب استطلاع الرأي الذي أجراه حيث 19% فقط ممن شاركوا في الاستطلاع أرجعوا سبب الانتفاضة إلى الرغبة في الديمقراطية، بينما 65% ممن شاركوا أرجعوا إسقاط النظام للأوضاع الاقتصادية[1].

---

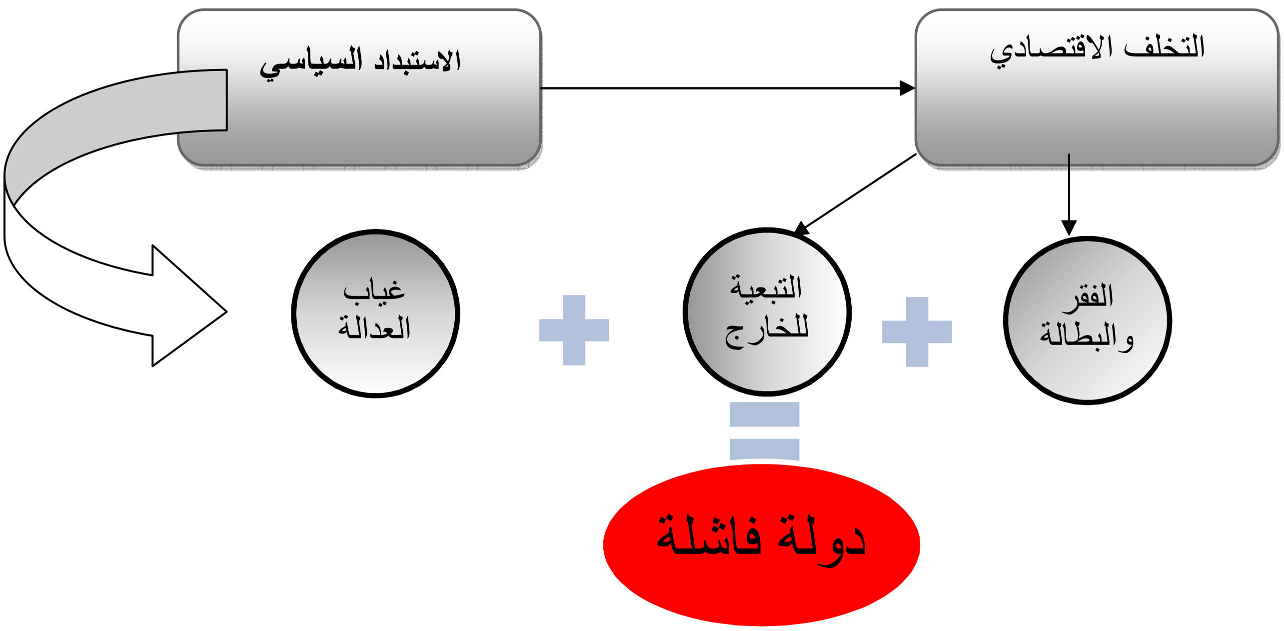
[1]– جون آر برادلي، (ترجمة: شيماء عبد الحكيم طه)، **ما بعد الربيع العربي**،(مصر :كلمات عربية للترجمة والنشر ،ط1، 2013)، ص.14.

- **الانتفاضة في تونس**

يمكن إرجاع السبب الرئيسي للانتفاضة في تونس إلى غياب العدالة الاجتماعية وسياسة النمو الغير متكافئ ، حيث ارتكزت 80% من الاستثمارات في المناطق الساحلية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت في سيدي بوزيد إلى 30% مقارنة بالمتوسط الوطني المقدر ب13%، ولكن أيضا إلى الفساد وغياب الحريات السياسية[1].

انطلاقا مما سبق نلاحظ بأن الدول العربية فعلا تسير نحو خطر نموذج الدولة الفاشلة بل هناك بعض الدول أصبحت فعلا فاشلة مثل ليبيا واليمن ولبنان والسودان والعراق، وهذا الفشل راجع أساسا لطبيعة الأنظمة السياسية الاستبدادية كما يرى الكاتب فايز سارة،[2] ولكن أيضا راجع للتخلف الاقتصادي والفقر والبطالة، انظر الشكل رقم 04 ☜

الشكل رقم04: المؤشرات الرئيسية لفشل الدولة العربية



المصدر: من إعداد الطالب

انطلاقا من الشكل نلاحظ بأن الاستبداد السياسي والتخلف الاقتصادي من المؤشرات الرئيسية لفشل الدول، والتي هي أيضا في الكثير من الأحيان تكون سبب ونتيجة في آن واحد، ونظرا لتداخل الأسباب مع النتائج بل مع المؤشرات أيضا وجب علينا البحث عن الأسباب الحقيقية لفشل الدولة العربية.

[1] – دينا شحاتة و مريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد184، أفريل 2011، ص.ص15.16.

[2] – فايز سارة، "العرب وتحديات القرن: مطلع الثورات ومقدمات الربيع العربي"، في: http://www.e-kutub.com/index.php/ (02/04/2014).

المبحث الثالث: أسباب فشل الدول

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى فشل الدولة كما أنها تختلف من دولة لإلى دولة ومن منطقة إلى أخرى وهذا راجع لخصوصية كل منطقة، فلا يمكن على سبيل المثال تعميم أسباب فشل الدولة في إفريقيا على المنطقة العربية، على الرغم من وجود بعض العوامل المشتركة، وعلى هذا الأساس سوف نحاول التركيز على أهم العوامل المؤدية لفشل الدولة العربية والتي يمكن حصرها في ثلاث نقاط أساسية

المطلب الأول: الاستعمار الغربي وانعكاساته

يعتبر الاستعمار الغربي من أهم العوامل التي ساهمت ومازالت تساهم في تخلف وفشل الدولة العربية، هذا ما يجعل من دراسة ظاهرة الاستعمار الغربي في المنطقة العربية أمرا ضروريا من أجل فهم وتفسير الفشل والعجز التي تعاني منه الدولة العربية، فكل الدول العربية خضعت للاستعمار الغربي وهو ما يجعلنا أساسا نهتم بظاهرة الاستعمار كعامل لفشل الدولة العربية.

ويعرف الاستعمار بأنه ظاهرة سياسية اقتصادية وعسكرية متصلة أساسا بظاهرة الإمبريالية* ، تتمثل في قدوم موجات من سكان هذه البلدان إلى المستعمرات قبل الاحتلال العسكري أو بعده بقصد الاستيطان والإقامة فيها بشكل دائم، ويكون هدف الاستعمار النهائي هو الهيمنة على الحياة الاقتصادية والثقافية واستغلال الثروات البلاد.[1]

انطلاقا من هذا التعريف يمكن بناء نظرة أولية عن الانعكاسات السلبية التي خلفها المستعمر في المنطقة العربية والتي كان لها الأثر الكبير في تخلف الدول العربية، فلاستعمار مثل أحد أهم مصادر التهديد للأمن العربي من خلال الممارسات والسياسات التي طبقها في المنطقة العربية، أهمها تمثل فيما يلي:

- إعادة تشكيل المنظومة الثقافية لمجتمع المستعمرات، لجعله أكثر ارتباطا بالدولة المستعمرة.
- القضاء على الهوية من خلال محاربة الدين واللغة العربية و في نفس الوقت محاولة نشر لغة المستعمر كرهان للقضاء على الهوية العربية، وما يلاحظ بأن هذه الآلية كان لها تأثير حقيقي فلو نظرنا إلى اللغة

*- هي سياسة توسيع السيطرة أو السلطة على الوجود الخارجي بما يعني اكتساب وصيانة الإمبراطوريات، وتكون هذه السيطرة بوجود مناطق داخل تلك الدول أو بالسيطرة عن طريق السياسية والاقتصاد.

[1]– عبد الوهاب ألكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج1 . (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985) ،ص.172 .

الثانية تقريبا في كل الدول العربية هي لغة المستعمر، على سبيل اللغة الإنجليزية هي اللغة الثانية في مصر، العراق و الأردن، واللغة الفرنسية هي اللغة الثانية في المغرب العربي، وهو الأمر الذي ولد أزمة هوية في الوطن العربي.

- استغلال ونهب الثروات الطبيعية العربية"**النفط**" .

إضافة إلى هذه السياسات اعتمدت الحركة الاستعمارية على خلق حدود بين الأقطار العربية بهدف تأجيج واستمرار الصراعات بين الدول العربية، فما هو ملاحظ هو أن تقريبا كل الدول العربية تعاني من مشاكل الحدود مع جيرانها وهو المشكل الذي يعتبر بمثابة القنبلة الموقوتة القابلة للانفجار في أي وقت[1]، كما كانت النزاعات الحدودية عائقا أمام التطور الديمقراطي والتنمية السياسية في المنطقة، فبحجة التهديد الخارجي اتجهت بالأنظمة السياسية العربية إلى العسكرة على حساب التنمية.[2]

كل هذه السياسات الاستعمارية كان لها الأثر العميق في تخلف المنطقة العربية أين أصبحت تعاني من الأمية والفقر والبطالة، هذا ولم تتوقف السياسات الاستعمارية عند حد مقاومته واستقلال الدول العربية بل وجد الاستعمار الغربي آليات جديدة لتكريس هيمنته تمثلت أساسا في نقطتين أساسيتين، الأولى والمرتبطة بالتبعية الاقتصادية، حيث بعد استقلال الدول العربية وجدت نفسها مضطرة للتعامل مع المستعمر في المجال الاقتصادي على غرار دول المغرب العربي وهو التعامل الذي كان يعبر عن تبعية اقتصادية مطلقة للدول المستعمرة.

أما النقطة الثانية والتي نعتبرها أساسية و هي اتجاه الدول الغربية الاستعمارية إلى انتهاج سياسة جديدة تتمثل أساسا في دعم الأنظمة السياسية العربية التي تعمل على تنفيذ سياسات ومخططات الغرب، وهو ما يقف عائقا أمام التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ويطرح إشكالية الشرعية السياسية للأنظمة السياسية العربية.

انطلاقا مما سبق يمكن استنتاج بأن الاستعمار لعب عاملا أساسيا في تخلف المنطقة العربية والغريب في الأمر هو أن نفس الدول الاستعمارية نجدها اليوم تنادي بحماية حقوق الإنسان في العالم ! هذا ما يجعل الصورة تتضح لنا بخصوص أهداف التدخل الخارجي باسم حقوق الإنسان والتي سوف نراها في الفصل الثاني، كما يمكن استنتاج بأن الاستعمار الغربي فعلا لعب دورا في فشل الدول العربية ولكن هناك عوامل أخرى داخلية كان لها تأثير أكثر من الاستعمار الغربي التاريخي.

---

[1]- أحمد منيسي،**مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**،(لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،2003)،ص.149.

[2]– عبد الحسين شعبان،**معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،2003)،ص.242.

المطلب الثاني:العولمة الاقتصادية وأثارها السلبية

شغل موضوع العولمة الاقتصادية وانعكاساتها خاصة على الدول النامية العديد من المفكرين والمختصين أمثال جوزيف ستيغليتز (**J.steglitz**) ، و جاديش باغواتي (**J.Bhagwati**) و سمير أمين، والإشكالية كلها تدور حول مدى تأثير العولمة في النمو وهل هو تأثير سلبي أم إيجابي على الدول النامية.

والعولمة كما يعرفها جوزيف ستيغلتز(**J.Steglitz**) :

" هي تكامل أوثق بين دول وشعوب العالم... الناجمة عن التخفيض الهائل في تكاليف النقل والاتصالات، وإزالة الحواجز أمام تدفقات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بالإضافة حرية تنقل الأشخاص"[1]

فالعولمة هي تحويل العالم كله إلى سوق مفتوحة بدون حواجز جمركية على مستوى الإنتاج والتوزيع والتسويق، وفتح باب المنافسة بين الشركات، فهي مرتبطة أساسا بالتجارة من هذا المنطلق نحاول رصد تأثيرات العولمة على السياسات الاقتصادية للبلدان العربية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات و منظمة التجارة العالمية و صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث مارست هذه المؤسسات ضغوطات كبيرة على الدول العربية من أجل تحرير التجارة وفتح السوق أمام السلع و المنتجات الأجنبية وكذا خصخصة القطاع العام، والمغزى العام من كل هذه الإجراءات وفق وجهة النظر الليبرالية هو أنها أي هذه الإجراءات والسياسات هي عامل مفيد لتحقيق التنمية إذ أن الترابط الاقتصادي الناتج عن هذه الإجراءات، بين الدول المتقدمة والدول الأقل نموا هذه الترابط يخدم مصلحة الدول النامية فعن طريق التجارة والاستثمار الأجنبي فإن الاقتصاديات الأقل نموا تكتسب أسواق للتصدير ويمكن لها من امتلاك التكنولوجيا المطلوبة للتنمية الاقتصادية[2].

فالدراسات و التقارير خاصة تلك التي تشرف عليها المؤسسات الاقتصادية و المالية الدولية و التي ترى في الخصخصة و التصحيح الهيكلي ، و تحرير التجارة هو السبيل الوحيد لتحقيق النمو الذي يحسّن بدوره أحوال الفقراء ، فالنمو حسب هؤلاء لابد و أن يحقق نفعا للطبقات الدنيا في المدى الطويل، بل أكثر من ذالك يذهب الكثير من أنصار الطرح الليبرالي إلى أن الحرية في النظم الاقتصادية هي متلازمة مع الديمقراطية والحرية السياسية، وهو ما ذهب إليه ميلتون فريدمان(**Milton Friedman**) صاحب جائزة نوبل في الاقتصاد، في

---

[1] -"Making Globalization Work": Nobel winner's fresh views on globalization.in : http://www.arlindo-correia.com/stiglitz.html (07/04/2014).

[2]–روبرت غيلبن ،(ترجمة:مركز الخليج للأبحاث)،**الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**،(الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث،ط2004،1)، ص.330.

كتابه الرأسمالية والحرية عام 1982، أين يرى بأن الحرية الاقتصادية هي هدفا في حد ذاتها ولكن أيضا هي وسيلة لا بد منها لتحقيق الحرية السياسية[1].

ولكن هذه الإجراءات التي يفترض أن تساعد على تحقيق النمو والقضاء على ظاهرة الفقر، نجدها كان لها نتائج وآثار عكسية، بحيث تحرير التجارة والتوسع في الانفتاح الاقتصادي كانت إحدى آليات إنتاج الفقر على نطاق واسع لأن البيئة الاقتصادية العربية لا تمتلك الشروط الضرورية للكفاءة الإنتاجية والتنافسية، فالدول العربية التي طبقت مبادئ الليبرالية الجديدة أي الجانب الاقتصادي للعولمة، لا تمتلك القدرة على المنافسة لتصريف منتجاتها سواء على الصعيد المحلي أو العالمي وهو ما أدى إلى زيادة نسبة البطالة[2]،كما أدت هذه الإجراءات ونظرا لوجود تبادل غير متكافئ بين الدول الغربية المتقدمة والدول العربية الأقل نموا، إلى تكريس التخلف والتبعية[3].

كل هذا الطرح الناقد للعولمة الاقتصادية نجد له معنى عندما نلاحظ تجارب الدول النامية بصفة عامة فمثلا تركيا التي كانت قد وقعت اتفاقية مع الإتحاد الأوروبي ترمي إلى إنشاء إتحاد جمركي في منتصف التسعينات، حيث توقع الصناعيين الأتراك زيادة صادراتهم إلى الإتحاد الأوروبي ولكن النتيجة كانت العكس حيث أن البضائع الأجنبية أغرقت السوق المحلية التركية حيث على الرغم من ارتفاع الصادرات التركية إلى 10% إلا أنه في نفس الوقت ارتفعت نسبة الواردات بـ 30% وهو ما أدى إلى خلل في الميزان التجاري التركي.[4]

هذه الانعكاسات السلبية للعولمة الاقتصادية على الدول النامية بصفة عامة هي التي جعلت كل المنظرين المهتمين بضرورة التخلف يؤكدون بأن الاقتصاد الرأسمالي الدولي يعمل بصورة منهجية ومنظمة على تخلف اقتصاديات البلدان الأقل نموا، فالأغنياء الذين يسيطرون على الاقتصاد العالمي هم المسئولون عن فقر العالم الثالث بسبب التبادل الغير متكافئ[5].

إذا نظرنا إلى هذا الطرح وحاولنا ربطه بالتنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة من جهة ومن جهة أخرى بفشل الدولة العربية من جهة أخرى، نلاحظ بأنه صحيح الدول العربية أبرز تحدي يواجهها هو خطر العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة والتي أدت إلى المزيد من البطالة والفقر في المنطقة العربية ، وفي هذا السياق السؤال الذي يطرح نفسه ماذا فعلت الدول العربية لمواجهة هذه الانعكاسات السلبية للعولمة؟

---

[1]- ميلتون فريدمان،(ترجمة: مروة عبد الفتاح شحاتة)،**الرأسمالية والحرية**،(مصر: كلمات عربية للترجمة والنشر،ط1،2011)،ص.30.
[2]- سمير التنيه، **الفقر والفساد في العالم العربي**،(لبنان:دار الساقي،ط1،2009)،ص.56.
[3]- ثامر كامل الخزرجي ، ياسر علي المشهداني، **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**،(عمان:دار مجدلاوي للنشر،ط1،2004)،ص.98.
[4]- عبد الرشيد عبد الحافظ، **الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها**، (مصر: مكتبة مبدولي،ط1،2005)،ص.38.
[5]- روبرت غيبلين،مرجع سابق،ص.339.

فإذا كانت العولمة الاقتصادية لها مخرجات سلبية وهو أمر متفق عليه نجد بأن الدول العربية لم تستطع أن تواجه هذه المخرجات رغم الإمكانات الاقتصادية المتوفرة وهو ما يجعلنا نستنتج بأن مشكلة التخلف التي تعيش فيه المنطقة العربية والذي قد يؤدي إلى خطر فشل المزيد من الدول العربية، هو مشكل ليس اقتصاديا بقدر ما هو سياسي واجتماعي يستدعي حلولا سياسية و اجتماعية.

المطلب الثالث:أزمة الديمقراطية

إذا كان الاستعمار التقليدي عاملا مساهما في فشل الدول من خلال سياسة التجزئة والتقسيم، وإذا كانت العولمة سببا في الأزمات الاجتماعية الناتجة عن البطالة وزيادة الفقر، فإن أزمة الديمقراطية والاستبداد السياسي من خلال احتكار السلطة كانت عوامل جوهرية لانعدام الاستقرار وغياب العدالة الاجتماعية والتي أدت إلى فشل الدول في العالم الثالث بصفة وفي المنطقة العربية بصفة خاصة، حيث ما يلاحظ إلى غاية اللحظة هو أن الدول العربية على اختلاف أنظمتها السياسية لا زالت بعيدة كل البعد عن الديمقراطية.

فالديمقراطية كما يعرفها كارل بوبر(**Karl Popper**) في كتابه خلاصة القرن، يرى بأن الديمقراطية ليست حكم الشعب كما هو شائع وإنما الديمقراطية

"هي القدرة على محاكمة الحكومات وأن تكون للشعب القدرة على خلعها من دون إراقة الدماء".[1]

انطلاقا من هذا التعريف يمكن ملاحظة بأن الديمقراطية تستخدم للدلالة على ثلاث معاني أساسية وهي:[2]

- نظام القيم المرتبط بفكرة الحرية والعدالة.
- النظام السياسي النابع من استلهام الحرية والعدالة كمبادئ ينبغي أن تخضع لها ممارسة السلطة.

للعودة إلى الدول العربية نلاحظ بأن أزمة الديمقراطية فيها تتلخص في نقطتين أساسيتين، **النقطة الأولى** والمرتبطة أساسا بأزمة الشرعية والتي كانت أحد العوامل التي حركت الشعوب العربية ضد أنظمتها الحاكمة في الفترة الأخيرة كما كانت أحد الأسباب التي سهلت للغرب بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، فأزمة الشرعية سببها أساسا هي الأنظمة التسلطية التي اعتمدت في فترة ما بعد الاستعمار على حجة ضرورة إحكام السيطرة وضرورة وجود سلطة قوية لبناء الدولة، وبالتالي أي تهديد للسلطة هو تهديد للدولة ذاتها وعلى هذا الأساس أصبح من غير الممكن المطالبة بالتداول على السلطة وهو الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى احتكار السلطة من قبل أقلية بحجة بناء الدولة[3].

ويرى الكاتب والمفكر برهان غليون أنه وبعد مرور عقود من الاستعمار تلاشت حجة الأنظمة التسلطية العربية القائمة على فكرة بناء الدولة، ولكن هذا لم يمنع تلك الأنظمة على بناء نظرية جديدة لتبرير سلبها

[1]- كارل بوبر،(ترجمة:الزواوي بغورة و لخضر مذبوح)،**خلاصة القرن**،(القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،ط1،2004)، ص.76.

[2]- تامر كامل، **الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة**،(العراق:بيت الحكمة،ط1،2001)، ص.316.

[3]- محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية.مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**،(لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،1995)، ص.187.

للسلطة و قوامها هو أن مجتمعاتها ليست لديها النضج السياسي ولا الاقتصادي للدخول في نظام الحرية والتصرف حسب مبادئ المسؤولية الوطنية، وهذه الحجة لا تتوقف فقط لتبرير الاستبداد السياسي فقط ولكن أيضا لتبرير حالة الفشل لمختلف التجارب التنموية[1]

هذا الوضع المتدني والمزري هو سبب فشل التجارب التنموية في المنطقة العربية وهو سبب انعدام الاستقرار التي تعرفه المجتمعات العربية والمشكل هو أن النخب الحاكمة لا تدرك أو غير واعية بأنه هناك معادلة لا مفر منها والتي تتمثل في أن غياب الاستقرار السياسي والاجتماعي بسبب الاستبداد يؤدي إلى إضعاف السلطة السياسية ولكن أبضا يقلل من فرص الانتماء وتحقيق الاندماج الوطني[2].

وهذا وتأكيدا لأزمة الشرعية التي تعرفها الدول العربية جاء تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 ليؤكد بأن الدول العربية وبسبب تآكل شرعيتها التقليدية أو الثورية، أصبحت هذه الأنظمة تركز في خطابها على شرعية الوعد بالإنجاز، أو تعتمد على صيغة مبسطة وهو أن استمرار هذا النظام هو أهون الشرين ، وخط الدفاع الأخير ضد الاستبداد الأصولي، وهو ما أسماه الكثير من المفكرين **بشرعية الابتزاز**، [3]

فيما يخص النقطة الثانية المعبرة على حالة الأزمة الديمقراطية في المنطقة العربية ، فهي ترتبط أساسا انتشار الفساد السياسي والذي كان سببا مباشرا للفساد الاقتصادي، ويأخذ الفساد السياسي شكلين، "**شكل الفساد البنيوي**" حيث يعتبر الاستغلال الشخصي للمنصب والتصرف في المال العام أمرا طبيعيا، أما **شكل** "**الفساد الصغير**" ويقصد به اضطرار المواطنين للجوء إلى توظيف الوساطة أو المحسوبية ودفع الرشوة، للحصول على خدمات غالبا ما تكون مشروعة[4].

هذا الوضع السياسي المتأزم هو الذي كان وراء المواجه بين المواطنين والنظام السياسي، وهي المواجهة التي اتخذت أشكال عنيفة وصلت إلى درجة حمل السلاح ضد النظم الاستبدادية، فما يلاحظ هو أن الأنظمة السياسية العربية لم تدرك بعد أو لم تعي بعد بأن الأمن الوطني لا يتحقق بالجيوش ولا بقمع المواطنين ولا حتى بالذهاب للبحث عن الشرعية المفتقدة من الخارج من خلال تقديم تنازلات سياسية واقتصادية للدول الغربية

---

[1]– برهان غليون، "**تكست الديمقراطية في المنطقة العربية**"، في:علي خليفة الكواري(محرر)، **حوار من أجل الديمقراطية**،(لبنان: دار الطليعة، ط1996،1)، ص.09.

[2]– فيصل غازي،**التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**،(العراق:جامعة بغداد،ط1993،1)، ص.89.

[3]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004:نحو الحرية في الوطن العربي**،نيويورك:المكتب الإقليمي للدول العربية،2005.ص.15.

[4]– نفس المرجع،ص.16.

، وإنما الأمن الوطني بالمفهوم الشامل يتحقق بديمقراطية حقيقية لا ترتبط بنظرة مقتصرة على الانتخابات وإنما الديمقراطية التي تعبر عن المشاركة السياسية و الحوار وكذا تفاعل الجمهور، ويجب أن يكون الهدف الحاسم للنقاش العام في ممارسة الديمقراطية مرتبط بفكرة مركزية وهي العدالة[1].

انطلاقا مما سبق نلاحظ بأن غياب الديمقراطية وفرض النظم الاستبدادية كانت السبب المباشر وراء الحالة المزرية التي تعيشها المنطقة العربية، حيث يمكن القول بأن السبب الوحيد لفشل التجارب التنموية في المنطقة العربية راجع أساسا للنظم الاستبدادية، وهو ما ذهب إليه أيضا الكتاب العرب عندما استنتجوا بل وأكدوا بأن انعدام المشاركة وغياب الحريات كانت من الأسباب المحورية في فشل التنمية في المنطقة العربية[2]، بل وأكثر من ذالك تلك النظم الاستبدادية هي التي أدت إلى فشل العديد من الدول العربية ولكن أيضا كانت المساهم الحقيقي في شرعنة التدخلات الخارجية الغربية باسم حقوق الإنسان على غرار ما حدث في الصومال، العراق، ليبيا.

وما نستنتجه أيضا هو أنه حالة الفشل التي تعرفها الكثير من الدول العربية ليست مرتبطة بعوامل خارجية اقتصادية ولا تاريخية بقدر ما هي مرتبطة بعوامل داخلية متمثلة أساسا في غياب العدالة والحريات الناتجة بدورها عن غياب ديمقراطية فعالة، وعلى هذا الأساس يمكن طرح معادلة بسيطة تساعدنا في فهم لماذا الدول تفشل وتتمثل في: **الفقر والبطالة+الظلم وغياب العدالة الناتجة عن الاستبداد= دولة فاشلة.**

---

[1]- أمارتياسن، (ترجمة:مازن جندلي)، **فكرة العدالة**،(الإمارات العربية:الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1،2010)، ص.460.

[2]– إبراهيم البدوي ، سمير المقدسي، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،2011)، ص.80.

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول:

إن الدولة الفاشلة كإطار نظري وكمفهوم لم يتبلور إلى بعد الحرب الباردة(ابتدءا من1989) على يد المفكرين الغربيين، ليعكس حالة الدول التي عرفت ومازالت تعرف نزاعات داخلية سواء بين السلطة و المواطنين أو بين الجماعات المختلفة المنتمية لنفس الدولة، حيث جاء هذا المفهوم ليس فقط ليصف حالة تلك الدول وإنما ليظهر بأنه من أكبر مصادر التهديدات التي يواجهها الغرب و العالم يكمن في خطر فشل الدول في العديد من المناطق في العالم، وعلى هذا الأساس أصبحت الدول الفاشلة أحد أهم التبريرات التي من شأنها أن تضفي الشرعية على توجهات الإستراتجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة، ومن بين هذه التوجهات نجد التدخل الإنساني الذي سوف نراه في الفصل الثاني من بحثنا هذا.

الدولة الفاشلة في أبسط معانيها هي تلك الدول التي تكون عاجزة أو ليست لها القدرة على توفير السلع الأساسية لمواطنيها وغير قادرة على تحقيق العدالة في أبسط معانيها و لكن أيضا حكومتها غير ديمقراطية، وهو ما يجعلها أساسا تعاني من انعدام الاستقرار و تدخل في نزاعات داخلية تهدد أمن وسلامة المواطنين، بل أكثر من ذالك تصبح حكومتها عرضة للمساومات الخارجية.

يمكن قياس فشل الدول من خلال العديد من المؤشرات الدالة أبرزها فقدان شرعية النظام السياسي وانتشار الفساد كمؤشرات سياسية، زيادة نسبة الفقر والبطالة كمؤشرات اقتصادية و النزاعات الداخلية بين الجماعات المختلفة وغياب العدالة كمؤشرات اجتماعية.

إلى جانب مختلف المؤشرات تعد الاحتجاجات والانتفاضات التي شهدتها وما زالت تشهدها معظم الدول العربية، أبرز دليل لحالة الانسداد والعجز التي تعرفه الأقطار العربية، أما فيما يخص أسباب هذه المحنة العربية، فهي مرتبطة أساسا بعاملين الفقر والبطالة من جهة و استبداد السلطة وتغييب لغة القانون من جهة أخرى، ونلاحظ بأن عامل الفقر والبطالة لو كان منعزل عن الاستبداد وظلم الحكام لما أصبح عاملا لفشل الدول، أي أنه يصبح سببا فقط إذا كان هناك استبداد للسلطة.

نلاحظ بأن الدول الغربية التي تنادي الآن بضرورة التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان والحفاظ على أمن المواطنين، تلك الدول نفسها كانت ومازالت مساهمة في فشل العديد من الدول سواء عن طريق الاستعمار التقليدي أو من خلال العولمة، وهو ما يجعلنا نتساءل حول خلفيات وأبعاد التدخل الإنساني؟.

الفصل الثاني

تمهيد

من بين المفاهيم الأكثر جدلا في العلاقات الدولية وفي القانون الدولي هو مفهوم التدخل الإنساني الذي أثار و مازال يثير جدلا بين الفقهاء والسياسيين، بحيث نلاحظ بأن هذا الجدل راجع أساسا لتداخل ما هو قانوني مع ما هو أخلاقي ولكن أيضا راجع لاستغلال هذا المفهوم في الكثير من الأحيان من قبل الدول الكبرى لتحقيق مصالحها، ونظرا لارتباط مبدأ التدخل الإنساني في الكثير من الأحيان بحماية حقوق الإنسان من جهة وبحماية السلم والأمن الدوليين من جهة أخرى، جعلنا نحاول التطرق لمبدأ التدخل الإنساني لكون اعتقادنا بأن له علاقة مباشرة بظاهرة فشل الدولة خاصة وبعد تطرقنا لأسباب وتداعيات هذه الظاهرة.

فأهمية موضوع التدخل الإنساني لا تتمثل في شرعيته القانونية من عدمها بقدر ما تتمثل أساسا في مدى استغلال هذا المفهوم من الناحية الأخلاقية لتبرير التدخلات الدولية من ناحية، وفي مدى قدرة الدول وخاصة دول العالم الثالث على تفادي هذه التدخلات باسم حقوق الإنسان من ناحية أخرى.

على هذا الأساس سوف نحاول التطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مباحث، بحيث نتناول في المبحث الأول مفهوم التدخل الإنساني والتطور التاريخي لهذا المفهوم، أما في المبحث الثاني سوف نحاول الإجابة على مدى شرعية التدخل الإنساني من خلال استعراض مواقف الفقهاء وكذا الوقوف على مفهوم مسؤولية الحماية التي بدأت تستعمل محل حق التدخل الإنساني، أما في المبحث الثالث نتطرق إلى العلاقة الجدلية بين مفهومي التدخل الإنساني والدولة الفاشلة مع التطرق إلى إشكالية السيادة في ظل مفهومي الدولة الفاشلة والتدخل الإنساني.

المبحث الأول:مفهوم التدخل الإنساني وتطوره التاريخي

لا يمكن فهم والإلمام بموضوع التدخل الإنساني وعلاقته بالدولة الفاشلة، دون التطرق إلى مفهوم التدخل الإنساني والسياق التاريخي الذي تطور وتبلور فيه هذا المفهوم، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث نقاط أساسية في المطالب التالية:

المطلب الأول:تعريف التدخل الإنساني

منذ أن ارتبطت قضية التدخل الإنساني بعدة تخصصات كالقانون الدولي،العلوم السياسية و الأخلاق، أصبحنا أمام عدة تعاريف وتصنيفات مختلفة للتدخل الإنساني، ليس فقط بسبب ارتباط المفهوم بعدة تخصصات وإنما أيضا بسبب أبعاد وخلفيات هذا المفهوم خاصة وأن المفهوم مرتبط بكلمة "**إنساني**" التي تشير إلى الهدف النبيل للمجتمع الدولي ودوره في حماية حقوق الإنسان ولكن أيضا يمكن أن تكون صفة أو إيديولوجية خادعة ينظر إليها على أنها آلية بيد الدول الغربية لتحقيق مصالحها الإستراتيجية[1] ، على العموم وعلى هذا الأساس سوف نحاول التطرق إلى التعاريف المتعددة المتعلقة بالتدخل الإنساني من خلال تصنيفها إلى قسمين:

<u>القسم الأول:المفهوم الضيق للتدخل الإنساني</u>

هذا الجانب من الفقه يعرف التدخل الإنساني في مفهومه الضيق، حيث يرى بأن التدخل الإنساني هو كل تدخل يقتصر على القوة المسلحة، وأن القوة هي الأساس الذي يقوم عليه، ومن بين التعريفات في هذا الصدد نجد ما يلي:

- ✓ **تعريف معهد دانيش للشؤون الدولية "Danish Institute of International Affairs" :**

"التدخل الإنساني هو عمل قسري تتخذه الدول متضمنا استخدام القوة المسلحة ضد دولة أخرى دون موافقة حكومة هذه الأخيرة، سواء كان ذالك بتقويض أو بدون تقويض من مجلس الأمن الدولي، ذالك بغرض منع أو وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو للقانون الدولي الإنساني."[2]

[1] - Saban Kardas, "Humanitarian intervention: A Conceptual Analysis", **Turkish Journal of International Relations,** Vol.2, No.3&4**,** Winter 2003**,**p.21.

[2] - Denmark, Danish Institute of International Affairs, **Humanitarian Intervention: Legal and Political Aspects**, 1999, p .11.

✓ **تعريف أستاذ بجامعة أكسفورد أ.روبرت (Adam Roberts):**

"التدخل الإنساني هو تدخل عسكري في دولة ما دون موافقة حكومتها، وبهدف منع المعاناة أو الموت على نطاق واسع بين السكان".[1]

✓ **تعريف الأستاذ والعضو في لجنة القانون الدولي للأمم المتحدة سان مرفي (Sean Murphy):**

التدخل الإنساني هو استخدام أو التهديد باستخدام القوة من طرف دولة، مجموعة دول، أو منظمة دولية من أجل حماية مواطني الدولة المستهدفة من الحرمان الواسع لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا[2].

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن استنتاج مجموعة من الخصائص المرتبطة بالتدخل الإنساني وتتمثل في:

1. التدخل يكون من خلال استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها.
2. التدخل يكون عادة دون موافقة حكومة الدولة المتدخل فيها.
3. اللجوء إلى التدخل يكون هدفه النهائي حماية الإنسانية من الانتهاكات الجسيمة ومن خطر الموت.

كما نستنتج من خلال تعاريف الفقهاء التي تناولت مفهوم التدخل الإنساني بمعناه الضيق، أنها تعتمد على القوة المسلحة كأساس لتحديد التدخل الإنساني الشرعي، والسبب الذي يجعل هؤلاء الفقهاء يعتمدون على القوة العسكرية هو أن الوسائل الغير عسكرية كالاقتصاد والدبلوماسية تستغرق وقتا طويلا من أجل تحقيق الأهداف المرجوة مما يجعل انتهاكات حقوق الإنسان تنتشر على نطاق واسع بل أكثر من ذالك أحيانا تكون العقوبات الغير عسكرية غير مفيدة حتى على المدى البعيد.

لكن نلاحظ بأن الاعتماد على القوة العسكرية أصبح أمرا غير مقبول في العلاقات الدولية الحديثة القائمة على القانون الدولي الذي ينبذ أي استخدام للقوة أو التهديد باستعمالها، كما أن الوضع الحالي أصبح يفرض ضرورة اللجوء إلى التدابير الغير عسكرية خاصة تلك التي لها علاقة بالاقتصاد[3].

---

[1] - Roberts Adam, "Humanitarian War: Military Intervention and Human Rights", **International Affairs,** Vol. 69 ,No. 3, July 1993, p. 426.

[2] - Murphy Sean, **Humanitarian intervention :the United Nations in an evolving World Order**,(USA : University of Pennsylvania,1996),p.11.12.

[3] - عبد القادر بوراس،**التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية**، (الجزائر: دار الجامعة الجديدة،ط1،2009) ، ص.77.

القسم الثاني:المفهوم الواسع للتدخل الإنساني

المفهوم الواسع للتدخل الإنساني هو ذالك التدخل الذي يمكن أن يكون دون استخدام القوة المسلحة، حيث يعتبرون أصحاب هذا الاتجاه بأن القوة العسكرية هي آخر الخيارات التي يمكن اللجوء إليها إذا ما فشلت الوسائل الأخرى كالعقوبات الاقتصادية والضغوطات السياسية، أي أن المفهوم الموسع للتدخل الإنساني يجمع بين القوة العسكرية والوسائل الغير عسكرية مع جعل استخدام القوة آخر خيار يمكن الاعتماد عليه، في هذا الصدد يمكن تقديم بعض التعاريف التي تتناول المفهوم بالمعنى الموسع فيما يلي:

- **تعريف الأستاذ بجامعة فلوريدا الأمريكية فرناندوا تيسون (Fernando Teson):**

"التدخل الإنساني هو تلك المساعدات العابرة للحدود التي تشمل المساعدة القسرية من قبل الحكومات للأفراد في دولة أخرى المحرومون من حقوق الإنسان الأساسية، والذين هم بدورهم سيكونون بعقلانية مستعدين للثورة ضد حكومتهم الظالمة"[1]

- **تعريف أستاذ القانون الدولي بجامعة باريس 2 ماريو بيتاتي (Mario Bettati):**

حسبه التدخل الإنساني لا يقتصر على القوة المسلحة وإنما يمتد إلى إمكانية اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية، بشرط وقف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.[2]

- **تعريف الفقيه الفرنسي كارل روسوا (Charles Rousseau):**

"التدخل الإنساني هو تصرف تمارسه دولة ضد حكومة أجنبية بهدف إيقاف المعاملات المخالفة لقانون الإنسانية"[3]

من خلال ما سبق نلاحظ بأن هذه التعاريف سواء كانت ذات المعنى الضيق أو التي تتناول المفهوم الواسع، بأن كلها يتفق على قاعدة أساسية وهو وجود انتهاك لحقوق الإنسان يتطلب تدخل طرف سواء كانت دولة أو مجموعة من الدول لوقف تلك الانتهاكات، قد يكون التدخل عسكريا وقد يكون من خلال فرض العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية، لكن في هذا الإطار نجد أمامنا مشكلتان أساسيتان، المشكلة الأولى هو في تحديد الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان أي ما هي الحالات التي تبرر التدخل والحالات التي لا تستوجب التدخل، فما يلاحظ هو عدم وجود معيار ثابت معين لتحديد الانتهاكات، وهذا ما قد يؤدي إلى انحرافات

---

[1] - Boberic Dragana,**«humanitarian intervention ;legality and legitimacy»,**(Master Thesis, Public International Law, Faculty of law, Norwegian: Oslo University, September 2008), p.11.

[2]- عبد القادر بوراس، مرجع سابق،ص.178.

[3] - Charles Rousseau**, Droit International Public** ,(Paris : Sirey, T11, 1974).p49.

وتجاوزات من قبل الدول.[1]

أما المشكلة الثانية التي يمكن ملاحظتها من خلال التعاريف السابقة هو أن قضية فرض عقوبات اقتصادية على الدول التي تنتهك حقوق الإنسان ألا يعني هذا فرض عقوبات أكثر على المواطنين نفسهم الذين يعانون من الانتهاكات لحقوقهم فقضية فرض عقوبات اقتصادية دائما تثير جدلا في الأوساط الأكاديمية والسياسية نظر لكون هذه العقوبات يلاحظ في الكثير من الأحيان أنها تمس المواطن أكثر من الحكومة المنتهكة لحقوق رعاياها.

لكن هذا لا يعني أننا ضد التدخل الإنساني وإنما نلاحظ بأن التدخل الذي يتم دون قواعد محكمة ودون معايير ثابتة دائما ما يستغل من قبل الدول المتدخلة لتحقيق مصالحها، وهذا ما سوف نحاول تأكيده في بحثنا هذا،على العموم من خلال ما سبق من التعاريف يمكن الاعتماد مبدئيا على تعريف الكاتب والأستاذ عثمان علي الرواندوزي الذي يعرفه بأنه:

"إحدى صور التدخل المقترن بوسائل الإكراه ضد دولة بقصد إيقاف انتهاكات حقوق الإنسان فيها"[2]

[1]– عثمان علي الروانوزي، **مبدأ عدم التدخل والتدخل في الشؤون الداخلية للدول في ظل القانون الدولي العام**،(مصر :دار الكتب القانونية،ط1،2010)، ص.407.

[2]- نفس المرجع،ص.408.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التدخل الإنساني

مفهوم التدخل الإنساني في العلاقات الدولية ليس بمفهوم جديد، حيث كان منذ القدم جزء من الأجندة السياسية للدول، وحتى مفهوم التدخل الإنساني لم يأتي من عدم وإنما كان نتيجة لإسهامات الفلاسفة وعلماء الدين الذين نظروا لهذا المفهوم، فعلى سبيل المثال ما نسميه نحن بالفتوحات الإسلامية وهو كذالك، كانت ـ **وحتى نكون موضوعيين** ـ لا نقول كانت تهدف، وإنما على الأقل كانت تبرر كهدف أسمى وهو إخراج الناس من الظلم ومظاهر اللاعدالة إلى النور.

هذا ويرجع معظم الكتاب مفهوم التدخل الإنساني إلى الأفكار الدينية وإلى نظرية الحرب العادلة التي نجد مضامينها في كتابات القديس أوغسطين(**St.Augustine**) ،أين يرى بأن هناك مفهومين للحرب العادلة وهما **قضية عادلة** و **نية إعلاء الحق**[1]،حيث يعرف الحرب العادلة بـ:

"قيام مجموعة من المصابين بالانتقام في حالة رفض الطرف المذنب الاعتراف بخطاياه، فإعلان الحرب تكون فقط لمحاربة المخطئين ولاستعادة السلام الذي كان قائما"[2]

فالحرب حسب أوغسطين تكون مشروعة وضرورية فقط في حالة هيمنة الأشرار على الخير وأن الهدف النهائي للحرب العادلة هو تحقيق السلم، هذا ما يجعلنا نلاحظ بأن نظرية الحرب العادلة كانت الحجر الأساس الذي تطورت من خلالها المقاربات والأفكار المتعلقة بالتدخل الإنساني من خلال استعمال القوة.

وفي ذات السياق نجد فقهاء القانون الطبيعي أمثال فيتوريا(**Vittoria**) (1546-1492) الذي اعتقد بأنه من واجب الدول المتحضرة أن تتدخل في الدول المتخلفة لوضع حد للممارسات اللاإنسانية ، وعلى نفس النهج أقام المنظر والكاتب الهولندي هيغو غروسيوس (**Hugo grocus**) (1645-1583) في كتابه "**قانون الحرب والسلم**"، فكرة الحرب العادلة وفق مذهب القانون الطبيعي،فعلى الرغم من تأكيده على مبدأ السيادة إلا أنه يرى بأنه من الضروري القيام بحرب عادلة والتي لا تكون كذالك إلا إذا تم خوضها إثر مخالفة مبادئ القانون الطبيعي أو إذا كانت ضد كل دولة ترتكب إحدى الجرائم الموجهة ضد قانون البشر[3]، و نفس الأفكار نجدها عند دو فاتال (**Emer de Vattel**) و بوفوندورف (**Samuel Pufendorf**) ،وهم كلهم ينتمون

---

[1]- محمد غازي، ناصر الجنابي، **التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام**،(لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية،ط1،2010)،ص.22.

[2]- Malcolm Shaw, **International Law**,(UK :Cambridge University press,6th edition,2008),p.1119.

[3]- محمد يعقوب عبد الرحمن، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحث الإستراتيجية ،ط1،2004)،ص.25.

إلى المدرسة الطبيعية، فما يمكن استنتاجه هو أن كل فقهاء القانون الطبيعي يؤكدون بأن قيام دولة بانتهاك حقوق مواطنيها يعد سببا كافيا لقيام حرب عادلة يكون هدفها رفع الظلم والطغيان على المتضررين ولكن أيضا العمل على عدم تكرار تلك الجرائم، لكن هذا الطرح الذي يبرر استخدام القوة أدى إلى حروب كبيرة بين الدول الأوروبية المسيحية التي نشأة حيث أصبح كل طرف مقتنع بعدالة قضيته وهو ما أصبح يمثل انتهاكا لسيادة الدول بل أكثر من ذالك هذه الأفكار إذا كانت تمثل الجذور الحقيقية للتدخل الإنساني فهي أيضا مثلت إحدى الأغطية الإيديولوجية لتبرير الاستعمار التقليدي، وهو الأمر الذي يجعلنا نتساءل ما إذا كانت الدول وخاصة الغربية منها في وقتنا الحالي2014، ما زالت تستغل هذه الأفكار ـ **دعونا نقول الإنسانية والنبيلة** ـ، لتحقيق مصالحها وأطماعها؟.

جذور مفهوم التدخل الإنساني التي ذكرناها لا تقتصر فقط على الأفكار والنظريات بل نجدها من خلال الممارسات الفعلية حيث العديد من المفكرين يعتبرون أن أولى التدخلات الإنسانية كانت في الشؤون التركية من قبل الدول الأوروبية منذ عام 1774 بقصد حماية الأقليات فيها من الاضطهاد، ونجد أيضا تدخل فرنسا في سوريا بحجة حماية المسيحيين من الاضطهاد الديني، كما تدخلت فرنسا أيضا في لبنان عام 1861 بحجة حماية الموارنة من الدروز، نلاحظ بأن هذه التدخلات كانت يا إما تحت شعار دفاعا عن رعايا الدولة أو دفاعا عن الإنسانية،[1]

هذا بعض من التدخلات الكثيرة التي كانت تحت غطاء حماية الإنسانية قبل إنشاء هيئة الأمم المتحدة أما بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة 1945 فيمكن رصد شكلين من التدخلات تحت ذريعة الاعتبارات الإنسانية، الشكل الأول وهو **التدخل لصالح الإنسانية** والذي يعني قيام دولة ما باستخدام القوة المسلحة لحماية رعاياها في الخارج مثل التدخل الأمريكي في لبنان عام 1985، أما الشكل الثاني وهو **التدخل الدولي الإنساني** والذي يكون من أجل حماية مواطني الدولة المستهدفة من العنف والحرمان مثل التدخل الفرنسي في إفريقيا الوسطى عام 1979.[2]

ما نستنتجه هو أنه رغم الترويج لهذه التدخلات من خلال المفكرين والفقهاء إلا أنها بقيت عبارة عن تدخلات مدانة من قبل المجتمع الدولي و اعتبرت مخالفة لمبدأ السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول حيث لم يكن موجود في عهد عصبة الأمم 1919، أي إشارة إلى مبدأ التدخل الإنساني أو نص صريح إلى حقوق

[1]- عثمان علي الرواندوزي،مرجع سابق،ص.395.
[2]- معمر فيصل خولي، **الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني**،(مصر: دارالعربي للنشر والتوزيع،ط1،2011)،ص.21.

الإنسان، فالتدخل الإنساني ورغم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، إلا أنه لم يمارس كحق شرعي إلا بعد انتهاء الحرب الباردة وتراجع الكتلة الاشتراكية 1989[1]، فانتهاء الحرب الباردة أدت إلى إقامة العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات حول حقوق الإنسان منها المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان في فيينا جوان 1993 والذي شكل الأرضية المناسبة لاتخاذ مجموعة من المبادرات في إطار هيئة الأمم المتحدة والتي أصبحت تشكل عرفا قانوني دولي كإقرار مجلس الأمن باسم الديمقراطية بالتدخل العسكري للولايات المتحدة في هايتي.[2]

والتدخل الإنساني مورس كحق شرعي بالضبط بعد إقامة الملاذ الآمن(**Haven Safe**)، في كوردستان العراق عام 1991، تلتها فيما بعد التدخل في الصومال1992 ويوغوسلافيا 1999 وغيرها من التدخلات.

هذا ولم يتوقف مفهوم التدخل الإنساني عند هذا الحد بل تطور إلى مسؤولية الحماية والتي سوف نتطرق لها فيما بعد، ما يهمنا من دراسة الجذور التاريخية لمبدأ التدخل الإنساني ليس لدراسة التاريخ وإنما حتى نكون خلفية تاريخية حول هذا المبدأ تمكننا من بناء استنتاجات صحيحة، و من بين الاستنتاجات المبدئية التي توصلنا إليها والتي هي عبارة عن تساؤل في نفس الوقت، و هو أن الدول التي دائما سعت منذ القدم للترويج إلى هذا المبدأ سواء من خلال الأفكار أو من خلال الممارسات على أرض الواقع، هي الدول نفسها التي استعمرت ودمرت معظم الدول الآسيوية والإفريقية تحت حجة تنوير المجتمعات وغيرها من الأفكار، فكيف يمكن لهذه الدول المستعمرة أن تتخلى على عقيدتها الاستعمارية وتتجه نحو مساعدة الشعوب والإنسانية في العالم؟.

[1]- عثمان علي الرواندوزي،مرجع سابق،ص.ص.398.397.
[2]- محند برقوق، "عولمة حقوق الإنسان وإعادة البناء الإيتومولوجي للسيادة"، في:
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3018.html (10/05/2014).

المطلب الثالث: أشكال وصور التدخل الإنساني

بعد التطرق إلى تعريف وجذور مبدأ التدخل الإنساني، أصبح من الضروري التطرق إلى صور وأشكال التدخل الإنساني، حيث نلاحظ بأن هذا الأخير أصبح يمارس من خلال عدة صور مختلفة سواء من حيث الأطراف الفاعلة أو من حيث الآليات والوسائل المتخذة لتحقيق هذا المبدأ، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم صور التدخل الإنساني إلى قسمين:

أولا:التدخل الإنساني الغير مسلح من طرف المنظمات الدولية:

إن عولمة حقوق الإنسان والتي كانت أساسا منبثقة عن مجموعة من الإعلانات والاتفاقيات الدولية والإقليمية أدت إلى التزامات قانونية دولية على عاتق الدول، ومن بين هذه الالتزامات احترام حقوق الإنسان، حيث أصبحت الدول تلتزم في دساتيرها بحقوق الإنسان المتفق عليها عالميا وأكثر من ذالك فرضت تلك الاتفاقيات على الدول إلزامية تقديم تقارير عامة ودورية عن وضعية حقوق الإنسان، كما أصبح يجوز للدول من تقديم شكاوي وتبليغات عن أي دولة تنتهك حقوق الإنسان المقررة بموجب الاتفاقيات التي تكون طرفا فيها، ومثل هذا التدخل يشترط أن يكون بواسطة المنظمات الدولية سواء المنظمات الدولية المتمثلة في هيئة الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الغير حكومية.

1. المنظمات الدولية الغير حكومية:

في قراره رقم 288 الصادر في 27 فيفري 1950يعرف المجلس الاقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة المنظمات الدولية الغير حكومية بأنها: "أي منظمة لا تنشأ بموجب اتفاق بين الحكومات"، وفي قراره رقم 1296 الصادر في 23 ماي 1963، "تشمل تلك المنظمات التي تقبل في عضويتها أعضاء تقوم بتعيينهم السلطات الحكومية بشرط أن لا يتدخل مثل هؤلاء الأعضاء في حرية التعبير التي تتمتع بها المنظمة".[1]

من خلال هذا التعريف نلاحظ بأن المنظمات الدولية الغير حكومية لا تتكون من الدول كما أن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح ولا تنحصر في خدمة شعب معين.

[1] - Union of International Associations, "What is an international non-governmental organization (INGO)?",in : http://www.uia.org/faq/yb4 (21/04/2014).

للعودة إلى موضوعنا نلاحظ بأن هذه المنظمات لديها إمكانية أن تشترك في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان وحماية الأقليات من خلال تقديم التقارير والبيانات، كما تقدم تقاريرها للجهات المكلفة بإعداد التقارير حول حقوق الإنسان، من هنا يتبين لنا دورها في التدخل لحماية حقوق الإنسان داخل الدول أما أساليب هذا التدخل لحماية حقوق الإنسان، فهي متعددة ومختلفة حسب كل منظمة ولكن يمكن ذكر أهمها والتي تتمثل في ثلاث أساليب،**الأول** وهو أسلوب بذل المساعي والتفاوض مع السلطات فعلى سبيل المثال نجد اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنها تقوم بهذا الأسلوب في حال انتهاك القانون الدولي الإنساني، لكن تقوم بهذه المساعي وتبلغ السلطات بوضعية ضحايا النزاعات المسلحة في السر ،وهذا حتى لا تدخل في جدل علني من شأنه إعاقة عملها ومساعدتها للضحايا.[1]

الأسلوب الثاني هو أسلوب التنديد العلني بانتهاكات حقوق الإنسان حيث تشن تلك المنظمات حملة إعلامية شرسة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وهذا أثناء النزاعات المسلحة، بحيث تهدف من خلال هذا الأسلوب إلى الضغط على الحكومة القمعية من جهة ومن جهة أخرى توعية المجتمع الدولي وتحريك الرأي العام العالمي ضد هذه الانتهاكات، لكن هذا الأسلوب لاقى الكثير من الانتقادات لكون أنه في الكثير من الأحيان لا يفرق بين المذنب والضحية خاصة أثناء النزاعات المسلحة، على عكس المنظمات الدولية الغير حكومية نجد اللجنة الدولية للصليب الأحمر لا تستعمل هذا الأسلوب أثناء النزاعات المسلحة إلا في حالة انتهاك القواعد المتعلقة بالمساعدات الإنسانية.[2]

فيما يخص **الأسلوب الثالث** يتمثل أساسا في الدعوة إلى ممارسة الضغوط المادية، مثل فرض عقوبات اقتصادية على الحكومات القمعية والمنتهكة لحقوق الإنسان أو من خلال تقييد المساعدات العسكرية.

2. تدخل هيئة الأمم المتحدة بالطرق السلمية لدواعي إنسانية

إن التدخلات الإنسانية من قبل هيئة الأمم المتحدة عن خلال اللجوء إلى التدابير والإجراءات الغير عسكرية، أصبح من أهم الصور التي تكتسي شرعية واستحسان دوليا، وتتدخل هيئة الأمم المتحدة في هذا الإطار من خلال أجهزتها والمتمثلة أساسا في ثلاث أجهزة أساسية وهي:

[1]- ماريون هارولف – تافل،" الإجراءات التي تتخذها اللجنة الدولية للصليب الأحمر إزاء ارتكاب أعمال العنف داخل البلاد" ، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، السنة السادسة ، العدد 31 ، جوان 1993 ،ص.171.

[2]- نفس المرجع،ص.171.

أ. التدخل بواسطة مجلس الأمن

مجلس الأمن أحد أهم أجهزة الأمم المتحدة ويعتبر المسؤول عن حفظ السلام والأمن الدوليين طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولمجلس الأمن سلطة قانونية على حكومات الدول الأعضاء لذلك تعتبر قراراته ملزمة للدول الأعضاء حسب المادة الرابعة والعشرون من الميثاق، هذا ولا تتوقف مسؤولية مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وإنما تتعداه إلى الحفاظ على حقوق الإنسان، حيث أصبحت مسالة حماية حقوق الإنسان مرتبطة بالسلم والأمن الدوليين، كما تنص المادة 34 من ميثاق الأمم المتحدة بأن مجلس الأمن باستطاعته أن يتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان التي من شأنها تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، ويتدخل مجلس الأمن بعدة أساليب والتي من بينها إرسال قوات حفظ السلام في المناطق التي تشهد نزاعات داخلية وغيرها من القرارات مثل قرار رقم 772 عام 1992 الذي طالب فيه حكومة جنوب إفريقيا وجميع الأطراف في هذا البلد بضرورة تنفيذ توصيات الأمين العام[1].

لكن ما يلاحظ هو أن مجلس الأمن وبسبب حق النقض"الفيتو" أصبح نابع لأهواء القوى الخمس العظمى ولتحالفات القوى الخاصة بها هو ما نلاحظه على أرض الواقع والمثال الحي على ذالك هو الأزمة السورية حيث تعمل هذه الدول الخمس في إطار صراع المصالح فيما بينها على تعطيل عمل هيئة الأمم المتحدة من خلال حق النقض، لكن على الرغم من عيوب مجلس الأمن الدولي إلا أنه ساهم في بعض المرات من إنقاذ حياة العديد من الأشخاص من خلال السماح بإرسال قوات حفظ السلام لأكثر من منطقة.[2]

ب.التدخل بواسطة الجمعية العامة

يمكن للجمعية العامة من خلال قراراتها وتوصياتها أن تتدخل لحماية حقوق الإنسان في أي منطقة من العالم، لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن قراراتها وتوصياتها ليست ملزمة، فهي لا تعدوا أن تكون مجرد واجبات أدبية يترك للدول حرية الأخذ بها أو لا، هذا ما يجعل الكثير من الفقهاء يعتبر قرارات الجمعية العامة بأنها لا تعد تدخلا في الشؤون الداخلية للدول لأنها ليست سوى توجيهات يترك للدول الحرية في الالتزام بها أو لا[3]، هذا ما يجعلنا نلاحظ بأن الجمعية العامة ليس لها وزن من الناحية القانونية في حماية حقوق الإنسان على عكس مجلس الأمن، فالمادة 12 من الميثاق تمنع الجمعية من إصدار توصية بشأن نزاع ما إذا باشر مجلس الأمن العمل عليه، كما أن حصر مقرراتها في إطار إصدار توصيات لا تحمل طابع الإلزامية، يجعل من التدابير التي تتخذها مجرد تدابير سلمية تدخل في إطار الفصل السادس ولا ترقى بالتالي إلى مرتبة التدابير القسرية

1- عبد القادر بوراس، مرجع سابق،ص.247.

2- يوسي إم هانيماكي، (ترجمة: محمد فتحي خضر)،**الأمم المتحدة**،(مصر: كلمات عربية للترجمة والنشر،ط1،2013)،ص.73.

3- عبد القادر بوراس، مرجع سابق،ص.245.

المنوه عنها في الفصل السابع، حيث ما نلاحظه من خلال القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة بشأن سوريا حيث دائما بقت عبارة عن توصيات لم ترقى إلى درجة إلزام أي جهة كما لا حظنا كيف كان الدور السلبي الذي لعبه مجلس الأمن بشأن الأزمة السورية الحالية 2014/2011، حيث قام بتعطيل كافة القرارات المتخذة من القبل الجمعية العامة، وهنا تطرح مسألة الديمقراطية العالمية فهل يعقل أن يكون مجلس الأمن الذي يضم فقط 05أعضاء دائمين، أن تكون له صلاحية اتخاذ القرارات الإلزامية في حين الجمعية العامة التي تضم كل دول العالم حتى لو اتخذت القرارات تقريبا بإجماع كل الدول الأعضاء إلا أنه تبقى الكلمة الأخيرة لمجلس الأمن الذي يتصرف أعضائه في الكثير من الأحيان وفقا لمصالح الدول الأعضاء فيه.

وهذا ونجد لجان أخرى تلعب دورا في التدخلات الإنسانية السلمية الغير عسكرية مثل لجنة حقوق الإنسان التي أنشأت سنة 1946، لكن هذه اللجنة بحلول التسعينات كانت فقدت الكثير من مصداقيتها كحام لحقوق الإنسان وهذا راجع للعديد من الأسباب التي منها مثلا لا يحق للمقررين الخصوصيين زيارة الدول إلا أذا تلقوا دعوة وكما نعلم من غير المنطقي أن تدعوهم دولة منتهكة لحقوق الإنسان هذا ما جعل الجمعية العامة تصوت بأغلبية كبيرة من أجل استبدال اللجنة بمجلس حقوق الإنسان عام 2006،[1] تحددت صلاحيات المجلس في نشر الاحترام العالمي للمبادئ الدولية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بدون تمييز من أي نوع وبشكل عادل ومتساوي للجميع، كما يراقب المجلس انتهاكات حقوق الإنسان وخاصة الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة التكرار وتقديم التوصيات اللازمة لوقف مثل هذه انتهاكات أو الحد منها.

وبعيدا عن هيئة الأمم المتحدة نجد المحكمة الجنائية الدولية التي تأسست عام 2002، تعتبر أول محكمة قادرة على محاكمة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الاعتداء، تعمل هذه المحكمة على إتمام الأجهزة القضائية الموجودة، فهي لا تستطيع أن تقوم بدورها القضائي ما لم تبد المحاكم الوطنية رغبتها أو كانت غير قادرة على التحقيق أو الادعاء ضد تلك القضايا، فهي بذالك تمثل المآل الأخير، فالمسؤولية الأولية تتجه إلى الدول نفسها.

ثانيا: التدخل الإنساني المسلح من طرف هيئة الأمم المتحدة

لا حظنا سابقا بأن هيئة الأمم المتحدة من خلال جهازيها الجمعية العامة أو مجلس حقوق الإنسان التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بأنها تلجأ إلى التدابير الغير عسكرية لحماية حقوق الإنسان وذالك من خلال قراراتها وتوصياتها الغير ملزمة على الدول، لكن هاذين الجهازين بإمكانهم اللجوء إلى مجلس الأمن من خلال إخطاره بأوضاع حقوق الإنسان عن طريق التقارير، هذا ما يخول لمجلس الأمن حرية اتخاذ القرارات

[1]- يوسي إم هانيماكي،مرجع سابق،ص.ص.120.119.

الإلزامية والتي غالبا ما تكون قرارات إكراهية وجب على الدولة المعنية احترامها، كما أن مجلس الأمن لديه الإمكانية باتخاذ تدابير عسكرية في التدخل الإنساني أي تفويض تدخل إنساني عسكري والذي يشمل عدة أنواع وهي كم حددها تايلور سايبولت(**Taylor B.Seybolt**)[1] تتمثل في:**المساعدة في توزيع الخدمات الإنسانية** وهذا النوع يقتصر على توفير الشروط اللوجستية التي تكفل وصول المساعدات الإنسانية، **إستراتيجية توفير البيئة الآمنة** كحماية المساعدات والمقرات وإقامة المناطق الآمنة ، **إنقاذ الضحايا** كإقامة الممرات الآمنة، والنوع الأخير هو **إحباط مرتكبي العنف**.

[1] -Taylor Seybolt, **Humanitarian Military Intervention: The Conditions for success and failure**, (NewYork: Oxford University Press, 2OO7) , p 97.

المبحث الثاني: حدود شرعية التدخل الإنساني

يعتبر موضوع التدخل الإنساني أحد المواضيع جدلا في العلاقات الدولية والقانون الدولي، هذا الجدل نابع أساسا من تداخل ما هو سياسي مع ما هو قانوني ولكن أيضا راجع إلى ارتباط الأخلاق بالقانون والعمل الدولي، حيث الإشكالية التي تثار دائما هو مسألة الحفاظ على قدسية السيادة للدول من جهة و ضرورة التدخل لحماية حقوق الإنسان من جهة أخرى مع الإشارة إلى أن الجدل حاليا متوقف أساسا على التدخلات التي تتم **باستخدام القوة خارج الأمم المتحدة** ، وهي الإشكالية التي أدت إلى تضارب المواقف حول مشروعية التدخل الإنساني حيث أصبحنا أمام ثلاث اتجاهات فقهية وهي:

المطلب الأول: الاتجاه المؤيد لشرعية التدخل الإنساني

هذا الاتجاه يجيز التدخل الإنساني خارج هيئة الأمم المتحدة إذ ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من نقطة أساسية وهي أن التدخل خارج الأمم المتحدة يمكن أن يجد سندا له في بعض مواد ميثاق الأمم المتحدة، هذا ويؤكد أنصار هذا الاتجاه إلى أن الهدف وراء البحث عن الآليات والصيغ القانونية التي تجيز التدخل الإنساني خارج الأمم المتحدة، يكمن أساسا في تجنب الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان والتي غالبا ما تكون نتيجة لعجز مجلس الأمن عن اتخاذ القرارات، وبالتالي هذا الاتجاه لا يدعوا إلى التمرد على الشرعية الدولية.

وعلى هذا الأساس هناك مجموعة من المواد التي اعتمدوا عليها لتبرير هذا التوجه الذي يجيز التدخل الإنساني حتى خارج هيئة الأمم المتحدة.

الحجج القانونية:

- ✓ تنص الفقرة الرابعة(04) من المادة الثانية(02) على أن يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة،[1]انطلاقا من هذه المادة يعتقد كل من ليليش(Lilich) وستون(Stone) بأن هذا التدخل لا يتناقض مع هذه الفقرة مادام لا يؤدي إلى انتهاك التكامل الإقليمي والاستقلال السياسي لدولة ما، فهو لا يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة، كما أن الالتزام بنص هذه المادة مشروط بفعالية الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، فإذا عجزت الأمم المتحدة عن تحقيق هذا

---

[1]- هيئة الأمم المتحدة ،"ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية"،1945،ص.05.في: http://www.un.org/ar/documents/charter/pdf/un_charter_arabic.pdf (10/05/2014).

الهدف فإنه يحق للدول من استرداد حقها عن طريق استخدام القوة وفقا لقواعد القانون الدولي التقليدي الذي كان معمولا بها قبل إقرار ميثاق الأمم المتحدة والتي كانت تجيز للدول التدخل العسكري ضد الدول الأخرى لحماية المواطنين في الخارج أو حماية الأقليات، أو لأي سبب آخر.[1]

- ✓ حسب ما نصت عليه المادة الحادية والخمسون(51) فإنه:

"ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدولة فرادى أو جماعة، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أعضاء الأمم المتحدة، وذالك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى مجلس الأمن فورا، ولا تأثر تلك التدابير في أي حال فيما للمجلس من حق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين"[2]

اعتمد فقهاء هذا الاتجاه على نص هذه المادة لتبرير التدخل الإنساني خارج الأمم المتحدة حيث يرون بأن هذه المادة حافظت على قاعدة عرفية كانت موجودة قبل تبني ميثاق الأمم المتحدة وهذه القاعدة العرفية تسمح لدولة ما بالتذرع بنظرية التدخل لصالح الإنسانية لحماية رعاياها في الخارج، كما أن التدخل الإنساني مسوغ قانونيا استنادا إلى هذه المادة، وهذا في حال فشل مجلس الأمن في اتخاذ إجراءات بموجب الفصل السابع.[3]

[1] - Fernando Teson, **Humanitarian Intervention : An Inquiry into Law and Morality,**(USA: transnational Publisher,1988),p.127.

[2] - ميثاق الأمم المتحدة،مرجع سابق،ص.20.

[3] - معمر فيصل خولي، مرجع سابق،ص.35.

المطلب الثاني: الاتجاه الرافض لشرعية التدخل الإنساني

أنصار هذا الاتجاه يؤكدون على عدم شرعية التدخل الإنساني إذ يعتبرون بأن التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية هي فكرة مرفوضة أساسا مستندين على مجموعة من الحجج القانونية، ومن أبرز الفقهاء الرافضين لشرعية التدخل الإنساني نجد كل من يان برونلي **(Ian Brownlie)** الذي يرى بأنه لا يوجد سند قانوني صريح يمكن الاعتماد عليه لإضفاء الشرعية على التدخلات الإنسانية التي تتم من قبل الدول فرادى[1]، و كارل روسوا **(Charles Rousseau)**،الذي يعتبر بأنه من غير الممكن الحديث على حق التدخل الذي غالبا ما يكون غير مشروع ومخالف للقانون[2]، فمبدأ التدخل الإنساني حسب هذا الاتجاه تعد انتهاكا واضحا وخروج صريح على مبدأ السيادة الوطنية لأن السيادة تعني بأن الدولة حرة في تصرفاتها ولا تخضع لسلطة أعلى منها.

ففتح المجال أمام التدخل باسم حماية حقوق الإنسان من شأنه أن يؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين وهذا راجع لاستعمال القوة مما قد يؤدي إلى فوضى دولية، وعلى هذا الأساس لا يمكن الاعتماد على القوة العسكرية كمبرر لوقف الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان.

نلاحظ بأن التدخل الإنساني خارج الأمم المتحدة حسب هذا الاتجاه هو مخالف للشرعية الدولية ولكن ما هي الحجج القانونية التي يعتمدون عليها؟

الحجج القانونية:

أنصار هذا الاتجاه يعتمدون على مجموعة من المبررات القانونية والتي يمكن ذكرها في:[3]

- يعتبر التدخل الإنساني غير شرعي لأنه يتعارض صراحة مع القاعدة الآمرة المنصوص عليها في المادة 02 من الفقرة 04 من ميثاق الأمم المتحدة التي تمنع التهديد باستعمال القوة واستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، وعلى هذا الأساس أي استعمال أو التهديد بالقوة يعتبر غير شرعي تحت أي غطاء كان.

[1] - Ian Browlie, **International law and the use of force by states**,(London: Clarendon press, 1963),p.298.
[2] - Charles Rousseau, op.cit,p.52.

[3]– معمر فيصل خولي، مرجع سابق، ص.ص.37.36.

- يؤكد ر.جودمان(Ryan Goodman) بأن المادة ثانية من الفقرة السابعة تمنع تدخل الدول في شؤون أي دولة أخرى، بغض النظر عن الاعتبارات التي يمكن التذرع بها، وأن هيئة الأمم هي الوحيدة التي لها الحق في التدخل، وهذا ما أكدته الإعلانات والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة التي تحضر تدخل الدول في شؤون أي دولة أخرى مثل قرار رقم 85/55 لعام 2000.
- أما المادة واحد وخمسون (51) من ميثاق الأمم المتحدة فهي لا تعطي الحق للدول بالتدخل الإنساني من جانب واحد بذريعة الدفاع عن النفس، كما أنه من اجل التذرع بالدفاع عن النفس لا بد من وقوع اعتداء على إقليم الدولة المتذرعة بذالك ولليس التذرع بالدفاع عن مواطني الدولة المستهدفة.
- أما المادة الخامسة والخمسون(55) والسادسة والخمسون(56) في أنهما يؤكدان على ضرورة التعاون مع الأمم المتحدة في ممارسة التدخل الدولي الإنساني وليس للدول الحق في ممارسته فيما بينها، فمن التحريف القول بأن نص تلك المادتين أعطى للدول فرادى أو جماعات الحق في التدخل خارج إطار الأمم المتحدة.

انطلاقا من هذه الحجج يتضح لنا بأن الاتجاه المعارض لشرعية التدخل الإنساني خارج الأمم المتحدة يستند إلى مجموعة من المواد المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة كما لاحظنا، ولكن ما هي المادة التي تجيز التدخل الإنساني في إطار هيئة الأمم المتحدة؟

حسب الدكتور أحمد الرشيدي فإن المادة الثانية من الفقرة من ميثاق الأمم المتحدة فإن التدخل الإنساني من قبل الأمم المتحدة يعتبر شرعي، على اعتبار أن حقوق الإنسان وإن كانت تعد من مسائل الاختصاص الداخلي للدول، إلا أن هذه المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان قد أصبحت في الوقت الحالي من المسائل التي تنال اهتمام القانون الدولي العام على اعتبار العديد من الاتفاقات الدولية لحماية حقوق الإنسان وهذا ما يجعل التدخل الإنساني الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة يستثنى من مبدأ عم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومن مبدأ الاختصاص الداخلي، خاصة وأن المادة نفسها قد وضعت استثناءا بحيث لا يخل مبدأ الاختصاص الداخلي بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع عندما توقع الأمم المتحدة الجزاءات القسرية[1]

على كل حال المعمول به وما هو شرعي من الناحية القانونية الآن هو التدخل الإنساني في إطار هيئة الأمم المتحدة ولكن حتى هذا الشكل من التدخل يشترط فيه العديد من الشروط القانونية وغيرها حتى يكون تدخلا شرعيا ومن بين تلك الشروط التي مازالت محل نقاش أيضا هي قضية قبول حكومة الدولة المتدخل فيها، ولكن هذه القضية أصبحت تستغل من قبل الدول الكبرى، **مثلا** لنفترض بأن الحكومة القائمة هي حكومة

[1]- نفس المرجع،ص.38.

غير شرعية تكتسب شرعيتها من الخارج أي هي عميلة لدولة كبرى في هذه الحالة وفي حالة انتفاضة مواطني تلك الحكومة الغير شرعية، يمكن لها ببساطة أن تتهم هؤلاء المواطنين بالإرهاب وعندها تطلب التدخل من قبل الخارج لحماية كيان الدولة، هذا ما أصبح معمول به كثيرا في إفريقيا والمشكل التدخل دائما يكون من قبل فرنسا أي من قبل الدولة التي تتحكم في تلك الحكومات، نفس الشيء ما يحدث في أوكرانيا2014، فلولا روسيا لتدخلت الدول الغربية في أوكرانيا بحجة طلب الحماية من قبل الحكومة الأوكرانية الجديدة، والعكس صحيح إذا كانت الدولة المنتهكة لحقوق الإنسان والعميلة للدول الكبرى، قادرة على السيطرة على إقليمها في هذه الحالة تتحجج الدول الكبرى بمسألة احترام سيادتها ،أليست معادلة ذكية !!، أما في حالة كانت حكومة الدولة المنتهكة لحقوق الإنسان لا تخضع لمصالح وأوامر الدول الكبرى، هنا يتم التدخل باسم حقوق الإنسان ويفسر عدم اللجوء إلى شرط طلب الحكومة بأن تلك الحكومة غير شرعية وبأن الاعتبارات الإنسانية أولى عن كل شيء !

المطلب الثالث:مسؤولية الحماية كبديل لمقاربة التدخل الإنساني

إن الفضل لدخول مفهوم مسؤولية الحماية كمبدأ جديد في الفقه والقانون الدوليين،إلى اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، التي بادرة الحكومة الكندية بإنشائها بمناسبة انعقاد جمعية الألفية للأمم المتحدة عام 2000، هذا المفهوم كان كاستجابة للتحدي الكبير الذي تطرحه مسألة التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، حيث النقاش كان قائما بين قدسية السيادة وضرورة التدخل لاعتبارات الإنسانية وهو النقاش الذي أدى إلى انقسام الفقهاء بين مؤيد للتدخل الإنساني ويعتبره واجب أخلاقي على الدول الالتزام به للحد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وهذا التزاما أيضا مع مواثيق حقوق الإنسان التي تؤكد على ضرورة حماية حقوق الإنسان، وبين من يرى بأن التدخل الإنساني هو اعتداء على سيادة الدول وهو لا ينسجم مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

في هذا السياق أصدرت اللجنة تقريرها الأول عام 2000 بعنوان"**المسؤولية في الحماية**" الذي تضمن الكثير من المفاهيم الجديدة والدعوة إلى التحول من السيادة كسلطة إلى السيادة كمسؤولية، وفي هذا التقرير فسرت ما المقصود بالسيادة كمسؤولية فيما يلي:[1]

- ✓ مسؤولية الدولة في حماية مواطنيها وسلامتهم والسهر على رفاهيتهم.
- ✓ السلطات المحلية مسؤولة اتجاه مواطنيها في الداخل ولكن أيضا مسؤولة اتجاه المجتمع الدولي في إطار هيئة الأمم المتحدة.

قبول هذا المفهوم يعني أنه في حالة عدم قدرة الدولة أو عدم نيتها على حماية مواطنيها، فإن هذه المسؤولية تتحول إلى المجتمع الدولي وبالتحديد إلى مجلس الأمن.

أولا: معايير المسؤولية كما أقرتها اللجنة[2]

أصرت اللجنة على رؤية المسائل المطروحة من خلال وجهة نظر الضحايا وليس من وجهة نظر طالبي التدخل، هذا ما جعلها تعتبر بأنه يجب أن يكون هناك تحول في المفاهيم المطروحة و التي أدت إلى جدل فعمدوا على استبدال **عبارة الحق في التدخل** بعبارة **المسؤولية في الحماية**، وتتضمن المسؤولية في الحماية ثلاث أنواع من المسؤولية بهدف المزاوجة بين المساعدة والتدخل والحماية ، لذالك فهي تفترض المسؤولية

---

[1] - Canadian center for foreign policy, Report of the International Commission on Intervention and state Sovereignty, **The Responsibility to Protect**, December 2001,p.13.

[2]- ليلى نقولا الرحباني، **التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل**،(لبنان:منشورات الحلبي الحقوقية،ط1،2011)،ص.ص.84.83.

في الوقاية وفي رد الفعل وكذا في إعادة البناء.

أ. المسؤولية في الوقاية

اعتبرت اللجنة أن الوقاية من النزاعات المميتة و غيرها من الكوارث التي من صنع الإنسان، هي مسؤولية الدول السيدة بالدرجة الأولى، ولكنها ليست مسؤوليتها بمفردها بل هناك حاجة للتعاون من قبل المجتمع الدولي، لذالك يجب إنشاء مصادر رسمية للإنذار المبكر والتحليل لتفادي وقوع الكوارث، كما يجب تفعيل دور مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

ب.المسؤولية في الرد

عندما تفشل الإجراءات الوقائية في حل النزاع أو احتوائه وعندما تعجز الدولة أو لا تنوي القيام بحل النزاع، عندها يكون لزاما اتخاذ إجراءات التدخل المناسبة من قبل أعضاء المجتمع الدولي، وهذه الإجراءات الإكراهية يمكن أن تكون سياسية أو اقتصادية أو قضائية وفي الحالة القصوى وفقط في الحالة القصوى يتم اللجوء إلى التدخل العسكري، قرار التدخل العسكري يجب أن يكون متخذ من قبل مجلس الأمن وأن يمتنع الأعضاء الدائمين عن استخدام حق الفيتو في حالات تشريع التدخل العسكري من أجل حماية المواطنين عندما لا تمس هذه التدخلات مصالحهم الحيوية.

ج. المسؤولية في إعادة البناء

بعد التدخل العسكري، يجب أن يكون هناك التزام تام بالمساعدات في بناء سلام دائم وقيام حكم رشيد وتنمية مستدامة بإضافة إلى العمل على تأمين السلامة العامة والأمن وحماية الأقليات وتأمين إعادة إدماج المتنازعين أو حاملي السلاح في المجتمع.

وأهم نقطة أكدت عليه اللجنة هو أن إيقاف الانتهاكات لا يكفي حيث غالبا ما استطاع هؤلاء المنتهكين من الإفلات من العقاب بسبب فساد الشرطة والقضاء، ففي حال لم تستطع الدولة القيام بمسؤوليتها في تفعيل العدالة، تلك المسؤولية إلى المجتمع الدولي، وهو المبدأ الذي أصبح يعرف في تقارير اللجنة تحت اسم **العدالة الانتقالية.**

ثانيا: معايير التدخل العسكري الإنساني[1]

- ✓ **معيار الإذن الصحيح** إذ ترى اللجنة بأن الجهة الوحيدة التي تعطي الأذن للتدخل هو مجلس الأمن.
- ✓ **معيار القضية العادلة** حيث ترى اللجنة بأن القضية العادلة ترتبط بتوفر إحدى العاملين:

1. خسائر كبيرة وقعت أو يخشى من وقوعها، وأن تكون بتدبير من الدولة أو بسبب فشل الدولة.
2. حدوث تطهير عرقي على نطاق واسع أو من الممكن أن يقع.

- ✓ **معيار النية الصحيحة** أي أن الهدف من التدخل هو وقف الاعتداء على حقوق الإنسان.
- ✓ **معيار الملجأ الأخير** بحيث اللجوء إلى التدخل العسكري يكون بعد فشل كل المحاولات الأخرى.
- ✓ **معيار التناسب** أي تناسب مدة وحجم القوة العسكرية مع الحد الأدنى الضروري لإنجاز الهدف الإنساني.
- ✓ **معيار الاحتمالات المعقولة للنجاح** يجب دراسة إمكانية النجاح قبل التدخل فلا يمكن استخدام القوة التي من شأنها زيادة المعانات الإنسانية.

ثالثا: إقرار مفهوم مسؤولية الحماية في الأمم المتحدة

بالرغم من تأييد الكثير من ممثلي الدول على مفهوم مسؤولية الحماية كما طرحة تقرير الأمين العام التحضيري للقمة العالمية وتأييده الكبير من قبل المفكرين والعلماء، لم تتمكن القمة العالمية عام 2005 من إقراره كما جاء في اللجنة المعنية بالسيادة والتدخل، بحيث انقسمت الدول بين مؤيد للمفهوم وموافق على طرحه للنقاش وآخر رافض للمفهوم، وهو ما أدى إلى تعطيل إقراره وإدراجه كما هو بجميع معاييره.

بعد هذه الاعتراضات اضطرت الجمعية العامة إلى تبني مفهوم المسؤولية بعد تعديلات واسعة عليه وهي التعديلات التي شملت أساسا التخلي على شرط عدم استخدام الفيتو في مجلس الأمن وتوسيع مفهوم الحماية ليشمل جميع انتهاكات حقوق الإنسان، بعد هذه التعديلات استطاع المؤتمر العالمي الإقرار بمبدأ المسؤولية في حماية الشعوب في 04 جرائم دولية وهي: الإبادة، جرائم الحرب، التطهير العرقي، الجرائم ضد الإنسانية.

هذا وبعد إقراره في القمة العالمية تم اعتماد أيضا مبدأ المسؤولية في وثائق نجلس الأمن عام 2006، ولكن بعد أن تم إضافة فقرة إضافية تحت ضغط روسي تؤكد على التزام مجلس الأمن احترام الاستقلال السياسي للدول واحترام سيادة جميع الدول.[2]

---

[1] - Canadian center for foreign policy, op.cit, p.11.

[2]- ليلى نقولا الرحباني، مرجع سابق،ص.ص93.92.

المبحث الثالث:ثنائية الدولة الفاشلة والتدخل الدولي الإنساني

من خلال التداعيات التي تطرحها الدولة الفاشلة وبعد وقوفنا على التدخل الإنساني من الناحية القانونية، سوف نعالج في هذا المبحث علاقة الدولة الفاشلة بالتدخلات الخارجية باسم حقوق الإنسان، فما يلاحظ في هذا السياق هو تباين المواقف، الموقف الغربي الذي يدعي بأن التدخل الإنساني هو ضرورة تستدعيه تداعيات فشل الدولة في العالم، والموقف الغير غربي الذي يرى بأن التدخل الإنساني ما هو إلا استعمار في شكل جديد وأن الدولة الفاشلة وإن كانت فعلا موجودة على أرض الواقع على تستدعي تدخل أجنبي، لذا سنعالج في هذا المبحث ما يلي:

المطلب الأول: الدولة الفاشلة وضرورة التدخل الإنساني

كما لاحظنا سابقا نهاية الحرب الباردة أدت إلى تغير جذري في مفهوم الأمن خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فمع ظهور العديد من الدول المستقلة حديثا صبح يعتقد بأن الكثير هذه الدول هي هشة جدا إلى درجة عدم قدرتها على حكم نفسها بشكل فعال، من هنا أطلق على هذه الدول مفهوم الدولة الفاشلة كما لا حظنا سابقا، وأصبح هذا المفهوم أساسي في السياسات الخارجية للدول الغربية خاصة للولايات المتحدة الأمريكية، هذا المفهوم طرح أيضا بقوة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أين حددت الإستراتيجية الأمنية الأمريكية لعام 2002 و 2006 ، الدولة الفاشلة كمصدر للتهديدات الأمنية الخطيرة ليس فقط على أمنها ومصالحها ولكن أيضا كمصدر تهديد للسلام والاستقرار العالميين[1].

هذا ما جعل الكثير من المفكرين الغربيين يبنون مقاربة خاصة تتماشى مع الطرح الإستراتيجي الأمريكي، أساس هذه المقاربة هو أن الدولة الفاشلة تستدعي بالضرورة التدخل الدولي سواء كان هذا التدخل من خلال العقوبات الاقتصادية أو من خلال استخدام القوة وهذا حسبهم من أجل وقف الاعتداءات والانتهاكات الممارسة على مواطنيها ولكن أيضا للحفاظ على السلم والأمن الدولي ومن بين المفكرين في هذا الصدد نجد فوكوياما **(Francis Fukuyama)** في كتابه "بناء الدولة"، وروبرت روتبرغ **(Robert Rotberg)** كتابه "عندما تفشل الدول" 2003، حيث يعتقدان هذا الأخير بأنه أصبح من المسلمات بأن تداعيات فشل الدولة هو مرهون

[1] - Huria Sonali, Institute of Peace and Conflict Studies, **Failed States And Foreign Military Intervention**, Special report , New Delhi :February2009,p.2.

أساسا بالتدخلات الخارجية سواء كانت اقتصادية أو عسكرية وفي هذا الصدد يقول:

"التدخل هو الأداة الرئيسية سواء لأسباب إنسانية أو لمنع فشل الدولة"[1]

في ذات السياق المرتبط بضرورة التدخل في الدول الفاشلة طرح جورج سورنسن **(Georg Sorensen)** أستاذ العلوم السياسية في جامعة أرهوس بالدنمارك في ورقة له بعنوان "**التنمية في الدول الضعيفة و الفاشلة**"، أشار إلى أنه لا يمكن توفير الشروط المسبقة للتنمية في الدولة الفاشلة التي تعاني من أوجه نقص اقتصاديا و سياسيا تتعلق بمؤسسات الدولة وشرعيتها وافتقادها من الناحية الأخرى إلى القدرة والكفاءة والموارد، فسيطرة نخبة قليلة على مقاليد الحكم وانتشار الفساد أدى إلى غياب القيود الداخلية على الحكام وهو ما يجعل من الضروري الحاجة إلى الضغوطات الخارجية بما في ذالك التدخل الأجنبي[2].

نفس الطرح نجده عند جيفري ريكورد "**(Jeffrey Record)** أستاذ دراسات الأمن الدولي بكلية الحرب الجوية الأمريكية، الذي يرى بأن الدولة الفاشلة أصبحت مصدرا لعدم الاستقرار في النظام الدولي لأنها تستدعي تدخل الدول الأقوى، فهي تجتذب بالضرورة التدخل لأسباب إنسانية حتى عندما لا تكون هنا مصلحة إستراتيجية.[3]

انطلاقا من هذا التبرير والافتراضات شهدنا عدة تدخلات باسم حقوق الإنسان والأمن العالمي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كالتدخل في العراق 1991، وأكثر من ذالك التدخل من جانب واحد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق2003، التدخل في الصومال 1992، التدخل الديمقراطي في هايتي 1994 و 2006، التدخل في البوسنة 1995 و كوسوفو 1999، أفغانستان 2001، التدخل في ليبيا 2011 التدخل في مالي 2013، وحاليا في إفريقيا الوسطى ومن غير المستبعد أن يكون تدخل عسكري آخر في ليبيا.

هذه التدخلات كانت تحت غطاء حماية حقوق الإنسان ولكن أيضا حماية السلم والأمن الدوليين وهذا حسب المقولة الغربية كما لا حظنا سابقا وهو ما أكده روبرت كيوهان"**R. Keohane**" أين اعتبر بأن التدخل في كوسوفو والبوسنة وتيمور الشرقية كان بسبب الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان وتداعيات عدم الاستقرار

[1] - Robert Rotberg, op.cit, p.44.
[2] - Georg Sorensen, **"development in Fragile/Failed States"**, paper delivered at the Failed States Conference at Purdue University, April 08.11,1999.
[3] - Jeffery Record, **Failed States and Casualty Phobia : implications for force structure and technology choices**, occasional paper No.18,USA :center for strategy and technology, October 2000,p.13.

العالمي[1].

لو ننطلق من الحجج الأخلاقية والسياسية التي يقدمها أنصار التدخل الإنساني، نلاحظ بأنها موضوعية وأنها فعلا تعبر عن القيمة الأخلاقية والإنسانية في سلوكيات الدول الغربية فلا يمكن غض النظر عن الانتهاكات الواسعة التي تجري في حق المواطنين في الدول الفاشلة، كما أنه لا يمكن إنكار بأن أحد الأسباب الحقيقية للعنف يكمن في الحرمان، وعليه يمكن استنتاج مبدئيا بأن الدول الفاشلة المنتهكة لحقوق الإنسان فعلا تستدعي بالضرورة تدخل دولي إنساني، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو أن هل الدول الغربية فعلا تكترث لحقوق الإنسان داخل الدول الفاشلة؟ وهل يمكن تصور بأن الدول الغربية التي كانت من الأسباب التاريخية في فشل الدول من خلال سياساتها الاستعمارية، تصبح الآن أحد أهم الفواعل التي تنادي بضرورة احترام حقوق الإنسان !.

الإجابة على هذه التساؤلات سوف نلاحظها في المطلب التالي، ولكن ما يمكن ملاحظته هو أنه بسبب تداعيات فشل الدولة في إفريقيا بدرجة كبيرة وفي المنطقة العربية بدرجة أقل التي هي كنتيجة أساسية للحكم الاستبدادي، أصبحت الدول الغربية فعلا تكسب الشرعية أخلاقيا وسياسيا لتدخلاتها الأجنبية و"لو مبدئيا" في تلك الدول باسم حقوق الإنسان، سواء كانت هذه التدخلات حقا لحماية حقوق الإنسان أو كانت لتحقيق مصالحها الإستراتيجية.

على هذه الأساس المعادلة الأولية التي يمكن تصورها هي كالتالي:

الفقر والبطالة+الظلم وغياب العدالة الناتجة عن الاستبداد= دولة فاشلة ←——— تدخل دولي إنساني

ولكن افتراض بأن الدولة الفاشلة تجتذب وتستدعي التدخل الدولي الإنساني أليس هذا يعني أن الدول الغربية مطالبة بالتدخل في كل الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان بما في ذالك إسرائيل ويعني أيضا بأن التدخل سيكون فعلا ضمانا لحقوق الإنسان؟.

[1] - Jim Holzgrefe and Robert Keohane, **humanitarian intervention ;Ethical, Legal, and Political Dilemmas**,(UK : Combridge University press, first Edition,2003),p.306.

المطلب الثاني: الدولة الفاشلة والتدخل الإنساني كمفاهيم لتحقيق مصالح الغرب

من خلال منظومة المفاهيم التي برزت بعد سقوط الإتحاد السوفيتي 1989، التي شملت مفاهيم عديدة كالعولمة، التدخل الإنساني، الدولة الفاشلة والأمن الإنساني..الخ، نلاحظ نقطتين أساسيتين، النقطة الأولى تتمثل في كون تلك المفاهيم الجديدة التي صدرتها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، جاءت كمفاهيم مضادة للمفاهيم التي كانت موجودة لفترة طويلة، فالعولمة كمفهوم جاء لمواجهة مفهوم الخصوصية الثقافية، أما التدخل الإنساني، الأمن الإنساني والدولة الفاشلة كانت بمثابة النقيض التام والمباشر لمفهوم السيادة ومبدأ عدم التدخل، أما النقطة الثانية التي يمكن ملاحظتها هو أن هذه المفاهيم الجديدة و المدروسة بطريقة منهجية ومنظمة أصبحت كأدوات وكآليات في يد الدول الغربية لتحقيق إستراتيجياتها وأهدافها.

هذا ما جعل الدول النامية ومنها الدول العربية تجد نفسها في وضع محرج بسبب خطورة هذه المنظومة المفاهيمية البراقة والأخلاقية فلا يمكن رفضها كما لا يمكن مواجهة خلفياتها وتداعياتها، حيث أصبحت هذه المفاهيم ستغل من قبل صائغيها لتحقيق مصالحهم ويمكن ملاحظة هذا من خلال التجارب الإمبريقية في المنطقة العربية فعلى سبيل المثال في إطار التدخل في العراق1991 أعلنت الدول الغربية بأنها تهدف إلى تقديم الحماية للأكراد والشيعة إلا أن الغرض الحقيقي كان سياسي واقتصادي هدفه حماية أمن إسرائيل من جهة وتأمين مصادر الحصول على النفط والتي على رأسها منطقة الخليج التي أصبحت مهددة من قبل نظام صدام خاصة بعد اجتياحه للكويت، هذا ما اتضح من خلال تصريح الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش بتاريخ 01 أكتوبر 1990 أمام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة أين أشار بأن أمريكا معرضة للخطر وأنه لا يمكن السماح لطاغية منفردة بممارسة الابتزاز الاقتصادي.[1]

فمن خلال المثال العراقي نلاحظ بأن الدول الغربية فعلا تستغل مفهوم حقوق الإنسان فقط لتحقيق مصالحها ولا يهما لا أن إنساني ولا حقوق الإنسان و الدليل أيضا على ذالك هو أن كل الدول المتدخل فيها باسم حقوق الإنسان منذ 1990 زادت معاناتها وازدادت انتهاكات حقوق الإنسان ولم يتحقق الهدف الإنساني لأن رغبة الدول المتدخلة أصلا لم تكن إنسانية فالعراق، الصومال، وليبيا، وجنوب السودان، كلها دول أصبحت بعد التدخل دول ضعيفة أكثر مما كانت وأصبحنا نتكلم على دول منهارة، وهذا ما يجعلنا نتساءل أين مبدأ مسؤولية

---

[1]- سليماني سهام، مرجع سابق،ص.176.

الحماية الذي يقر بضرورة الالتزام التام بالمساعدات في بناء سلام دائم وقيام حكم رشيد وتنمية مستدامة.

هذا ما جعل الكاتب **سعيد الصديقي** يتساءل، هل يمكن لقضية حقوق الإنسان أن تكون في حد ذاتها سببا للمعانات والقمع والظلم، ذالك أن الدول الغربية تستعمل حجة الواجب الأخلاقي للدفاع عن حقوق الإنسان بالطريقة نفسها التي استعملت فيها في الماضي مذهب الرسالة التحضيرية لتبرير الاستعمار، وقد كشفت تداعيات وردود الفعل الغربية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 أن هذه الرسالة التحضيرية ما زالت مستمرة،[1]وهو ما ذهب إليه نعوم شومسكي **(Noam Chomsky)** أين اعتبر بأن النظام العالمي قام بابتكار مفهوم الحق المزعوم بتدخل إنساني ومسؤولية الحماية الدولية كحجة للتدخل، حيث يمارس مسؤولية الحماية بطريقة انتقائية للغاية تتماشى مع المصالح وليس مع المبادئ[2].

النقطة الثانية التي يمكن أن نبرر من خلالها بأن التدخل الإنساني ما هو إلا غطاء أخلاقي لتبرير الغزو الغربي والانتهاك الواضح لسيادة الدول الضعيفة من قبل الدول الغربية، هو مسألة الانتقائية وازدواجية المعايير عند معالجة القضايا الإنسانية وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال التدخل في الصومال والعراق ويوغوسلافيا والإحجام عن التدخل في مناطق شهدت ومازالت تشهد انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان مثل رواندا التي شهدت كارثة إنسانية راح ضحيتها أكثر من 800 ألف شخص دون تحرك المجتمع الدولي في الوقت المناسب، أما في فلسطين وهو المثال البارز أين نلاحظ بأن هيئة الأمم المتحدة والدول الغربية لا تبادر باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الانتهاكات الفظيعة الممارسة من قبل إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وهي الانتهاكات التي تفوق بكثير ما فعله نظام القذافي بشعبه أو ما فعله نظام صدام ضد الشيعة والأكراد.

مبدأ التدخل الإنساني أصبحت مرتبطة بشكل أساسي بالدولة الفاشلة نظرا لكون هذه الأخيرة هي المنتهكة لحقوق الإنسان ولكن أيضا حسب الغرب هي المصدر الأساسي للإرهاب في العالم، هذه الفكرة التي أصبح يروج لها كثيرا أصبحت تمثل غطاءا إيديولوجيا بالنسبة للغرب لانتهاك سيادة الدول و العمل على فرض هيمنتها، يمكن ملاحظتها من خلال تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 أين أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب وبدأت حملتها الاستعمارية من أفغانسان، وفي هذا الصدد يرى **نعوم شومسكي** بأن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت فكرة الحرب على الإرهاب لتحقيق العديد من مصالحها وبالفعل تمكنت من الحصول لأول مرة على قواعد عسكرية في وسط آسيا وهذا لتطويق أهم موارد الطاقة في العالم و في

---

[1]- سعيد الصديقي، **حقوق الإنسان وحدود السيادة الوطنية**، منشورة في: **السيادة والسلطة:الأفاق الوطنية والحدود العالمية**،(لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،2006)،ص.115.

[2]- نعوم تشومسكي،" مرحلة القطبية الأحادية وعصر أوباما"، (ترجمة: جنان جمعاوي)، **صحيفة السفير اللبنانية**، العدد 11433 :، بتاريخ2009/10/29.

وفي منطقة الخليج كما استغلت أمريكا المرحلة الجديدة لتوسيع امتيازاتها العسكرية بالنسبة للعالم وهذا لتأكيد هيمنها على العالم.[1]

من هنا نلاحظ كيف تلعب الدولة الفاشلة المحور الأساسي في العلاقات الدولية لكون هذه الأخيرة كثيرا ما ترتبط بانتهاكات حقوق الإنسان و هو الأمر الذي يجعل حكومات تلك الدول عرضة للمساومة من قبل الدول الغربية، فإذا كانت حكومات تلك الدول مطيعة ووفية لمصالح الغرب فإنها تنال وسام الدولة الديمقراطية أما إذا رفضت أن تساوم هنا تصبح دولة فاشلة ويصبح الحديث عن ضرورة إسقاط حكومتها المنتهكة لحقوق الإنسان.

انطلاقا مما سبق نلاحظ بأنه فعلا مبدأ التدخل الإنساني في الدولة الفاشلة بحجة انتهاك حقوق الإنسان أو بحجة أنها مصدرا للإرهاب، ما هي إلا آليات تنفذها الدول الغربية لتحقيق مصالحها، وهذا ليس بأمر جديد أو فرضية تستدعي الدراسة وإما هو واقع أكده الكثير من المفكرين ولكن أيضا أكده الواقع المرير، ولكن الأمر الأساسي الذي ينبغي الإشارة إليه هو أن الدول الفاشلة بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة هي التي تعطي الفرصة للغرب لفرض هيمنتها وذالك من خلال استبداد أنظمتها السياسية و عدم اهتمامها بحقوق مواطنيها، كما نلاحظ أيضا بأن المعادلة التي وضعناها في المطلب السابق **(الفقر والبطالة+الظلم وغياب العدالة الناتجة عن الاستبداد= دولة فاشلة ←——— تدخل دولي إنساني)**، ينقصها متغير آخر وهو مصالح الدول الكبرى، أي أن الدولة الفاشلة لا تستدعي التدخل باسم حقوق الإنسان إلا في حالة التعرض لمصالح الدول الكبرى وعلى رأسها الدول الغربية.

وعليه يمكن القول بأن قضية حقوق الإنسان والديمقراطية أصبحت تشكل آلية في يد الغرب لاختراق الدول العربية و سيادتها وهي آلية ناجحة إلى حد الساعة وهذا راجع لمؤشرات الفشل المرتفعة التي تعرفها الدولة في المنطقة العربية.

[1]- نعوم شومسكي، **حروب الإرهاب**، منشورة في: برند هام،(ترجمة:نور الأسعد)، **الولايات المتحدة الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية**، (لبنان:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،ط1، 2006)،ص.323.

المطلب الثالث: الدولة الفاشلة بين إشكالية السيادة والتدخل الإنساني

تعرض المفهوم التقليدي للسيادة منذ نهاية الحرب الباردة 1989 لانتقادات عديدة، حيث أصبح لا يتفق مع تطور القانون الدولي والعلاقات الدولية، فقد استخدم في الكثير من الأحيان لتبرير الاستبداد الداخلي وإعاقة القانون الدولي وعرقلة عمل المنظمات الدولية، ولكن في نفس الوقت وبالمقابل أدى المفهوم الحديث للسيادة إلى الفوضى الدولية وتسلط الدول القوية على الضعيفة.

أولا: مفهوم السيادة

السيادة صفة للسلطة والسلطة ذات السيادة تشكل إلى جانب الإقليم والسكان أركان الدولة، بحيث لا يمكن أن تكتمل الشخصية القانونية للدولة إلا بتوفير هذه الأركان الثلاث، وللسيادة مظهران، **مظهر داخلي**(السيادة في الدولة) ويتمثل هذا المظهر في أن سلطة الدولة على إقليمها تكون شاملة وسامية لا تستطع سلطة أخرى أن تعلو عليها في فرض إرادتها على الأفراد والهيئات داخل حدودها، هذا ما يجعل للدولة لديها الشرعية في احتكار أدوات القوة اللازمة لتمكينها من القيام بوظائفها في إدارة الشأن العام و في التشريع، أما **المظهر الخارجي** يتمثل في عدم خضوع الدولة لأية دولة أو سلطة أجنبية أخرى بحيث تتمتع الدولة بالسلطة العليا عبر حدودها بما يؤمن استقلالها الكامل في مواجهة الدول الأخرى ويجعلها على قدم المساواة معها.

وللسيادة مجموعة من الخصائص تتمثل في كونها **أصلية** أي غير مشتقة من سلطة أخرى، **مستمرة ودائمة، سلطة عليا**.[1]

ثانيا:سيادة مطلقة أم سيادة نسبية؟

يقوم المفهوم التقليدي للسيادة على استئثار الدولة بممارسة الاختصاصات والصلاحيات المتصلة بشؤون إقليمها دون تقييد وبشكل مستقل عن أي ضغط أو تأثير من أي قوة دولية، والسيادة المطلقة أهم مبدأ كان معبر عنها ومرتبط بها هو "**مبدأ عدم التدخل**" والذي يعني:

"الالتزام الدولي الذي يفرض على الدولة واجب مباشرة اختصاصها داخل إقليمها وأن لا تمارس أي عمل يعد من الاختصاص الإقليمي لدولة أخرى"[2]

[1]- ماجد عمران،"السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان"،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**،المجلد27،ع.1،2011،ص.464.
[2]- بوكرا إدريس، **مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر**،(الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب،ط1،1990)،ص.215.

لكن هذا المفهوم للسيادة على الرغم من كونه مازال يتمتع ببعض مظاهره الأساسية إلا أنه وبفعل التحولات العالمية بدأ يتراجع أمام تطور العلاقات الدولية والقانون الدولي، حيث أصبحت الدولة شبه عاجزة عن السيطرة على التأثيرات الخارجية وانعكاساتها الداخلية خاصة في مجال السياسة والاقتصاد والثقافة، وبالتوازي مع ذالك أخذت مظاهر السيادة الوطنية التقليدية بالتراجع كذالك على المستوى الدولي، حيث أصبحنا أمام واقع مفروض والمتمثل في انتقالنا إلى مفهوم السيادة النسبية، هذا التحول كان نتيجة لنهاية الحرب الباردة التي صاغتها من الناحية القانونية معاهدة باريس 1990 التي كرست إجماعا دوليا حول اقتصاد السوق وحقوق الإنسان، فهذه القمة التي حضرتها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى كندا، أقرت رسميا بنهاية الحرب الباردة والتزمت باحترام حقوق الإنسان الذي يشكل أساس العلاقات الودية بين الأعضاء، أما **اتفاقية برلين** التي وقعتها دول مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي عام 1991 فقد أقرت آلية غير مسبوقة في العلاقات الدولية من خلال أحقية الدول الأعضاء بالتدخل لوضع حد لأية انتهاكات لحقوق الإنسان والقوانين الدولية، في نفس الوقت لا حظنا كيف كانت قمة هلسنكي 1992 ناجحة في توسيع مفهوم الأمن الأوروبي ليشمل البعد الإنساني والسياسي وأقرت تشكيل قوات سلام أوروبية تابعة لمؤتمر التعاون والأمن الأوروبي وخاضعة للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، في ذات السياق ربط مجلس الأمن بين حقوق الإنسان والأمن والسلم الدوليين بشكل واضح في جلسته رقم**3046** عام 1992،[1]ويعتبر إعلان فيينا1993 المنبثق عن المؤتمر العالمي الثاني، تجسيدا فعليا لعولمة حقوق الإنسان وبداية خروج حقوق الإنسان من خانة السلطان الداخلي.

نتيجة لكل هذا أصبحنا أمام تراجع السيادة المطلقة المتضمنة لمبدأ عدم التدخل، لصالح السيادة المقيدة المتضمنة لمبدأ التدخل الإنساني، والتي يمكن التعبير عنها بأنها سيادة الدول في حدود ما يفرضه التعاون بينها وبين متطلبات السلم والأمن الدوليين في نطاق تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الجنائي وفي هذا الصدد يرى الكاتبان سميث كارن**(Karen Smith)** و مارقوت لايت **(Margot Light)**، بأن مبدأ عدم التدخل هو حق للدول الديمقراطية فقط التي تعترف بالحقوق الأساسية للأفراد أما غير ذالك فيسقط هذا الحق هذا من جهة، ومن جهة ثانية يجب النظر إلى مبدأ التدخل الإنساني على أنه تدخل للمجتمع المدني العالمي،[2] وهكذا أصبح التدخل الدولي في دولة ما أمرا مقبولا وبخاصة إذا اقترن بشعارات حقوق الإنسان التي أصبحت ملازمة كما لاحظنا للسلم والأمن الدوليين، وهذا ما

[1]- محمد يعقوب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص.ص.152.151.

[2] - Smith Karen, Margot Light, **Ethics and Foreign Policy**, (UK :Cambridge University Press, 1fedition,2001),p.51.

لاحظناه عمليا من خلال قيام مجلس الأمن باعتبار الوضع في هايتي والسلفادور وكمبوديا يهدد السلم والأمن الدوليين وهو ما بلغ قمة تطوره في العراق والصومال.[1]

انطلاقا مما سبق نستنتج العلاقة الوثيقة بين الدولة الفاشلة والسيادة المقيدة من جهة وضرورة التدخل الإنساني من جهة أخرى، هذه العلاقة تتمثل في أن الدولة الفاشلة من خلال الاستبداد السياسي الذي يولد العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تتمثل أساسا في البطالة والفقر وغياب العدالة، يؤدي هذا الوضع في الكثير من الأحيان إلى انتفاضة الشعوب على أنظمتها السياسية قد تصل إلى درجة المواجهة المسلحة بين المواطنين والسلطة وهو ما يجعل سيادة الدولة لا معنى لها من خلال تدخل المنظمات الدولية باسم حقوق الإنسان وهو التدخل الذي قد يصل إلى درجة التدخل عسكريا مثل ما حدث في ليبيا.

في محاولة الربط بين قضية الدولة الفاشلة وعلاقة السيادة بالتدخل الإنساني من جهة و دول المنطقة العربية من جهة أخرى، نلاحظ بأن الأنظمة العربية إذا كانت بدساتيرها تدعي احترام حقوق الإنسان، من حيث المبدأ،فإنها تضع القيود ما يكفي لتقويض هذه الحقوق وانعدام التمتع بها على أرض الواقع وهي كثيرا ما تتخفى وراء فكرة السيادة الوطنية لتبرير ممارستها الاستبدادية على مواطنيها[2] وهذا ما لاحظناه وما زلنا نلاحظه في الدول العربية التي انتفضت شعوبها بشكل كبير على أنظمتها مثل تونس، سوريا، ليبيا، البحرين، مصر، هو ما يجعل هذا الدول مطالبة ببناء نظام سياسي ديمقراطي أو غيره قوامه العدالة واحترام حقوق المواطن.

وعلى هذا الأساس أصبحت تلك الأنظمة السياسية العربية تواجه تحديين، تحدي داخلي نتيجة الوعي الشعبي بقضية حقوق الإنسان وتحديات دولية ناتجة عن الخطر على السيادة الناجم عن الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحق التدخل لحماية هذه الحقوق.

من هنا يمكن استنتاج بأن فشل الدولة في المنطقة العربية لا ينتج عنه فقط انتهاك حقوق الإنسان وإنما يؤدي أيضا إلى إمكانية انتهاك سيادة الدولة وتقويض الأمن الوطني للدولة من خلال مساومة الدول الغربية للأنظمة العربية عن طريق ورقة حقوق الإنسان وإلا التدخل باسم حقوق الإنسان وهو التدخل الذي يكون غالبا خاضع لاعتبارات سياسية وهو ما لاحظناه من خلال ازدواجية الأمم المتحدة وأكبر دليل على ذالك قضية الصراع العربي الإسرائيلي كما لاحظناها.

---

[1]- وليد عبد الناصر،"أدوار جديد للأمم المتحدة داخل بلدان العالم الثالث"،**السياسة الدولية**،العدد122، أكتوبر1995،ص.100.

[2]- ،ماجد عمران،مرجع سابق،ص463.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني:

مثل مفهوم التدخل الإنساني أحد أهم النقاشات الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة 1989، حيث تطور هذا المفهوم ليصبح يمثل حجر الأساس في سياسيات الدول الكبرى، خاصة وأن هذا المبدأ الذي كان يمارس على أنه سلوك غير شرعي مخلا بسيادة الدولة، أصبح الآن شرعيا خاصة بعد عولمة حقوق الإنسان وانخراط معظم دول العالم في مجموعة من الاتفاقيات المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ولكن أيضا بعد ربط مجلس الأمن بين حقوق الإنسان والأمن والسلم الدوليين.

إن انحصار مفهوم السيادة المطلقة ومبدأ عدم التدخل أمام مفهوم السيادة النسبية ومبدأ التدخل الإنساني، كان نتيجة للصراعات الداخلية والانتهاكات الجسيمة التي عرفتها العديد من الدول وخاصة الدول الإفريقية الأمر الذي استدعى إلى إجازة التدخل الإنساني في إطار هيئة الأمم المتحدة.

مازال موضوع التدخل الإنساني يثير الكثير من الجدل الفقهي والسياسي خاصة إذا ما اقتصر على القوة العسكرية أو التدخل العسكري الذي يكون فرادى من الدول الكبرى دون العودة لمجلس الأمن، وهو الأمر الذي استدعى لمحاولة تطوير هذا المفهوم ليشمل مسؤولية الحماية.

إن الخطر على سيادة الدولة الناجم عن الحماية الدولية لحقوق الإنسان والتدخل الإنساني، يكمن في ازدواجية موقف الأمم المتحدة نظرا لهيمنة مصالح الدول الكبرى على قرارات مجلس الأمن فالتدخل الإنساني وقضية حقوق الإنسان ما هو إلا غطاء إيديولوجي و آلية في يد الدول الكبرى لتحقيق مصالحها وللضغط على الدول الضعيفة، وهو ما يجعل هذا التدخل الإنساني لا يحقق أهدافه المعلنة والمرجوة في الكثير من الأحيان.

إذا كان التدخل الإنساني يمثل أحد السمات المعبرة عن العلاقات الدولية المعاصرة، ويمثل أحد الأغطية الإيديولوجية للتوجهات الجديد للدول الغربية فإن الدولة الفاشلة مثلت المجال والبيئة الملائمة لإضفاء الشرعية ولو أخلاقيا على هذا التوجه الجديد.

إن استخدام الحماية الدولية لحقوق الإنسان لتحقيق أهداف سياسية للدول الكبرى، من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدول أصبح يمثل أكبر إشكال في العلاقات الدولية، وهذا ما يبدو واضحا في حالة الدول العربية، أين أوضاع حقوق الإنسان وأنظمتها السياسية الاستبدادية أصبحت تشكل ورقة رابحة في يد الغرب للنيل من سيادتها، ولكن أيضا لمساومتها في الكثير من القضايا.

الفصل الثالث

تمهيد

مثلت الأزمة الليبية 2011، الحالة المناسبة لدراسة الإسقاطات النظرية التي تطرقنا لها في بحثنا هذا، فالأزمة التي شهدتها الدولة الليبية والتي كانت قائمة أساسا بين النظام السياسي و المواطنين، لم تكن صدفة وإنما كانت نتاجا لمجموعة من العوامل المتراكمة والمترابطة فيما بينها، ولم تبقى الأزمة محصورة بين النظام السياسي والمواطنين في شكل احتجاجات، وإنما تطورت الأحداث لتصل إلى حد المواجهة المسلحة بين الطرفين وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تدويل الأزمة وتدخل قوات حلف الناتو باسم حقوق الإنسان لإسقاط نظام معمر القذافي.

التدخل العسكري الإنساني في ليبيا لم يمثل الاستثناء في المنطقة العربية، ولكن النقطة الأساسية هو أن هذا التدخل جاء في فترة تشهد المنطقة العربية انتفاضات شعبية واضحة وبارزة ضد أنظمتها السياسية في أكثر من دولة، وهي الانتفاضات التي طالبت فقط بالعدالة والحرية في ظل استبداد أنظمتها السياسية من جهة و استغلال الوضع من قبل الدول الكبرى من جهة أخرى.

وعليه سوف نحاول في هذا الفصل دراسة حالة ليبيا في إطار موضوعنا "**الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية**"، وذالك بالتطرق إلى ثلاث نقاط أساسية في شكل مباحث، حيث نتناول في المبحث الأول أسباب الأزمة الليبية مع الإشارة إلى أننا سوف نركز على الأسباب الداخلية، أما المبحث الثاني نحاول فيه التطرق إلى المبررات التي أعطت الشرعية للتدخل الإنساني في ليبيا عن طريق الحلف الأطلسي، وفي المبحث الثالث سوف نحاول التطرق إلى الدوافع الحقيقية الكامنة وراء تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا.

الخريطة رقم06:خريطة ليبيا



Source : entretienmagazine.wordpress.com (16/05/2014).

المبحث الأول:أسباب الأزمة الليبية

سوف نحاول التطرق في هذا المبحث إلى الأسباب الحقيقية التي كانت وراء الأزمة الليبية التي انطلقت من خلال انتفاضة الشعب الليبي ضد نظام الحكم لتتطور فيما بعد إلى حد النزاع المسلح بين الطرفين، وقد كانت هذه الأسباب بمثابة المؤشرات الدالة على مدى درجة فشل الدولة من عدمها في ليبيا قبل الانتفاضة الشعبية، وعليه سوف نحاول التطرق إلى هذه الأسباب من خلال ما يلي:

المطلب الأول:شخصية القذافي وطبيعة النظام السياسي الليبي

لقد ارتبط النظام السياسي الليبي بشخصية معمر القذافي الذي كان فاقدا للشرعية السياسية، كون أنه وصل إلى الحكم عن طريق انقلاب عسكري على الملك إدريس السنوسي في 1969/09/01، وقد كان هذا الانقلاب مبرر من قبل معمر القذافي على كونه جاء في ظل الاستبداد والظلم وغياب العدالة، وعلى هذا الأساس اكتسب معمر القذافي نوع من الشرعية المكتسبة من خلال خطاباته التي كانت قائمة أساسا على أربع نقاط أساسية الثورة القومية، المساواة والعدالة الاجتماعية، شرعية الكرامة والهوية الوطنية، و القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الإمبريالية، فهل يا ترى هذه الركائز تحققت على أرض الوقائع أم بقت مجرد إيديولوجية للسيطرة على الدولة؟.

بعد الانقلاب العسكري قام القذافي بإعلان الجماهيرية وقيام النظام الجماهيري عام 1977 و المتمثل في اللجان والمؤتمرات الشعبية و مؤتمر الشعب كما قام في مارس 1979 بحل مجلس قيادة الثورة ونصب نفسه القائد الأعلى للقوات المسلحة الليبية التي مارس عليها صلاحياته بصفة مطلقة.[1]

لقد صاغت شخصية القذافي التوجهات العامة للدولة وللنظام السياسي بحكم تسلطه وهيمنته على كل مقاليد الحكم وهذا من خلال تجسيده للأفكار التي جاء بها في كتابه "**الكتاب الأخضر**" وهي الأفكار التي أثرت على طبيعة الدولة الليبية سياسيا، إقتصاديا و اجتماعيا.

فهناك علاقة وطيدة بين نظام الحكم و شخصية القذافي الشاذة التي كانت قائمة على إحساسه الزائد بنفسه ونظرته لذاته على أنها محور الأحداث في العالم ككل وهو ما دفعه في الكثير من الأحيان يعرف نفسه على أنه الشخصية المعارضة للعالم كله كما كان يقدم نفسه باعتباره أمين الوحدة العربية وأنه امتدادا للثورة الناصرية

[1] – خالد حنفي علي، "القذافي والثورة الليبية: خيارات السقوط والصمود"، في:
http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/10.htm (15/05/2014).

المصرية، و هو الأمر الذي كان له انعكاسات على التوجهات الداخلية والخارجية للسياسة الليبية التي انعكست سلبا على الدولة في الكثير من الأحيان نظرا لارتكازها على العوامل النفسية أكثر منها على العوامل الموضوعية، وعلى هذا الأساس أصبحت شخصية معمر القذافي محل دراسة للكثير من المفكرين وفي هذا الصدد نجد الدراسة التي قام بها جوي أنولد **(Guy Arnold)** في كتابه **"Maverick state : Gaddafi and the new world order"**، أين توصل إلى أن صفات القذافي الشخصية ترجع أساسا إلى البيئة البدوية التي نشأ فيها حيث كان والدا على ثلاث بنات عانى من عقدة الوحدة وغياب السيطرة،[1] وهو ما جعله فيما بعد يحاول أن يسيطر على كل شيء وأن يفرض نفسه بأي وسيلة كانت و – **للأسف لم يفرض نفسه إلا على شعبه**–

انطلاقا من هذه الشخصية حاول القذافي فرض سلطته المطلقة في ليبيا من خلال تجسيد أفكار الكتاب الأخضر كما ذكرنا سابقا القائمة على النظام الجماهيري لتصبح عمليات اتخاذ القرار في يد المواطنين من خلال الديمقراطية المباشرة التي تمارس عن طريق المؤتمرات الشعبية كما قام بإقامة "اللجان الثورية" التي من بين أهدافها ليس الوصول إلى السلطة[2]، وفي 1990/03/11 أصدر القذافي من مؤتمر الشعب العام ما أطلق عليه " وثيقة الشرعية الثورية" حيث من خلالها أعطى القذافي لنفسه الحق في ممارسة "التوجيه الثوري" للجان والمؤتمرات الشعبية والمؤتمر الشعبي العام[3]، في الحقيقة هذه المؤتمرات واللجان كانت تحت قبضة معمر القذافي و أبنائه فهو الذي يقرر متى تدعى هذه المؤتمرات للانعقاد وهو الذي يحدد شخصيا جدول أعمال المؤتمرات والقضايا، وعلى هذا الأساس قضى معمر القذافي على كل أمل لبناء مؤسسات دولة فعالة.

كما قام القذافي بإضعاف مؤسسة الجيش حيث أصبحت قائمة على أساس قبلي وليس على أساس وطني بل أكثر من ذالك أصبحت عبارة عن ميليشيات شعبية وكتائب تابعة له عن طريق قبيلته وعائلته، هذه الأخيرة لا يمكن محاسبتها فهم دائما على حق وإن حدث وخالف أحدهم القانون فإن الشرعية الثورية تقضي ببطلان ذالك[4].

[1] - Arnold Guy , **the Maverick State : Gaddafi and the New World Order,** (London : Welling House, 1996).p.12.

[2]– معمر القذافي، **الكتاب الأخضر**،(طرابلس :الدار الجماهيرية للنشر و الإعلان و التوزيع، ط1،1978) ، ص .122.

[3]– جمال حمدان ، (**الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية دراسة في الجغرافية السياسية**)، (القاهرة:مكتبة مدبولي،ط1، 1996)،ص276

[4]– رمزي المناوي ، **رجل من جهنم**، (القاهرة :دار الكتاب العربي،ط1،2010)، ص.17.

كل هذه الآليات ساهمت في استبداد نظام القذافي وتسلطه، فمن خلالها مارس القذافي القمع الشديد ضد كافة صور ورموز المعارضة داخل وخارج البلاد والذي بلغ قمته في التسعينات من القرن العشرين مستغلا في ذالك الحظر الفروض على التعامل مع النظام الليبي.[1]

ولم تتوقف همجية وتعسف القذافي عند هذا الحد بل تعدت حتى أنه أصبح هو نفسه الذي كان سببا بطريقة مدروسة من قبله في انقسام المجتمع الليبي إلى عدة قبائل متناحرة وحاقدة على بعضها البعض، وذالك من خلال دعمه لبعض القبائل كآلية للبقاء في الحكم لأطول فترة ممكنة مع اعتماده أيضا على العوائد النفطية لشراء ولاءات شيوخ القبيلة[2]، هذا ما يفسر وجود ليبيا عام 2010 في المرتبة 158 من أصل 167 دولة وفق مؤشر الدول الديمقراطية[3].

هذا ما جعل ليبيا تعيش تحت سيطرة أكبر نظام سياسي عسكري احتكارا لعملية صنع القرار السياسي التي كانت محصورة في شخص معمر القذافي وهو ما أدى في نهاية المطاف بشكل منطقي ومتوقع إلى حدوث "نزاع عسكري داخلي" على السلطة بين بعض القبائل المعارضة من جهة و معمر القذافي والقبائل الموالية له من جهة أخرى.[4]

ما يمكن ملاحظته من سياسات القذافي المبنية على شخصه، هو أن ليبيا عاشت استبداد سياسي ونظام قمعي بكل ما تحمله الكلمة، حيث لاحظنا كيف أن سياسات القذافي أثرت على الاستقرار والانسجام الاجتماعي ولكن أيضا على الأوضاع المعيشية للشعب الليبي و هو ما مثل أسباب جذرية للأزمة الليبية والتي سوف نتطرق لها في بقية هذا المبحث.

وعلى هذا الأساس نستنتج بأن سياسة النظام الليبي بالإضافة لكونها كانت سببا للأزمة الليبية ،كانت أيضا معبرة عن مؤشرين بارزين لفشل الدولة وهما " **غياب دولة القانون**" و "**غياب مؤسسات الدولة**" والتي تطرقنا لها في الفصل الأول.

1– إسحاق كافومبا سواري وآخرون، معهد الدراسات الأمنية، **تقرير بعنوان: نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها**، 2011، ص.12.

2– حافظ عبد العظيم جبر، "التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17 شباط 2011(رؤية سياسية وتحليلية)"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، ع.38، عام 2012، ص.105.

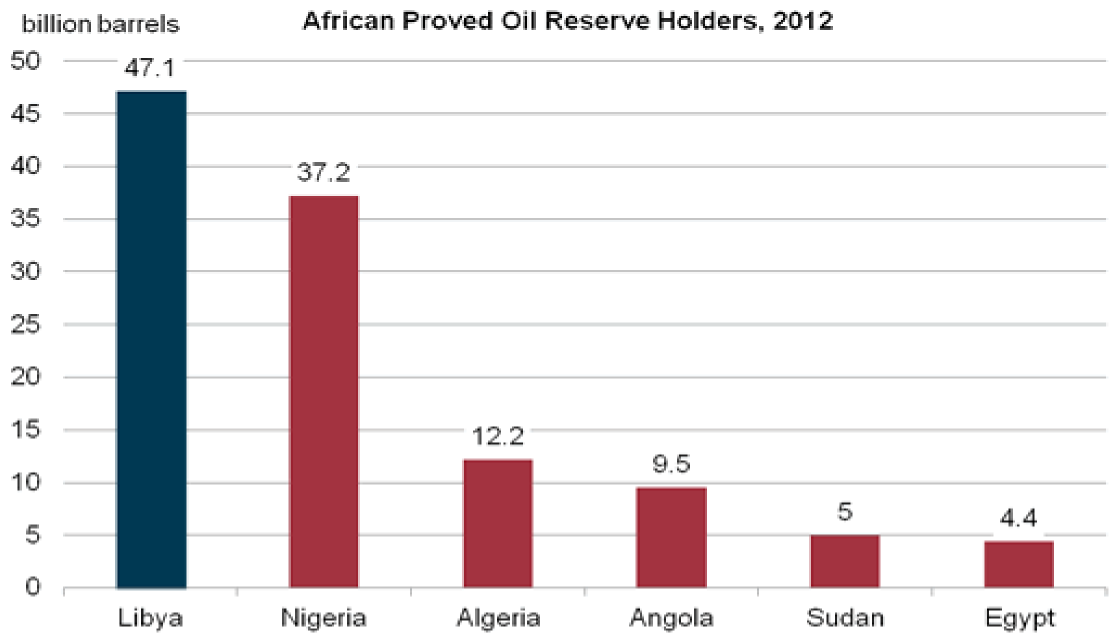
3 - Economist Intelligence Unit, Democracy in Retreat,in : http://www.eiu.com/Handlers/WhitepaperHandler.ashx?fi=Democracy_Index_2010_Web.pdf&mode=wp&campaignid=demo2010 (21/05/2014).

4- منى حسين عبيد،" أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، **دراسات دولية**،ع.51، عام 2012،ص.39.

المطلب الثاني:تدهور الأوضاع المعيشية

تعتبر ليبيا من أغنى الدول العربية بعد دول الخليج وذالك بفضل حجم الموارد الطبيعية الكبيرة التي تتمتع بها فهي تمتلك أكبر احتياطي نفط في إفريقيا، حيث قدرة عام 2012 بحوالي 47.1 مليار برميل من النفط (انظر الشكل رقم: 05) ☜

الشكل رقم 05:رسم بياني يوضح احتياطات النفط الليبية مقارنة مع الدول الإفريقية 2012



Source : oil and gas journal, in : http://www.ogj.com/_search?q=oil%20production (18/05/2014)

كما تنتج ليبيا حوالي 1.47 مليون برميل يوميا حسب إحصاءات الرسمية للطاقة من قبل الحكومة الأمريكية (**EIA**).[1]

هذا و قدر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عام 2009 بـ62.36 مليار دولار أمريكي[2] (غالبا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي مؤشرا لمستوى المعيشة للدولة).

[1] - Energy Information Administration, "Country Analyisis Breifs(Libya)",in : http://www.eia.gov/countries/analysisbriefs/cabs/Libya/pdf.pdf (18/05/2014).

[2]- البنك الدولي،"بيانات حول ليبيا".في:

http://data.albankaldawli.org/country/libya (18/05/2014).

كما نجد بأنه حسب تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة فإن ليبيا حققت المركز 52 في دليل التنمية البشرية لعام 2010 وهو ما يعني أنها صنفت الأولى إفريقيا.

لكن كل هذه الأرقام والمؤشرات وضخامتها إلا أنها لا توجد على أرض الواقع ولم تنعكس إيجابيا على المستوى المعيشي للشعب الليبي، وهذا راجع إلى حدة التفاوت الكبير في توزيع الثورة فبدلا من التوزيع العادل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية، احتكرت من قبل دائرة ضيقة الملتفة حول القذافي وعائلته، حيث عملت عائلة القذافي على تبديد الثروة الليبية من خلال شراء الأسلحة و الولاء القبلي بالإضافة إلى تكديس ثرواتهم المالية في الغرب ويمكن إبراز وتبرير هذا من خلال مؤشر الفساد أين حلت ليبيا في المرتبة 146 من أصل 172 دولة عام 2010 حسب منظمة الشفافية الدولية[1].

وبالتالي انطلاقا من مؤشر الفساد ليس غريب أن نجد الظروف المعيشية لليبيا مزرية جدا في ظل كل هذه الإمكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها الدولة.

فبسبب الفساد الذي هو ناتج عن الاستبداد والدكتاتورية، انخفضت مستويات المعيشة وتعمق الفقر و اللامساواة كما انتشرت البطالة بشكل رهيب، وهذا كله بسبب الفساد المستفحل، ولعل الدراسة التي قامت بها مجلة الإيكونوميست **Economist** ونشرتها في 09 فيفري 2011، تعتبر من أنجح الدراسات أين حاولت وضع مجموعة من المؤشرات لتبرز إمكانية تأثر الدول الأعضاء في الجامعة العربية بالانتفاضة في تونس وإمكانية انتشار عدم الاستقرار والاضطراب و قد اعتمدت على 05 مؤشرات أساسية من بينها مؤشر الفساد و مؤشر انعدام الديمقراطية، على العموم هذه المؤشرات ليست لها نفس الأهمية وإنما تتوزع أهميتها حسب نسب مئوية. مؤشر نسبة السكان تحت السن 25 عام يمثل 35%، عدد السنوات التي بقت فيها الحكومة في السلطة يمثل 15 %، مؤشر الفساد يمثل 15%، انعدام الديمقراطية يمثل 15%، الناتج المحلي الإجمالي للفرد 10%، حرية الصحافة 5%، ومؤشر العدد المطلق للأشخاص الأصغر سنا من 25 عام يمثل 5%،[2] ما يهمنا في هذه الدراسة هو أن المجلة اعتمدت على مؤشر الفساد و انعدام الديمقراطية بنسبة عالية بالإضافة إلى مؤشر نسبة السكان الذين أعمارهم تحت 25 عام هذا الأخير مرتبط بالبطالة، وتوصلت الدراسة إلى أن اليمن وليبيا و سوريا حسب المؤشرات الخمس ممكن أن تشهد اضطرابات وفعلا الدراسة كانت صحيحة إلى

[1] - Transparency International, Corruption by Country / Territory : Libya, in : http://www.transparency.org/country/#LBY (18/05/2014).
[2] - The Economist, "An index of unrest in the Arab world",in : http://www.economist.com/blogs/dailychart/2011/02/daily_chart_arab_unrest_index (18/05/2014).

حد بعيد، حيث لاحظنا بعد أيام فقط من نشر الدراسة كيف شهدت البلدان الثلاث انتفاضات شعبية وأزمات اجتماعية انظر(الشكل رقم 06☜)

الشكل رقم 06: إمكانية حدوث إضرابات في العالم العربي وفق مؤشرات الإيكونوميست



Source :Economist Intelligence Unit , in ;

http://www.economist.com/blogs/dailychart/2011/02/daily_chart_arab_unrest_index (19/05/2014).

للعودة إلى تدهور الأوضاع المعيشية في ليبيا رغم الإمكانيات الهائلة، يكفي أن نسرد بعض الأرقام، حيث بلغت نسبة البطالة في ليبيا 30% عام2004،[1] بينما مؤشر الفقر نجد بأن كل واحد ليبي من ثلاث ليبين يعيش تحت خط الفقر [2] وهي نسبة مرتفعة جدا في بلد عدد السكان فيه 6.155 مليون نسمة فقط مقارنة بالموارد الطبيعية الهائلة، وهذا وتعتبر ليبيا واحدة من أقل دول العالم من حيث نصيب الفرد من المياه الذي لا يتجاوز 500م^3 سنويا،[3]

[1] - Statistique Mondial, Libye : Statistiques,in : http://www.statistiques-mondiales.com/libye.htm (19/05/2014).
[2] - Thr world fact book, libya, in : https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ly.html (19/05/2014).
[3]– مجلس التخطيط الوطني الليبي، مركز البحوث والاستشارات، **مسودة التقرير النهائي : ليبيا 2025 رؤية استشرافية**، 2008،ص.46.

المطلب الثالث: الاستغلال السياسي للقبيلة

المجتمع الليبي هو مجتمع قائم أساسا على القبيلة التي تمثل حجر الأساس في الدولة الليبية، تشير التقديرات إلى أن ليبيا تضم حوالي 140 قبيلة وعشيرة بعضها يمتد من مصر إلى تونس، كما تشير التقديرات إلى أن حوالي 30 قبيلة تتمتع بنفوذ كبير،[1] في هذا الصدد يمكن ذكر أهم القبائل التي كانت معارضة للقذافي و التي كانت مساندة له هي:

✓ **<u>أهم القبائل التي كانت مساندة للقذافي</u>**

- **القذاذفة:** لا يتجاوز عدد أفرادها 10.000 فرد مع ذالك تعتبر أهم القبائل نفوذا وتسلحا في عهد القذافي نظرا لانتماء هذا الأخير إليها.
- **المقارحة:** هي ثاني أكبر قبيلة عدادا بعد قبيلة ورفلة، كما كانت أكثر نفوذا في عهد القذافي.

✓ **<u>أهم القبائل المعارضة لنظام القذافي</u>**

- **ورفله:** وهي من أكبر القبائل الليبية عددا حوالي مليون فرد، تعتبر من أكثر القبائل تعرضا للتهميش.
- **الزنتان:** لها نفوذ اجتماعي كبير ومن أكثر القبائل معاداة لنظام القذافي.
- **مصراتة:** أكبر القبائل في شرق ليبيا ومن أشد القبائل عداءا للقذافي.[2]

كان النظام الليبي في بداية عهد القذافي يعتبر الولاء إلى القبيلة جرما، حيث سعى القذافي إلى تقويض النظام القبلي الذي اعتبره متخلفا ومرتبطا بالممارسات الملكية الرجعية، فبعد فترة قصيرة من حكمه اتخذ سلسلة من الخطوات لتعديل الحدود الإدارية التي كانت تستند إلى الخطوط الفاصلة بين القبائل كما قام بعزل جميع المسؤولين الذين كان الملك قد عينهم على أساس قبلي، لكن لم يمضي الوقت طويلا حتى بدأ النظام يعتمد على القبيلة كورقة رابحة للسيطرة على الحكم وعلى الدولة وذالك من خلال زياراته لزعماء القبائل، كما سعى القذافي للعب على الخلافات بين القبائل وعى شراء الولاء القبلي، فنظرا لضعف قبيلته من حيث العدد الذي لا يتجاوز 10.000 فرد فقط، اعتمد على بناء التحالفات مع القبائل الأخرى ومن أهم القبائل التي تحالف

---

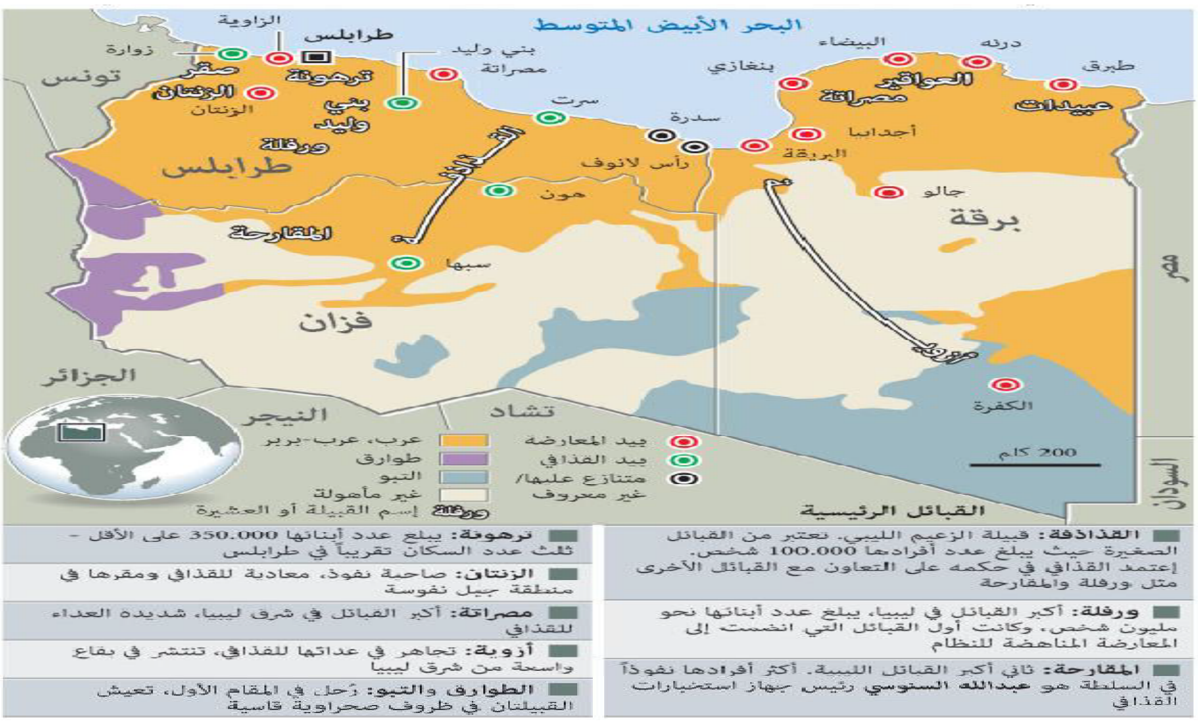
[1]- تقرير الشرق الأوسط رقم (7)،" الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط:فهم الصراع في ليبيا"،ص.10، في: http://www.crisisgroup.org (19/05/2014).

[2]- منصور لخضاري،«**إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر2006-2011**»، (رسالة دكتوراه، قسم التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر - **03**-،2012-2013)،ص.ص.431.432.

معها ودعمها هي قبيلة **المقارحه** بالإضافة إلى قبيلة **الورفله** "قبل محاولة الانقلاب عام 1993" التي قام بها مجموعة من ضباط الجيش المنتمون إلى قبيلة الورفله، بعد هذا الانقلاب انتقم القذافي بوحشية لا مثيل لها أين قام بإعدام ومعاقبة عائلات الضباط الذين شاركوا في الانقلاب، ومنذ ذالك الحين أصبحت قبيلة الورفله مهمشة إلى أبعد الحدود[1].

ونظرا لتسييس القبيلة اعتمد القذافي على تهميش كل القبائل المعارضة له والتي هي متواجدة أساسا في شرق ليبيا (انظر الخريطة رقم07☜)

<u>الخريطة رقم07:</u> خريطة توضح أماكن انتشار أهم القبائل الليبية



Source : Google image.

أدى اعتماد القذافي على تسييس القبيلة ودعم القبائل المساندة له، إلى التهميش والحرمان للفئات الضعيفة و المعارضة له وأصبحنا أمم ظاهرة التمايز المناطقي أين نجد معظم مدن الشرق محرومة من أبسط الأشياء في ظل الثراء الفاحش للجهة الغربية نظرا لتمركز القبائل المدعمة للقذافي هناك، هذا ما جعل الكاتب **باتريك حايمزاده** يكتب في كتابه "**في قلب ليبيا القذافي**" الصادر عام 2011، بأنه ليس من الصدفة أن تنطلق الاحتجاجات من الجهة الشرقية المهشمة من قبل القذافي، فمنذ أعوام بدأ الشرخ بين الجهة الغربية والشرقية يتضح أين أصبحت مقاليد الحكم في أيدي المنتفذين من أتباع القذافي في طرابلس والفران على حساب أبناء

[1]– تقرير الشرق الأوسط رقم (7)، مرجع سابق،ص.10.

الجهة الشرقية، وعليه أصبحت قبائل الجهة الغربية المتمثلة في القذاذفة، المقارحة و الوارفلة "قبل انقلاب 1993"، تستفيد من العوائد النفطية والثراء الفاحش على حساب قبائل الجهة الشرقية التي شهدت تدهور في الأحوال المعيشية بشكل رهيب مثل مدينة بنغازي و درنة.[1] كما نلاحظ أيضا بأنه حتى الأقليات الأمازيغية والتي لا تتجاوز 10% من سكان ليبيا، عانت من التهميش و الحرمان وهو ما يفسر دورها الحاسم في الانتفاضة الشعبية ضد النظام عام 2011[2].

كل هذه العوامل كانت كافية لانتفاضة الشعب الليبي ضد نظام حكم القذافي، لكن الوسائل التي مكنتهم من ذالك هو مواقع التواصل الاجتماعي من جهة والتأثر بالانتفاضة التونسية والمصرية من جهة أخرى[3]، كما أننا لا ننسى دور الإعلام العالمي الذي ساهم في كب الزيت على النار.

انطلاقا مما سبق يمكن القول بأن تسييس القبيلة التي أدت إلى التمايز المناطقي و غياب العدالة في جميع المجالات كان كمؤشر ولكن أيضا كسبب لانتفاضة الشعب الليبي وعلى هذا الأساس يمكن القول ومن خلال الأسباب المتناولة في هذا المبحث، بأن ليبيا فعلا كانت دولة فاشلة قبل بداية الأزمة التي نعتبرها نتيجة لهذا الفشل -**وفق الإطار النظري الذي اعتمدنا عليه في البحث**- .

لكن السؤال الذي يتبادر إلى ذهننا هو ، هل من خلال هذه الأسباب والمؤشرات سوف تجد الدول الغربية المنفذ والمبررات اللازمة للتدخل العسكري باسم حقوق الإنسان؟.وهي الإجابة التي سوف نتطرق لها في المبحث القادم.

---

[1]- الجزيرة.نت، "في قلب ليبيا القذافي"، في:

http://aljazeera.net/books/ (20/05/2014).

[2]- شريفة كلاع، "التهميش القبلي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا"، **مجلة الدراسات والبحوث العلمية**، ع.05، فيفري 2014، ص.16.

[3]- محمود جبريل، "ليبيا إلى أين؟"، **المستقبل العربي**، ع.399، السنة الخامسة والخمسون، ماي 2012، ص.99.

المبحث الثاني:مبررات التدخل العسكري في ليبيا

لقد تحولت الاحتجاجات التي شهدتها ليبيا في 17 فيفري 2011، إلى مواجهة مسلحة بين نظام الحكم والمحتجين أدت إلى سقوط العديد من القتلى هو ما جعل ليبيا أمام أزمة حقيقية نتج عنها تدخل عسكري باسم حقوق الإنسان من قبل حلف الأطلسي في 17 مارس 2011 ، وهو التدخل الذي كان مبررا بسبب عدة عوامل، منها طبيعة تعامل النظام الليبي مع المحتجين، الموقف الإقليمي والدولي للتدخل العسكري وأخيرا السند القانوني للتدخل، وعليه سوف نحاول في هذا المبحث التطرق إلى هذه العوامل التي بررت التدخل العسكري في ليبيا من خلال ما يلي:

المطلب الأول: طبيعة تعامل نظام القذافي مع المتظاهرين

إن طبيعة تعامل النظام الليبي مع الاحتجاجات السلمية في 17 فيفري 2011، أدى إلى أزمة إنسانية حقيقية يتحملها نظام القذافي لوحده، فالمظاهرات التي كانت سلمية في بادئ الأمر والتي انطلقت من بنغازي و المدن الشرقية المحرومة، كانت تطالب فقط بحقوقها المهضومة نتيجة للتهميش والظلم الذي عانت منه طيلة أربع عقود، لكن هذه الاحتجاجات السلمية لم تدم طويلا حتى تحولت إلى انتفاضة مسلحة نتيجة لطريقة تعامل نظام القذافي مع المحتجين أين لجأ إلى العنف من خلال استخدام الأسلحة والقوة المفرطة[1]، وعلى هذا الأساس أصبحنا أمام أزمة إنسانية نتيجة لعدد القتلى الذين سقطوا، و هذا ما سوف يكون عاملا لتبرير التدخل العسكري في ليبيا.

فمن خلال ردة فعل القذافي على المحتجين أصبحنا أمام **عامل إنساني** لتبرير التدخل الإنساني، حيث بعد أيام فقط من الانتفاضة الشعبية 22 فيفري 2011 أعلنت المفوضية السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي **(Navi Pillay)** بأن الهجمات ضد الشعب الليبي، تمارس على نطاق واسع ومنهجي من قبل قوات النظام وقد ترقي إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية[2]، ثلاث أيام فقط بعد هذا الإعلان، تم الإعلان مجددا من قبل نافي بيلاي **(Navi Pillay)** بأنه هناك ثلاث تقارير مستقلة من طرف منظمات حقوق الإنسان تؤكد بأن الآلاف قد قتلوا أو جرحوا على يد قوات النظام الليبي،وانطلاقا من هذه المعطيات قام مجلس الأمن في 26 فيفري 2011

---

[1]- حافظ عبد العظيم جبر، مرجع سابق،ص.110.

[2] - human Rights watch organization, "Civil Society: UN General Assembly should suspend Libya's UN Human Rights Council membership", in : http://www.hrw.org/print/news/2011/02/24/civil-society-un-general-assembly-should-suspend-libya-s-un-human-rights-council-mem (20/05/2014).

بإحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وذالك بعد القرار "**رقم 1970**" الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع و قد نص القرار أيضا ما يلي:*

- ✓ حضر الأسلحة.
- ✓ تجميد أصول عائلة القذافي.
- ✓ حضر السفر على عائلة القذافي.

في بداية مارس أدى القصف الجوي للمدن المأهولة بالسكان في شرق البلاد من قبل قوات النظام ، أدى إلى دفع المجلس الانتقالي بالطلب رسميا للتدخل الأجنبي، كل هذا كان سببا لتبرير التدخل الأجنبي في ليبيا، لكن قد نتساءل ويحق لنا ذالك بأنه ما مدى صحة التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، لا بأس حتى لو افترضنا بأن هذه التقارير لها أهداف سياسية وغير حقيقية، إلا أنه لا يمكن تجاهل التهديدات من قبل النظام ضد شعبه التي شاهدها العالم كله، ففي 20 فيفري 2011 قام سيف الإسلام نجل القذافي بتهديد المحتجين بأن "الآلاف سوف يموت" و "أنهار من الدم سوف تتدفق"، بعد يومين فقط ظهر القذافي على شاشات التلفزيون الرسمي أمام أنصاره الذين دعاهم إلى الهجوم على المعارضة في أوكارها، هذا ووصف المنتفضين بـ "الجرذان" و "الصراصير"[1]، انطلاقا من هذا نلاحظ بأن التدخل العسكري الأجنبي كان مبررا من الناحية الإنسانية والأخلاقية ، كما يتضح لنا مما سبق مدى الظلم و الاحتقار الممارس من قبل نظام حكم القذافي ضد شعبه طيلة أربع عقود.

---

[1] - Ramoin Francis,International Realtion Students, Why Intervention in Libya was Justified,in : http://www.e-ir.info/2012/01/25/why-intervention-in-libya-was-justified (20/05/2014).

*– للمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق رقم 01.

المطلب الثاني: الدعم الإقليمي والدولي للتدخل العسكري في ليبيا

إن الدعم الإقليمي والدولي للتدخل العسكري في ليبيا، لم يكن معزولا عن العامل الإنساني الذي تطرقنا له في المطلب الأول حيث بررت تلك المواقف بأنها ناتجة عن الكارثة الإنسانية التي تعيشها الأزمة الليبية (يجب التنبيه بأن العامل الإنساني كثيرا ما يستغل كغطاء إيديولوجي لتحقيق مصالح مادية)، في هذا الإطار سوف نحاول التطرق إلى المواقف الإقليمية والدولية الداعمة للتدخل العسكري في ليبيا، حيث هذا الدعم يمكن ملاحظته من خلال المواقف المتخذة إقليميا و دوليا، و المتمثل في ما يلي:

1. المواقف الإقليمية

لقد لعبت المواقف الإقليمية الحجر الأساس في إضفاء الشرعية السياسية للتدخل العسكري في ليبيا، يمكن حصر هذه المواقف في جامعة الدول العربية، المجلس الخليجي وأخيرا الإتحاد الإفريقي على الرغم من أن هذا الأخير كان متحفظا من التدخل العسكري في ليبيا.

أ. موقف جامعة الدول العربية

لقد كان موقف جامعة الدول العربية ملتبسا و غامضا من الانتفاضات الشعبية التي عرفتها تونس، مصر، وهو الغموض الذي طالما عاهدناه على الجامعة العربية، لكن في الحالة الليبية لا حظنا الاستثناء في مواقف الجامعة العربية منذ بداية الانتفاضة الشعبية في ليبيا، فنتيجة لاستخدام العنف ضد المتظاهرين قرر مجلس جامعة الدول العربية في 23 فيفري 2011 تعليق عضوية الجماهيرية الليبية وعدم مشاركتها اجتماعات مجلس الجامعة وفي جميع المنظمات التابعة لها، لحين قيام السلطات الليبية بتحقيق أمن الشعب الليبي[1]، كما أصدرت الجامعة العربية في 2011/3/2 قرار رقم 7298 أهم ما جاء فيه ما يلي:

- التنديد بالجرائم المرتكبة ضد التظاهرات الشعبية السلمية من طرف السلطات الليبية
- الرفض القاطع لكافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا والتأكيد الكامل بالمحافظة على الوحدة الوطنية للشعب الليبي وعلى سيادته ووحدة أراضيه[*].

لكن هذا القرار الذي كان رافضا للتدخل الأجنبي سرعان ما قابله قرار آخر في 2014/03/12 تحت رقم 7360، وهو القرار الذي تم فيه دعوة مجلس الأمن لفرض حظر جوي على ليبيا، كما قررت الجامعة التعاون

[1] - Bruse Maddy, "The Arab League comes Alive",in : http://www.meforum.org/3309/arab-league (30/05/2014).

*– للمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم (02).

مع المجلس الانتقالي الذي دعا بدوره في مرحلة سابقة للتدخل العسكري وعلى هذا الأساس كان هذا القرار بمثابة الشرعية التي أضفتها جامعة الدول العربية على التدخل الأجنبي في ليبيا[1].

نلاحظ بأن طلب الجامعة العربية للتدخل الأجنبي كان فعلا غير مسبوق، فبعد أن كان التدخل يمثل بالنسبة للدول العربية إمبريالية و استعمار في ثوب جديد ومؤامرات إسرائيلية، أصبحت الدول العربية الآن بنفسها تطلب التدخل الأجنبي !.

ما يجب التنبيه إليه هو أن كثير من الدول العربية التي مررت القرار الرامي للتدخل في ليبيا كانت دائما في خلافات مع القذافي لذا القضية كانت سياسية أكثر منها إنسانية.

ب. موقف مجلس التعاون الخليجي

سار موقف مجلس التعاون الخليجي على نهج الجامعة العربية، حيث من بين الخطوات التي اتخذها كانت في مطالبة المجتمع الدولي بالعمل على حماية الشعب الليبي المتعرض لإبادة شاملة على يد قوات النظام وفي هذا الصدد جاءت دعوت وزراء خارجية دول المجلس في 2011/03/07 لمجلس الأمن الدولي لفرض منطقة حظر للطيران فوق ليبيا لحماية الليبيين من القصف الجوي لكتائب القذافي، كما كانت دول المجلس التعاون الخليجي هي من فرضت نفسها دبلوماسيا على أعضاء الجامعة العربية لإصدار قرار فرض حضر جوي وهو ما تجسد فعلا كما لا حظنا سابقا من خلال قرار رقم **7360**، كما قامت قطر بالاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي في 28 مارس 2011 التي كانت أول دولة تعترف به، ولم تكتفي دول مجلس التعاون الخليجي بالخطوات السياسية بل تعدتها إلى الجانب العسكري أين شاركت في العملية العسكرية الذي قادها الحلف الأطلسي ضد النظام الليبي.[2]

ج. موقف الإتحاد الإفريقي

لقد كان موقف الإتحاد الإفريقي منذ بداية الانتفاضة متحفظا و رافضا لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا بل أكثر من ذالك امتنع الإتحاد الإفريقي فقي بداية الأزمة حتى عن توجيه أي إدانة مباشرة للقذافي كما لم لم يعلق مشاركة ليبيا في اجتماعاته الرسمية، ففي 2011/02/23 اتخذ مجلس السلم و الأمن الإفريقي موقفا

---

[1]– زياد عقل، "الأزمة الليبية من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الأجنبي"، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، ع.196، أفريل 2011، ص.45.

[2]– مركز الجزيرة للدراسات، "دول مجلس التعاون والثورة الليبية: الدوافع والأدوار"، في:
http://studies.aljazeera.net/reports/2011/2011721105812625389.htm (22/05/2014).

يرفض التدخل العسكري الدولي في ليبيا[1]، ما يجدر ذكره هو أن الإتحاد الإفريقي لم يصدر أي بيان يدين فيه معمر القذافي بارتكابه جرائم في حق شعبه، فمن خلال بنود الحل السياسي الذي قدمه الإتحاد طالب فيه بوقف الأعمال العدائية ضد الشعب الليبي دون ذكر الجهة المسؤولة عن تلك الأعمال كما طالب أيضا بتطبيق إصلاحات سياسية تلبي مطالب الشعب السياسي[2]، لكن نعتقد بأن البند الأخير واقعي بالنظر للظروف التي كانت آنذاك في ليبيا، رغم رفض الإتحاد الإفريقي للتدخل العسكري في ليبيا إلا أنه بمجرد اعترافه من خلال مختلف البيانات الصادرة عنه بأنه هناك أعمال عنف ضد الشعب الليبي، كان كافيا و لو نسبيا لإضفاء نوع من الشرعية على التدخل الأجنبي، كما أنه يجب الإشارة إلى أنه هناك ثلاث دول إفريقية صوتت لصالح قرار فرض منطقة حضر جوي في ليبيا وهي نيجيريا، الغابون وجنوب إفريقيا، تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تعتبر من الدول المركزية في الإتحاد الإفريقي والتي رفضت تماما التدخل العسكري في ليبيا بحجة أن هذا التدخل قد تكون له تداعيات على أمن المنطقة في الساحل والمغرب العربي.

2. المواقف الدولية

أهم المواقف الدولية التي ساهمت في تحريك الحلف الأطلسي للتدخل في ليبيا، والتي ساهمت أيضا في إضفاء نوع من الشرعية على التدخل، يمكن حصرها في الموقف الأوروبي والموقف الأمريكي.

أ. الموقف الأمريكي

على عكس العادة نلاحظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتحرك ولم تتخذ موقفا حاسما من الأزمة الليبية في البداية حيث اكتفت بالتنديد بالأعمال الوحشية المرتكبة من قبل نظام معمر القذافي ضد الشعب الليبي، إلا أنها كانت هي من دفع بالأمم المتحدة إلى إصدار القرار الذي تطرقنا له سابقا رقم 1970 في 26 فيفري 2011 ، ولكن رغم ذالك إلا أن الكثير من المحللين في الولايات المتحدة الأمريكية أكدوا بأنه كان هناك خلاف واضح داخل الإدارة الأمريكية بشأن دعمها للتدخل العسكري في ليبيا من عدمه، و في هذا السياق يمكن الاستشهاد بالمقال الذي طرحه جوش روجين(**Josh Rogin**) ، في مجلة فورين بوليسي في 18 مارس 2011 بعنوان "كيف تحول أوباما تجاه الحرب بشكل مفاجئ؟" **How Obama turned on a dime toward war** ، حيث يرى بأنه كان الإجماع المحيط بواشنطن هو أن العمل العسكري ضد ليبيا ليس

[1] - أميرة محمد عبد الحليم، "الموقف الإفريقي والانتفاضة الليبية"،في: http://www.alamatonline.net/l3.php?id=1084 (25/05/2014).

[2] - زياد عقل، "الإتحاد الإفريقي والثورة الليبية: البروتوكولات والمصالح"، في: http://acpss.ahram.org.eg/projectsRep.aspx?Report_ID=42 (25/05/2014).

مطروحًا. بالرغم من ذلك، وخلال الأيام الماضية غير البيت الأبيض موقفه على نحو تام في دفع و بنجاح لاستصدار تفويض بتدخل عسكري ضد الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي لقد اتخذ القرار الأساسي الرئيس "باراك أوباما" نفسه خلال اجتماع رفيع المستوى بالبيت الأبيض مساء الثلاثاء15 مارس2011، وصفه اثنين من مسئولي الإدارة الأمريكية بأنه "مثير للجدل". وخلال ذلك الاجتماع قدم المسئولون الحجج المؤيدة والمعارضة لمهاجمة ليبيا. وقد اصطف أوباما في النهاية إلى جانب دعاة التدخل العسكري في ليبيا[1].

هكذا وبعد الغموض قامت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن بالدفاع على قرار التدخل من خلال التأكيد بأنه هناك الحاجة لاستخدام القوة في ليبيا لوقف معانات الليبيين.

ب. الموقف الأوروبي

يمكن حصر الدول الأوروبية المدعمة والمتحمسة للتدخل العسكري في ثلاث دول لعبت الدور المحوري في استصدار قرار التدخل وهي إيطاليا أكبر مستورد للنفط الليبي والمستعمر التقليدي لليبيا و فرنسا صاحبة التاريخ البشع في إفريقيا باستعمارها، بالإضافة إلى بريطانيا التي اعتدنا أن تأخذ نفس الاتجاه التي تسلكه الولايات المتحدة الأمريكية، يجب التنبيه إلى أن الدول المحورية هنا تبقى إيطاليا وفرنسا وهنا يطرح السؤال نفسه لماذا المستعمر التقليدي دائما يكون حاضرا بقوة في حالة حدوث أزمة داخل الدول المستعمرة السابقة؟ أليس هذا تأكيدا على أنه الكثير من الدول ما زالت تابعة سياسيا للمستعمر التقليدي؟.

على هذا الأساس يمكن ملاحظة كيف ساهمت المواقف الإقليمية والدولية في دعم التدخل الإنساني وتبريره خاصة بعد الانتهاكات الواسعة من قبل نظام القذافي في حق شعبه وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى استصدار قرار يجيز فرض منطقة حظر جوي على ليبيا، وعليه أصبح ينقص فقط المبرر القانوني والذي سوف نتطرق له في المطلب التالي.

[1] - Josh Rogin, "How Obama turned on a dime toward war ?",in : http://thecable.foreignpolicy.com/posts/2011/03/18/how_obama_turned_on_a_dime_toward_war (25/05/2014).

المطلب الثالث:إصدار قرار رقم "1973"في ضوء مسؤولية الحماية

بعد المبررات الإنسانية والدعم الإقليمي للتدخل العسكري في ليبيا و في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يتيح لمجلس الأمن اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، قام مجلس الأمن بالتصويت على القرار رقم 1973 في 17 مارس 2011 الذي مثل أساس قانوني للتدخل العسكري في ليبيا.

فبعد شهر فقط من بداية الأزمة الليبية أصدر مجلس الأمن قرار يجيز التدخل العسكري لحماية الشعب الليبي بدعم إقليمي كبير و هو الأمر ما شكل الاستثناء، حيث لأول مرة يتصرف مجلس الأمن بتلك السرعة وبذالك الإجماع حول قضية حقوق الإنسان.[1]

القرار رقم 1973 يجب أن ينظر إليه في سياق التطور المعياري لمسؤولية الحماية، وهو ما ورد صراحة في الفقرة السابعة من ديباجة القرار "وإذ يذكر بمسؤولية السلطات الليبية عن توفير الحماية لسكانها"، كما أن مبدأ مسؤولية الحماية يمكن ملاحظتها من خلال ما جاء في القرار والمتمثل أساسا في فرض منطقة حظر جوي لأغراض حماية المدنيين مع الحفاظ على سيادة الدولة الليبية[2]، وعلى هذا الأساس نلاحظ بأن القرار رقم 1973 هو أول قرار يتم في إطار مسؤولية الحماية، و بما أننا أمام مبدأ مسؤولية الحماية فإن ما عزز التدخل العسكري في ليبيا هو استمرار الانتهاكات الجسيمة في حق الشعب الليبي كما لاحظنا سابقا وعدم امتثال النظام الليبي للقرار رقم 1970، وعلى هذا الأساس تم الإعمال بقرار رقم 1973 بعد تصويت 10 دول لصالح القرار و امتناع 05 دول[3] (انظر الجدول رقم:01☜)

جدول رقم01: دول مجلس الأمن المعارضة والمؤيدة لقرار رقم 1973

Approved (10)	Abstained (5)	Opposed (0)
Bosnia and Herzegovina	Brazil	
Colombia	China	
France	Germany	
Gabon	India	
Lebanon	Russia	
Nigeria		
Portugal		
South Africa		
United Kingdom		
United States		

Source : Francis Ramoin, op.cit

[1] -Tim Dunne, "Libya and the State of Intervention", **Australian journal of international Affairs,** vol 65,n°5,2011, **p.07.**

[2] - Jan Maessen, **«The Libyan Intervention, Triumph and Downfall of the Responsibility to Protect in One»**, (Master thesis,Department of political science, leiden University; Holand, June 2012),p.17.

[3] - عمر عاشور،" الدولة الفاشلة في ليبيا"، **تحولات إستراتيجية**، ع.184، جويلية2011، ص.22.

انطلاقا من هذه المرجعية القانونية والمبررات الإنسانية، سارعت الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا و بريطانيا إلى اتخاذ خطواتها لتنفيذ قرار الحظر وأعلنت الدنمارك وكندا مشاركتها في الحظر الجوي كما وضعت إيطاليا وإسبانيا قواعدها العسكرية تحت تصرف جهود فرض الحظر.

شرع حلف شمال الأطلسي في تطبيق قرار فرض منطقة حظر جوي وذالك من خلال الغارات التي شنها على القواعد الجوية والمنشآت الحيوية وقصف القوات البرية لمعمر القذافي، و هو ما أدى في نهاية المطاف إلى ترجيح كفة القوات المعارضة التي استطاعت التقدم غربا وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى سيطرت القوات المعارضة المسلحة على طرابلس بالكامل في 2011/08/22، وانتهت عملية حلف شمال الأطلسي التي أطلق عليها فجر "الأوديسا" في 2011/10/31، وهذا بعد قتل القذافي بعد أسره في 2011/10/20.

نعم انتهت عملية التدخل العسكري في ليبيا و سقط نظام القذافي الذي كان المسؤول الأول في جلب ولكن أيضا في إضفاء الشرعية على التدخل الأجنبي في بلده ليس فقط أثناء الأزمة وإنما يتحمل مسؤولية 40 سنة من الطغيان و الفساد وغياب العدالة وهو ما أنتج في نهاية المطاف دولة فاشلة بكل المقاييس شعبها يستنجد بالدول الغربية مرغما، لكن التساؤل الذي يطرح نفسه هل التدخل العسكري الغربي في ليبيا كان فعلا لحماية الشعب الليبي أم أن هناك أهداف خفية وراء هذا التدخل؟ هذا التساؤل له معنى بالنظر إلى التاريخ الأسود للتدخلات الخارجية ولكن أيضا نظرا إلى سياسات الدول المتدخلة التي لطالما استفادة من الأنظمة الفاسدة في الدول العربية من خلال الابتزاز و المساومة، هذا ما سوف نحاول الإجابة عليه في المبحث التالي.

المبحث الثالث: الدوافع الحقيقية للتدخل العسكري في ليبيا

بعد التطرق إلى مبررات التدخل العسكري في ليبيا والتي مثلت أيضا حسب الدول الغربية الدوافع الكامنة وزراء التدخل العسكري، سوف نحاول في هذا المبحث الوقوف على الدوافع الحقيقية الغير معلنة التي جعلت الدول الغربية تتخذ خيار العمل العسكري في ليبيا، وذالك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: توجهات القذافي المعادية للغرب

ما يفسر سرعت اتخاذ قرار التدخل العسكري في ليبيا هو سياسات نظام القذافي التي غالبا ما كانت ضد الدول الغربية وضد الإمبريالية و الاستعمار، حيث عمل معمر القذافي من خلال العوائد النفطية على دعم الحركات التحررية والانفصالية في العالم، وهو ما جعل ليبيا في نظر الدول الغربية، دولة "مارقة" و "إرهابية" حيث أطلق نظام القذافي حملات مساندة للحركات الثورية والشيوعية و الانفصالية في أمريكا اللاتينية و في آسيا (بنغلاديش الفيليبين)، كما عمل على توفير الرعاية لأكثر من 30 حركة "إرهابية" وثورية بين عامي 1970 و 1993[1].

فالسياسة الخارجية الليبية المعادية للغرب في عهد نظام القذافي يمكن ملاحظتها من خلال التحالف الليبي السوفيتي إبان الحرب الباردة و هو ما تجسد أساسا في البرنامج النووي الليبي أين شاركت شركة "اتومنيرغو اكسبورت" **(Atomenergo export)** في إنشاء مفاعل مركز تاجوراء للأبحاث النووية من طراز **ART-1** في 1981،[2] لكن على الرغم من تعزيز العلاقات السوفياتية الليبية لم يكن هناك أي انسجام إيديولوجي بين موسكو وطرابلس، كان هناك ما يمكن وصفه بنوع من التضامن المبهم القائم على أساس مناهضة الاستعمار والإمبريالية، ومعاداة الصهيونية ودعم الاشتراكية والتغيير الثوري[3]، هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تصف بأن ليبيا دولة إرهابية خارجة عن القانون كما فرضت أمريكا العديد من العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب، وما لبث العداء الليبي الأمريكي حتى تأزم الوضع أكثر بعد حاثة لوكربي 1988 أين تم تفجير طائرة أمريكية فوق بلدة لوكربي الاسكتلندية راح ضحيتها 209 شخص،اتهم فيها بضلوع مسؤولين ليبين لكن القذافي فرض تسليمهم هو ما أدى إلى فرض عقوبات اقتصادية قاسية على ليبيا إلا أن بعد مفاوضات أمريكية

---

[1] - Luis Martinez, **Violence de la rente pétrolière: Algérie- Irak- Libye,**(Paris: Les presses Sciences-Po, 2010) ,p.70.

[2]- وين بوون، (ترجمة:دون ذكر اسم المترجم)، **ليبيا وانتشار أسلحة الأسلحة النووية** ، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008)، ص ص.49.50.

[3]– نفس المرجع، ص.27.

بريطانية ليبية عام 1998 قام القذافي بتسليم المتهمين وهو ما أدى إلى رفع العقوبات عام 1999، ولكن مع التخلي على برنامجه النووي الذي كان يدخل ضمن المفاوضات السرية التي جرت بين البلدين[1] ومن هنا بدأت علاقات جديدة بين أمريكا وليبيا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أين ندد القذافي بالعمليات الإرهابية، "حسب رأينا المتواضع فإن نتائج المفاوضات السرية بين الولايات المتحدة وليبيا أضر كثيرا بالعلاقات الليبية الروسية وهو ما كان له أثر في عدم استعمال روسيا لحق النقض في ليبيا" ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل أصبحت أمريكا تثق فيه؟ بالطبع الإجابة سوف تكون لا، فالولايات المتحدة الأمريكية تدرك تماما بأن القذافي رغم تعاونه إلا أنه يبقى العدو الأول لها في المنطقة العربية وفي إفريقيا خاصة من خلال التوجهات والمبادرات التي ظل يتخذها فيما يخص محاربة الإمبريالية وفي هذا الصدد نذكر مبادرة تجمع دول الصحراء والساحل في فيفري 1998، هدفه منع القوى العالمية من تشكيل خريطة إفريقيا في ظل العولمة، مبادرة الإتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى تبني فكرة الولايات المتحدة الإفريقية عام 1999 على نهج مشروع كوامي نكروما(**Kwame Nkrumah**)* ، كما عبر القذافي في الكثير من الأحيان على أن الوجود الفرنسي في غرب ووسط إفريقيا يشكل عقبة حقيقية أمام تحقيق التكامل بين الدول الإفريقية، كما يمكن ملاحظة عداء القذافي للغرب من خلال مثال التشاد أين دخل القذافي في صراع مع هذه الأخيرة حليفة فرنسا بسبب قطاع أوزوا وهو ما يشكل تهديدا لنفوذ فرنسا في إفريقيا.[2]

انطلاقا مما سبق نستنتج بأن كل هذه الأحداث التاريخية والتوجهات الليبية المعادية للغرب، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تنظر إلى التدخل العسكري في ليبيا بمثابة الفرصة المناسبة للانتهاء تماما من مشكلة القذافي وتوجهاته على الرغم من أن هذا الأخير كان قد غير من توجهاته ابتداء من عام 2000. أما فيما يخص الدافع الحقيقي الذي حمس فرنسا للتدخل العسكري في ليبيا فيمكن حصرها في النقاط التالية:[3]

- لفرنسا حسابات تاريخية مع القذافي تريد تصفيتها لاسيما فيما يتعلق بالإرهاب والحرب مع تشاد حول شريط" أوزو" تدخلت فرنسا حينها لنصرة حليفها التشادي.

1– نفس المرجع، ص.102.

*– كوامي نكروما(1907–1972) هو من المناضلين الأفارقة الأوائل ضد الاستعمار وكان أول رئيس لغانا بين عامي 1960–1966 قدم مشروع مهم تتلخص أفكاره في ضرورة إقامة الوحدة التامة بين الدول الإفريقية.

2 - Nguirane Cheikh, "Stories behind the western-led humanitarian intervention in Libya: A critical analysis", **African Journal of Political Science and International Relations,** vol.07,N°3,June 2013, P.158.

3– عبد النور بن عنتر، "المواقف الدولية من الثورة الليبية"، في:
http://studies.aljazeera.net/reports/2011/20117223266875954.htm (27/05/2014).

- عارض القذافي بشدة لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، ومحاولته حشد الدول العربية ضده بدعوى أنه يفصل عرب إفريقيا عن بقية القارة مما أثار حفيظة فرنسا.
- كما أن سياسة ليبيا في إفريقيا تقوض، عن قصد أو غير قصد، نفوذ فرنسا في القارة السمراء، مما جعل منها منافسا للوجود الفرنسي هناك؛ حيث إن تمويل القذافي لبعض الاستثمارات في إفريقيا كتمويله للقمر الصناعي الإفريقي للاتصالات المدنية.

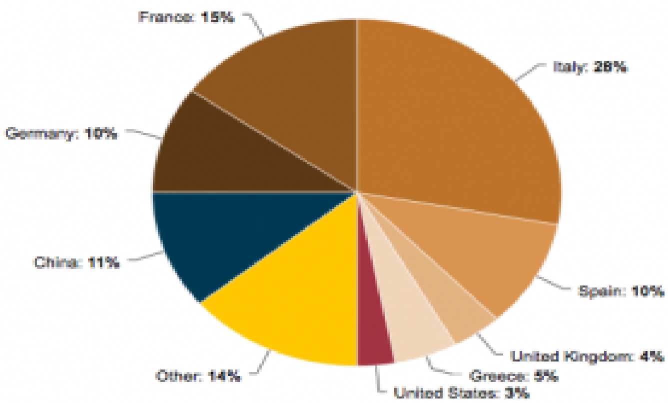
هذا ما يجعلنا أساسا نلاحظ لماذا فرنسا كانت أول المتحمسين للتدخل العسكري في ليبيا ليس لحماية الشعب الليبي وإنما للقضاء على القذافي الذي دائما ما كان يمثل لها عقبة أمام مصالحها ونفوذها الحيوي في إفريقيا، وكما نعلم فإن معظم الأنظمة الإفريقية هي مباركة من فرنسا وتابعة لها سياسيا واقتصاديا هذا ما جعل القذافي من خلال دعمه للكثير من الانقلابات في إفريقيا(دارفور السودان، التشاد) ولكن أيضا من خلال دعواته المتكررة لقيام وحدة إفريقية يمثل عقبة حقيقية أمام فرنسا، وهذا ما يجعلنا نستنتج بأن فرنسا وفرنسا فقط هي التي دعمت مشروع قرار التدخل العسكري في ليبيا بامتياز.

المطلب الثاني:الحفاظ على أمن الطاقة

إذا كان التدخل العسكري في ليبيا له دوافع إنسانية كما أدعى الغرب وكان وفق مبررات أخلاقية و قانونية. فإن هناك دوافع حقيقية غير معلنة كانت وراء تحمس الدول الغربية للتدخل العسكري في ليبيا، بالإضافة إلى توجهات القذافي العدائية للغرب هناك عامل مهم ومحوري يتمثل أساسا في أمن الطاقة(النفط والغاز)، خاصة عندما نتذكر بأن ليبيا تمتلك أكبر احتياطي نفط في إفريقيا بحوالي 47.1 مليار برميل كما يمتع النفط الليبي بميزة نسبية من حيث الجودة العالية الناتجة عن انخفاض نسبة الكبريت وهو ما يجعله سهل التكرير كما تكون أسعاره مرتفعة، بالإضافة انخفاض تكلفة الاستخراج والتصدير بسبب قربه من الأسواق الأوروبية، وتعد ليبيا رابع بلد إفريقي من حيث احتياطات الغاز عام 2012 بحوالي 52.8 ترليون **قدم** مكعب من الغاز الطبيعي.[1]

من هنا يتجلى لنا أهمية ليبيا في إستراتيجيات الدول الكبرى، لكن الأمور تبدوا غامضة فما ما علاقة أمن الطاقة؟ وما الذي يدفع الدول الأوروبية للتدخل العسكري في ليبيا؟ خاصة إذا علمنا بأن 85% من الصادرات الليبية من النفط كانت تتجه نحو أوروبا(انظر الشكل رقم:07 ☜)

<u>الشكل رقم07</u>: وجهة صادرات النفط الليبية



Source: International Energy Agency, 2010 statistics, op.cit

وما يزيد الأمر غموضا هو أنه أكبر الشركات النفطية العاملة في أوروبا هي شركات أوروبية على سبيل المثال شركة إيني (Eni) الإيطالية تعتبر أكبر شركة منتجة للنفط في ليبيا بحوالي 550 ألف برميل في اليوم أي تساهم بنسبة 14% من جمالي الإيرادات الليبية تليها الشركة الأمريكية (Marathon Oil) بنسبة 11% ثم

---

[1] - Energy Information Administration, op.cit

الشركة النمساوية (OMV) بنسبة 10% و الشركة الإسبانية (Repsol) بـ 5%، أما الشركة الفرنسية (Total) بنسبة 2% فقط[1].

لإزالة هذا الغموض وللإجابة على هذه التساؤلات تكمن فيما يلي:

1. تهديدات أمن الطاقة بسبب الأزمة الليبية (ارتفاع أسعار النفط).

يعتبر أمن الطاقة أحد أهم المفاهيم التي ترتكز عليها إستراتيجيات الدول الأوروبية، وهذا ما يتضح جليا من خلال قمة لشبونة للحلف الأطلسي في 18-19 نوفمبر 2010 أين ركزت دول أعضاء الحلف على أمن الطاقة وهذا راجع لتزايد تبعية الدول الأوروبية للنفط والغاز خاصة مع منافسة الدول "الصاعدة" لها مثل الصين والهند، من هنا كان مفهوم أمن الطاقة هو الرئيسي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، حيث يشير هذا المفهوم- في إعلان قمة لشبونة- إلى ضرورة تطوير القدرة على المساهمة في أمن الطاقة بما في ذالك حماية البنية التحتية للطاقة ومناطق عبور النفط يأتي هذا خاصة مع قلق الحلف الأطلسي من تهديدات الإرهاب لإمدادات الطاقة أو عدم الاستقرار السياسي للدول المنتجة للنفط،[2] على هذا الأساس كان الدافع الحقيقي وراء التدخل الأطلسي في ليبيا هو أمن الطاقة لأن الأزمة الليبية أدت إلى انقطاع إمدادات النفط الليبي لأعضاء الحلف ولكن أيضا أدت الأزمة الليبية إلى ارتفاع أسعار النفط إلى 110 دولار عام 2011[3]، حيث بدأ في الارتفاع منذ بدأ ما يسمى بـ "ثورات الربيع العربي".

2. محاولة فرنسا تعزيز نفوذها الاقتصادي في ليبيا.

إن إسرار فرنسا ودفع الحلف الأطلسي للتدخل العسكري في ليبيا يمكن تفسيره من خلال أن هذه الأخيرة لم يكن لديها نفوذ في مجال النفط داخل ليبيا في عهد القذافي، فكما لاحظنا فرنسا كانت متواجدة في ليبيا من خلال شركة Total التي تساهم 2% فقط من إجمالي الإيرادات الليبية، لذا فرنسا من خلال الوقوف إلى جانب الجماعات المسلحة المعارضة للقذافي والدفع بالتدخل العسكري لإسقاط النظام، سوف يؤدي في نهاية المطاف من عقود استخراج النفط ولكن أيضا من عقود إعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب.

---

[1] - Arab Center For Research and Policy Study, "Western Military Intervention and the Future of Libya", in : http://english.dohainstitute.org/release/b87cff40-2a8f-4fdb-8c9c-0dfbc95f408d (28/05/2014).

[2] - Michael Ruhle, NATO and Energy Security, in : https://ip-journal.dgap.org/en/ip-journal/topics/nato-and-energy-security (29/05/2014).

[3] - برنت ...110 دولار بسبب أزمة ليبيا، في:

http://www.skynewsarabia.com/web/article/ (29/05/2014).

المطلب الثالث:ليبيا ما بعد سقوط القذافي

أدى سقوط نظام القذافي بمساعدة غربية من خلال التدخل العسكري للحلف الأطلسي، إلى تحديات أمنية للدولة الليبية لم يسبق لها مثيل، فبعد أن كنا أمام دولة فاشلة بكل المقاييس إبان عهد القذافي، أصبحنا اليوم أمام دولة منهارة تماما بفعل انتشار الأسلحة والصراعات القبلية، وظهور ميليشيات موازية للسلطة المركزية[1] "المتمثلة في المجلس الوطني الإنتقالي"، وهو ما أثر أساسا على أمن دول الجوار خاصة دول مثل النيجر،السودان ومالي "بحكم جوارها مع النيجر" ،هذه التحديات تتمثل أساسا في تحديات أمنية بحتة، قد يجد القارئ بأننا متناقضين في بحثنا لأن سبق وأن تطرقنا إلى أن أهم تحدي يمكن أن تواجهه أي دولة يكمن في غياب العدالة والتنمية ولكن هذا ينطبق على دولة تتمتع بكامل مقومات الدولة، أما في حالة ليبيا فإننا أمام دولة منهارة تماما الأمر الذي يستدعي تحقيق أولا سلطة مركزية والتي لا يمكن أن تكون إلا من خلال وجود أدوات الإكراه الشرعي التي لا تتوفر عليه ليبيا.

أهم التحديات التي تواجه ليبيا هو انتشار الأسلحة وغياب الأمن في أبسط معانيه بالإضافة إلى الصراعات القبلية الباحثة عن السلطة، فعلى سبيل المثال أصبحنا أمام ميليشيات في الشرق الغني بالنفط تدعوا إلى الحكم الذاتي في إقليم برقة في الشرق أين أعلنوا حكومة برقة في نوفمبر 2013، هذا وأصبح المجلس الوطني الانتقالي مرتبطا حسب توجهات أعضائه بالمليشيات المسلحة وبالتالي أصبح المجلس عبارة عن مهزلة سياسية لا معنى لها، هذا بالإضافة إلى الاغتيالات السياسية التي طالت حتى السفير الأمريكي، والمواجهات المسلحة بين الميلشيات المسلحة الموالية للقبائل.[2]

هذا وأدى انهيار الدولة بدوره إلى تداعيات سلبية على الاقتصاد الليبي، حيث توقفت صادرات الغاز إلى إيطاليا لنحو أسبوع بعد مواجهات قبلية في شهر مارس 2013، بصفة عامة يمكن وصف الوضع الليبي لفترة ما بعد القذافي بالكارثة خاصة مع انهيار الدولة وغياب حتى المؤسسة العسكرية، وبالتالي ليبيا أصبحت أمام حرب ميليشيات مسلحة قبلية تبحث عن السيطرة على السلطة، وفي نظرنا يعتبر الوضع الليبي منطقي ولم يكن مفاجئا هذا راجع إلى غياب مؤسسات الدولة التي يتحمل مسؤوليتها القذافي لوحده ولكن أيضا راجع إلى التدخل العسكري في ليبيا بحيث أن الدول المتدخلة لم تعطى أهمية لفترة ما بعد القذافي وهذا ما يجعلنا نستنتج

[1] - Lacher Wolfram, "Libya After Qaddafi : State Foramtion or State Collapse ?", in : http://www.policypointers.org/Page/View/12572 (30/05/2014).

[2] - International Crisis Goup,Holding Libya Together :**Security Challenges After Qaddafi**, Middle East/North Africa Report N°115 ,14 December 2011,p.08.

بأن الدول الغربية من خلالها التدخل العسكري كان هدفها الوحيد إسقاط نظام القذافي وليس حماية الشعب الليبي وإلا كيف نفسر الآن عدم تحرك الدول الغربية لوقف الحرب الأهلية المشتعلة في ليبيا، هذا ما يفسر التخوف الجزائري الذي كان ضد التدخل العسكري في ليبيا خاصة إذا نظرنا إلى التهديدات التي أصبحت دول الجوار الليبي تواجهها بفعل إسقاط نظام القذافي بتلك الطريقة، هذه التهديدات يمكن ذكرها بإيجاز في:[1]

- **تهريب الأسلحة:** أين أصبحت تجارة الأسلحة من عمل الميليشيات الليبية، فبعض التقديرات تشير إلى تهريب حوالي 10 آلاف قطعة سلاح يتم تهريبها إلى دول الجوار خاصة تلك الدول الضعيفة مثل مالي، النيجر، موريتانيا، تونس، أما الجزائر ومصر رغم أن ظاهرة التهريب تشكل خطر على أمنها الوطني إلا أن حجم القدرات العسكرية التي تتوفر عليها البلدين يجعلهما أقل ضررا من الدول المجاورة الأخرى.
- **تنامي ما يسمى "بقاعدة الساحل والصحراء"**: انهيار الدولة الليبية لفترة ما بعد القذافي شكل أرضية خصبة لتنامي قوة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي.
- **تشجيع حركات التمرد:** بفعل انتشار الأسلحة وغياب سلطة مركزية تراقب الحدود أصبحت الدول المجاورة الفاشلة نسبيا كالنيجر، السودان، ومالي بحكم عدم قدرة النيجر على السيطرة على حدودها، أمام محاولات القيام بحركات التمرد في تلك الدول خاصة وأن انتشار الأسلحة أصبح عامل مهم لإمكانية القيام بحركات التمرد، وهو ما تجسد فعلا في شمال ليبيا أين أصبحت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد تطالب بالانفصال التام على مالي ونمت قوة هذه الحركة بفعل الأسلحة المهربة من ليبيا من جهة ولكن أيضا بفعل ارتباط هذه الحركة بجماعة أنصار الدين التي تحارب الحكومة المالية أيضا في إقليم الأزواد.

إن حالة انهيار الدولة في ليبيا من خلال غياب مؤسسات الدولة وغياب السلطة مع انتشار الأسلحة، يشير إلى أنه مبدئيا لا يمكن إعادة بناء الدولة الليبية لا من خلال الأفكار الليبرالية والديمقراطية ولا من خلال عقد اجتماعي وإنما إعادة بناء الدولة الليبية يكون أولا من خلال إتحاد مجموعة من القبائل أو الميلشيات المسلحة ، بحيث تكون حجم قوتها أكبر من باقي الميلشيات الأخرى مما يجعلها تفرض الأمن داخل ليبيا، وعليه تكون الأرضية المناسبة للحوار والمصالحة القائمة على مبدأ العدالة بين مختلف الجماعات، أما غير ذالك فإن ليبيا ستكون أمام حرب أهلية وهو أمر غير مستبعد خاصة في ظل الصراع على النفط، وحتى سيناريو دولة فدرالية الذي هو أهون من الحرب الأهلية، لا يمكن أن يتجسد لأنه يطرح إشكالية كيفية الاستفادة من النفط، فمن غير منطقي أن تجيب جماعات مسلحة متناحرة على هذه الإشكالية من خلال التفاوض.

[1] - شريفة كلاع، مرجع سابق، ص.ص.79.78.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث:

لقد كانت انتفاضة الشعب الليبي في 17 فيفري 2011 تعبيرا واضحا عن حالة الفشل التي آلت إليه الدولة الليبية طيلة العقود الماضية هذا الفشل يمكن ملاحظته من خلال العديد من المؤشرات الدالة على ذالك أبرزها غياب مؤسسات الدولة انتشار ظاهرة الفقر والبطالة مع تدني مستوى المعيشة على كافة الأصعدة وهي الظواهر التي يمكن ملاحظتها في أكثر من بلد عربي.

فشل الدولة الليبية كان نتيجة لعدة عوامل أهمها الاستبداد السياسي والظلم الممارس من قبل نظام القذافي طيلة حكمه ولكن أيضا استفحال ظاهرة الفساد وغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية، هذا ما جعل انتفاضة الشعب الليبي ضد النظام القائم تكون منطقية ومتوقعة، وهي الانتفاضة التي تحولت إلى نزاع مسلح بين الطرفين.

وجدت الدول الغربية في ليبيا الدولة الفاشلة التي يمكن من خلالها تبرير تدخلها العسكري لاعتبارات إنسانية ، وهو ما كان فعلا مبرر إنسانيا خاصة عند النظر إلى الانتهاكات التي ارتكبها نظام القذافي ضد شعبه، وقانونيا بعد إصدار مجلس الأمن قرار التدخل العسكري في ضوء مسؤولية الحماية، لكن أيضا هذا التدخل كان مبررا بصفة جلية بعدما فوضت جامعة الدول العربية مجلس الأمن باتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بحماية الشعب الليبي.

تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا وإن وجد المبررات الكافية إلا أن تدخله لم يكن بدافع حماية الشعب الليبي وإنما بدوافع سياسية واقتصادية بحتة يهدف أعضائه لحماية أمن الطاقة وأيضا لإسقاط نظام القذافي الذي لطالما كان يمثل خطرا على الدول الغربية وعلى فرنسا بصفة خاصة، وما يفسر ذالك هو حالة انهيار الدولة الليبية بفعل تدخل حلف الأطلسي و إسقاط نظام القذافي، و هو ما يجعلنا نتساءل أين مسؤولية الحامية التي تنادي بإعادة بناء الدولة وترسيخ الديمقراطية .

الأزمة الليبية وتدخل الحلف الأطلسي جاءت لتعكس حالة الدول العربية، كما أنها لم تأتي لتبرير فكرة المؤامرات الخارجية، بل جاءت لتبرز بأنه لا يمكن تحقيق أمن الدولة ولا حتى أمن النظام في ظل غياب العدالة وانتشار الفساد، وإنما أمن الدولة بصفة عامة وفي المنطقة العربية يتحقق من خلال بناء نظام لا يهم نوعه و إنما نظام قادر على تحقيق العدالة بين مختلف الجماعات المكونة للمجتمع.

خاتمـة

خـاتـــمة

ما يمكن التوصل إليه في ختام دراستنا، هو أنه مع نهاية الحرب الباردة أصبحنا أمام مجموعة المفاهيم الجديدة المرتبطة أساسا بعولمة حقوق الإنسان، ومن بين أهم المفاهيم التي أصبحت تثير جدلا في العلاقات الدولية نجد مفهومي الدولة الفاشلة والتدخل الإنساني اللذان جاءا كأحد أهم المبررات التي بشأنها إضفاء الشرعية على توجهات الدول الغربية اتجاه بقية العالم بصفة عامة واتجاه الدول العربية بصفة خاصة، فبلورة مفهوم الدولة الفاشلة جاء ليصف انتهاكات حقوق الإنسان وغياب أمن المواطن في تلك الدول ولكن أيضا لإبراز بأن أكبر تهديد يواجهه العالم يكمن في فشل الدولة أين تصبح مصدر مغذي لتهديد أمن الإنسان و أيضا مصدرا لتهديد السلم والأمن الدوليين وهو ما يستدعي ضرورة التدخل الإنساني.

الدولة الفاشلة في أبسط معانيها هي تلك الدول التي تكون عاجزة أو ليست لها القدرة على توفير السلع الأساسية لمواطنيها وغير قادرة على تحقيق العدالة في أبسط معانيها كما أن حكومتها تكون فاقدة للشرعية وهو ما يجعلها أساسا تعاني من انعدام الاستقرار وتدخل في نزاعات داخلية تهدد أمن وسلامة المواطنين، وهذا ما يمكن ملاحظته في المنطقة العربية أين تعيش الدولة العربية حالة الفشل على جميع الأصعدة ومن المؤشرات الدالة على ذالك انتشار الفساد، الفقر، البطالة وغياب العدالة في أبسط معانيها، لتأتي الانتفاضات الشعبية التي شهدتها ومازالت تشهدها معظم الدول العربية، كتعبير عن حالة العجز والانسداد التي تعرفه الأقطار العربية أما أسباب هذه الانتفاضات وهذا الفشل، فهو مرتبط أساسا بعاملين أساسين الفقر والبطالة من جهة وغياب العدالة بسبب استبداد السلطة من جهة أخرى، كما ينبغي التأكيد بأن عامل الفقر والبطالة يكون سببا في فشل الدولة فقط إذا كان ناتج عن غياب العدالة.

تداعيات الفشل في الدولة العربية لم يؤدي فقط إلى انتهاك حقوق مواطنيها وتدهور الأحوال المعيشية وإنما هذا الفشل أصبح يمثل تهديدا لبقاء الدولة واستمرارها أين أصبحت الدول الغربية من خلال استخدام الحماية الدولية لحقوق الإنسان تستغل حالة الفشل في المنطقة العربية لتحقيق أهدافها السياسية وما يزيد الوضع تأزما هو أن مشكلة فشل الدولة العربية أصبحت ورقة رابحة في يد الدول الغربية من خلال استغلال الطبقات المحرومة في تلك الدول أو مساومة حكوماتها الاستبدادية التسلطية من خلال مفاهيم حقوق الإنسان والتدخل الإنساني.

من هنا يأتي مفهوم التدخل الإنساني الذي أصبح أحد أهم الآليات في يد الغرب التي تمكنهم من خلالها تحقيق أهدافهم ومصالحهم في المنطقة العربية حتى و إن كان مفهوم التدخل الإنساني يعبر عن قيمة إنسانية

هدفها حماية الإنسان، فعولمة حقوق الإنسان أدى إلى انحصار مفهوم السيادة المطلقة و مبدأ عدم التدخل أمام مفهوم السيادة النسبية ومبدأ التدخل الأجنبي لحماية الإنسانية، خاصة مع بروز ظاهرة فشل الدولة في أكثر من دولة وما تولد عنه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وهو الأمر الذي استدعى إلى إجازة التدخل باسم حقوق الإنسان في إطار هيئة الأمم المتحدة أين أصبح شرعيا خاصة مع ارتباط معظم الدول بالمواثيق الخاصة بحماية حقوق الإنسان ولكن أيضا بعد ربط مجلس الأمن بين حقوق الإنسان السلم والأمن الدوليين في إطار التهديدات الأمنية الجديدة.

رغم إقرار الأمم المتحدة بشرعية التدخل الإنساني إلا أنه مازال موضوع جدل بين الفقهاء والسياسيين خاصة إذا ما اقتصر هذا التدخل على القوة العسكرية أو كان خارج الأمم المتحدة، لكن رغم هذا الجدل يبقى ما هو مؤكد هو أن التدخل الإنساني عبارة عن غطاء إيديولوجي لتحقيق مصالح الدول الكبرى و لانتهاك سيادة الدول الضعيفة ومساومة حكوماتها، هذا ما جعل التدخل الإنساني يفشل في تحقيق أهدافه المعلنة في الكثير من الأحيان.

إذا كانت مفاهيم مثل التدخل الإنساني وحقوق الإنسان عبارة عن إيديولوجية غربية و ورقة رابحة في يد الدول الغربية لتحقيق مصالحها وأطماعها فإن الدولة الفاشلة مثلت البيئة الملائمة والمناسبة لتبرير وإضفاء نوع من الشرعية أخلاقيا على هذه التدخلات الأجنبية.

هذا ما يمكن ملاحظته من خلال دراسة حالة ليبيا أين جاءت الانتفاضة الشعبية في 17 فيفري 2011 لتعبر عن حالة الفشل التي تعاني منه الدولة الليبية ومن المؤشرات الدالة على هذا الفشل يتمثل في غياب المؤسسات، الانقسام الاجتماعي، انتشار ظاهرة الفقر، البطالة والحرمان في بلد غني بالثروات الطبيعية مع عدد سكان لا يتجاوز سبعة ملايين نسمة، ويرجع فشل الدولة الليبية أساسا ليس فقط إلى غياب الديمقراطية في ظل النظام الاستبدادي وتسلط معمر القذافي طيلة أربع عقود ولكن أيضا إلى استفحال الفساد في ظل غياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية، من هنا وجدت الدول الغربية في انتفاضة الشعب الليبي مع فشل الدولة الفرصة المناسبة التي يمكن من خلالها تبرير تدخلها العسكري وانتهاك سيادة الدولة الليبية وهو التدخل العسكري الذي كان فعلا مبررا أخلاقيا وقانونيا وحتى سياسيا بالنظر لإلحاح المجلس الانتقالي والجامعة العربية على ضرورة التدخل العسكري، ومنه كان تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا في إطار مسؤولية الحماية والذي انتهى بسقوط القذافي.

خــاتـــمة

ما يمكن استنتاجه من تدخل حلف الأطلسي في ليبيا هو أنه لم يكن بدافع حماية الشعب الليبي في ضوء مسؤولية الحماية، وإنما كان بدوافع سياسية اقتصادية أين هدفت الدول الغربية إلى إسقاط نظام القذافي الذي لطالما كان يمثل تهديدا على مصالح الدول الغربية وخاصة فرنسا، كما هدفت إلى المحافظة على أمن الطاقة بالنظر إلى حجم الاحتياطي الكبير التي تتمتع به ليبيا من النفط والغاز الطبيعي والصخري، و بما أن أهداف التدخل العسكري لم تكن إنسانية أخلاقية، كانت عواقبه وخيمة فهو من جهة أدى إلى إسقاط النظام الليبي ولكن أيضا أدى هذا التدخل إلى انهيار الدولة الليبية بسبب انتشار الميليشيات المسلحة في ظل غياب سلطة مركزية قادرة على امتلاك وسائل القهر الشرعي، وهو الانهيار الذي كانت تداعياته الأمنية خطيرة على دول الجوار.

حالة الانهيار و"ليس الفشل" التي تعيشها الدولة الليبية اليوم تشير إلى أن حل الانتخابات الديمقراطية أو أفكار العقد الاجتماعي بعيد جدا، فالحل المبدئي لإعادة بناء الدولة يكمن أولا في ضرورة إتحاد مجموعة من الميليشيات أو القبائل ، تكوّن قوة أكبر من الجماعات المسلحة المتبقية في الساحة الليبية وهو ما يجعلها قادرة على فرض الأمن على الأقل، ومن ثم وجب الحديث عن المصالحة الوطنية والحوار ، ما عاد هذا الحل نكون أمام حرب أهلية قبلية عنوانها السيطرة على الموارد الطبيعية.

فشل الدولة الليبية وما نتج عنه من تدخل عسكري أجنبي جاءت لتعكس حالة المنطقة العربية المزرية التي مازالت تعاني من الاستبداد السياسي و غياب العدالة من جهة و تدخل الدول الأجنبية من جهة أخرى، ولكن أيضا جاءت لتعكس المصادر الرئيسية المغذية لتهديدات الأمن العربي.

ما يمكن استنتاجه من الأزمة الليبية هو أنه كلما ارتفعت مؤشرات الفشل كلما كانت الدول العربية في خطر التدخلات الأجنبية تحت غطاء حماية حقوق الإنسان أو ما عاد ذالك تصبح الحكومات العربية تحت رحمة الدول الغربية التي تعمل على مساومتها في العديد من القضايا.

كما أن الأزمة الليبية و الانتفاضات الشعبية التي تعيشها المنطقة العربية، لم تأتي لتبرير مقولة المؤامرات الخارجية وإن كانت هذه الأخيرة موجودة منذ القدم و إنما جاءت هذه الانتفاضات لتبرز بأنه لا يمكن الحديث على أمن الدولة ولا على أمن النظام الحاكم في ظل غياب العدالة وانتشار الفساد.

الملاحق

الملحق الأول

قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته غير العادية بتاريخ 2011/03/12
بشأن

تداعيات الأحداث الجارية في ليبيا والموقف العربي

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة بتاريخ 2011/3/12 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة،

- وبعد التداول فيما آلت إليه الأوضاع الخطيرة في ليبيا وتداعياتها، وما ترتكبه السلطات الليبية من جرائم وانتهاكات ضد أبناء الشعب الليبي، وخاصة إقدامها على استخدام الطيران الحربي والمدافع والأسلحة الثقيلة ضد المواطنين،
- وإذ يأخذ علماً بالمشاورات والاتصالات الجارية في مجلس الأمن وبالمواقف الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي،
- وإذ يأخذ في الاعتبار تعيين الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثاً رفيع المستوى لمتابعة المشاكل الإنسانية في ليبيا،
- وإذ يؤكد على ما جاء في قراره رقم 7298 بتاريخ 2011/3/2 وكذلك بالبيان الصادر عن مجلس الجامعة بتاريخ 2011/2/22 ،
- وإذ يؤكد على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني والمطالبة بوقف الجرائم تجاه الشعب الليبي وإنهاء القتال، وسحب قوات السلطات الليبية من المدن والمناطق التي دخلتها عنوة، وضمان حق الشعب الليبي في تحقيق مطالبه وبناء مستقبله ومؤسساته في إطار ديمقراطي،
- وإذ يذكر بالتزامه بالحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وكذلك السلم الأهلي وضمان سلامة وأمن المواطنين الليبيين والوحدة الوطنية للشعب الليبي واستقلاله وسيادته على أرضه ورفضه لكافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا، والتأكيد على أن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء هذه الأزمة سيؤدي إلى التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية الليبية،

يقــرر

1- الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي فوريا، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن المتعرضة للقصف، كإجراءات وقائية تسمح بتوفير الحماية لأبناء الشعب الليبي والمقيمين في ليبيا من مختلف الجنسيات، مع مراعاة السيادة والسلامة الإقليمية لدول الجوار.

2- التعاون والتواصل مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي وتوفير الدعم العاجل والمستمر للشعب الليبي وتوفير الحماية اللازمة له إزاء ما يتعرض له من انتهاكات جسيمة وجرائم خطيرة من جانب السلطات الليبية الأمر الذي يفقدها الشرعية.

3- تجديد الدعوة للدول الأعضاء والدول الصديقة والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبي ومساندته في هذه الفترة الحرجة من تاريخه عبر مختلف القنوات وتوجيه الشكر للدول والهيئات التي تقوم بتقديم مثل هذه المساعدات العاجلة، وكذلك للدول التي تساهم في إجلاء المواطنين العرب الذين يرغبون في مغادرة ليبيا.

4- مواصلة التنسيق إزاء الموقف في ليبيا مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك مع الاتحاد الأوروبي.

(ق: رقم 7360 – د.غ.ع – 2011/3/12)

الملحق الثانى[1]*

S/RES/1970 (2011)*

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
26 February 2011

القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٤٩١، المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء الوضع في الجماهيرية العربية الليبية ويدين العنف واستخدام القوة ضد المدنيين،

وإذ يشجب الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك قمع المتظاهرين المسالمين، وإذ يعرب عن قلقه العميق لمقتل المدنيين ويرفض رفضا قاطعا التحريض من أعلى مستويات الحكومة الليبية على أعمال العدوان والعنف ضد المدنيين،

وإذ يرحب بإدانة الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي يجري ارتكابها في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يحيط علما بالرسالة التي وجهها الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١،

وإذ يرحب أيضاً بقرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/RES/S-15/1 المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، بما في ذلك قراره إيفاد لجنة دولية مستقلة على وجه الاستعجال للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان المزعوم ارتكابها في الجماهيرية العربية الليبية، وذلك للوقوف على حقائق وظروف وقوع تلك الانتهاكات والجرائم المرتكبة وتحديد هوية الضالعين فيها، حيثما أمكن،

* أعيد إصدارها مرة أخرى لأسباب فنية (١٠ آذار/مارس ٢٠١١).

11-24556* (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

[1]* تم اقتباس فقط لجزء الأول من القرار الذي يظهر ما هي أهم الإجراءات المتخذة، أما بقية القرار يركز على شرح تلك الإجراءات المتخذة.

وإذ يعتبر أن الهجمات الممنهجة الواسعة النطاق التي تُشن حالياً في الجماهيرية العربية الليبية ضد السكان المدنيين قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية،

وإذ يعرب عن قلقه من معاناة اللاجئين الذين اضطروا للفرار من العنف الحاصل في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يعرب أيضا عن قلقه من الأنباء التي تفيد بوجود نقص في الإمدادات الطبية اللازمة لعلاج الجرحى،

وإذ يذكِّر بمسؤولية السلطات الليبية عن توفير الحماية لسكانها،

وإذ يشدد على ضرورة احترام حريتي التجمع السلمي والتعبير، بما في ذلك حرية وسائل الإعلام،

وإذ يؤكد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الهجمات الموجهة ضد المدنيين، ويشمل ذلك القوات الخاضعة لسيطرهم،

وإذ يشير إلى المادة ١٦ من نظام روما الأساسي التي تقتضي أنه لا يجوز للمحكمة الجنائية الدولية البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة لمدة اثني عشر شهرا بناء على طلب يقدمه مجلس الأمن لهذه الغاية،

وإذ يعرب عن قلقه على سلامة الرعايا الأجانب وحقوقهم في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة الجماهيرية العربية الليبية وسلامة أراضيها ووحدها الوطنية،

وإذ يدرك مسؤوليته الرئيسية في مجال صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويتخذ تدابير بموجب المادة ٤١ منه،

١ - **يطالب** بوقف العنف فورا ويدعو إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بتلبية المطالب المشروعة للسكان؛

٢ - **يهيب** بالسلطات الليبية القيام بما يلي:

(أ) التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والسماح بدخول مراقبي حقوق الإنسان الدوليين البلاد فوراً؛

(ب) ضمان سلامة جميع الرعايا الأجانب وأموالهم وتسهيل رحيل من يرغبون منهم في مغادرة البلاد؛

(ج) ضمان مرور الإمدادات الإنسانية والطبية ووكالات الإغاثة الإنسانية وعمالها، مرورا آمنا إلى داخل البلد؛

(د) القيام فورا برفع القيود المفروضة على وسائط الإعلام بجميع أشكالها؛

٣ - يطلب إلى جميع الدول الأعضاء التعاون، قدر الإمكان، في إجلاء الرعايا الأجانب الراغبين في مغادرة البلد؛

إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية

٤ - **يقرر** إحالة الوضع القائم في الجماهيرية العربية الليبية منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية؛

٥ - **يقرر** أن تتعاون السلطات الليبية تعاوناً كاملا مع المحكمة ومع المدعي العام وتقدم لهما ما يلزمهما من مساعدة عملا بمقتضيات هذا القرار، وإذ يسلم بأن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي لا يقع عليها أي التزام بموجب ذلك النظام، يحث جميع الدول والمنظمات الإقليمية وسائر المنظمات الدولية المهتمة بالأمر على التعاون التام مع المحكمة والمدعي العام؛

٦ - **يقرر** أن الرعايا، أو المسؤولين الحاليين أو السابقين، أو الأفراد القادمين من دولة خارج الجماهيرية العربية الليبية وليست طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يخضعون للولاية القضائية الحصرية لتلك الدولة في جميع ما يُزعم وقوعه من تصرفات أو أعمال تقصير ناجمة عن العمليات التي ينشئها أو يأذن بها مجلس الأمن في الجماهيرية العربية الليبية أو تكون متصلة بها، ما لم تتنازل الدولة صراحة عن تلك الولاية القضائية الحصرية؛

٧ - **يدعو** المدعي العام إلى إفادة المجلس بالإجراءات المتخذة عملا بهذا القرار في غضون شهرين من اتخاذه ومرة كل ستة أشهر بعد ذلك؛

الملحق الثالث[1]*

S/RES/1973 (2011)

الأمـم المتحـدة

مجلس الأمن

Distr.: General
17 March 2011

القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٤٩٨، المعقودة في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١،

وإذ يعرب عن استيائه لعدم امتثال السلطات الليبية للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)،

وإذ يعرب عن القلق البالغ إزاء تدهور الوضع وتصاعد العنف والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين،

وإذ يكرر تأكيد مسؤولية السلطات الليبية عن حماية السكان الليبيين **وإذ يؤكد من جديد** أن أطراف النزاعات المسلحة تتحمل المسؤولية الأساسية عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة حماية المدنيين،

وإذ يدين الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري والتعذيب، والإعدام بإجراءات موجزة،

وإذ يدين كذلك أعمال العنف والتخويف التي ترتكبها السلطات الليبية ضد الصحافيين والعاملين في وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بهم **وإذ يحث** هذه السلطات على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي على النحو المبين في القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)،

وإذ يرى أن الهجمات الممنهجة الواسعة النطاق التي تُشن حاليا في الجماهيرية العربية الليبية على السكان المدنيين قد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية،

وإذ يشير إلى الفقرة ٢٦ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) التي أعرب فيها المجلس عن استعداده للنظر في اتخاذ تدابير مناسبة أخرى، حسب الاقتضاء، لتيسير ودعم عودة

11-26837 (A)

[1]* تم اقتباس فقط لجزء الأول من القرار الذي يظهر ما هي أهم الإجراءات المتخذة، أما بقية القرار يركز على شرح تلك الإجراءات المتخذة.

الوكالات الإنسانية إلى الجماهيرية العربية الليبية وتزويد هذه الأخيرة بالمساعدة الإنسانية وما يتصل بها من أشكال العون الأخرى،

وإذ يعرب عن تصميمه على كفالة حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين وضمان مرور إمدادات الإغاثة الإنسانية بسرعة وبدون عوائق وتأمين سلامة العاملين في المجال الإنساني،

وإذ يشير إلى إدانة جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت ولا تزال ترتكب في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يحيط علما بالبيان الختامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١١، وببيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١١ الذي أنشئت بموجبه لجنة مخصصة رفيعة المستوى معنية بليبيا،

وإذ يحيط علما أيضا بقرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ١٢ آذار/مارس ٢٠١١ الدعوة إلى فرض منطقة لحظر الطيران على الطائرات العسكرية الليبية وإنشاء مناطق آمنة في الأماكن المعرّضة للقصف وذلك كإجراء وقائي يتيح حماية الشعب الليبي والرعايا الأجانب المقيمين في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يحيط علما كذلك بالنداء الذي وجّهه الأمين العام في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١ من أجل وقف فوري لإطلاق النار،

وإذ يشير إلى قراره إحالة الوضع القائم في الجماهيرية العربية الليبية منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، **وإذ يشدد** على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الهجمات التي تستهدف السكان المدنيين، بما فيها الهجمات الجوية والبحرية، أو المشاركين فيها،

وإذ يكرر تأكيد قلقه إزاء معاناة اللاجئين والعمال الأجانب الذين اضطروا للفرار من العنف الحاصل في الجماهيرية العربية الليبية، **وإذ يرحب** باستجابة الدول المجاورة، وبالخصوص تونس ومصر، لتلبية احتياجات أولئك اللاجئين والعمال الأجانب، **وإذ يدعو** المجتمع الدولي إلى دعم تلك الجهود،

وإذ يعرب عن استيائه لاستمرار السلطات الليبية في استخدام المرتزقة،

وإذ يرى أن فرض حظر على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي للجماهيرية العربية الليبية يشكّل عنصرا هاماً في حماية المدنيين وسلامة إيصال المساعدة الإنسانية وخطوة حاسمة في سبيل وقف الأعمال العدائية في ليبيا،

وإذ يعرب عن قلقه أيضا على سلامة الرعايا الأجانب وحقوقهم في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يرحب بتعيين الأمين العام للسيد عبد الإله محمد الخطيب مبعوثا خاصا له إلى ليبيا، وإذ يدعم الجهود التي يبذلها من أجل إيجاد حل دائم وسلمي للأزمة في الجماهيرية العربية الليبية،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة الجماهيرية العربية الليبية واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية،

وإذ يقرر أن الحالة في الجماهيرية العربية الليبية ما زالت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يطالب** بالإرساء الفوري لوقف إطلاق النار والإنهاء التام للعنف ولجميع الهجمات على المدنيين وللاعتداءات المرتكبة في حقهم؛

٢ - **يشدد** على الحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل إيجاد حل للأزمة يستجيب للمطالب المشروعة للشعب الليبي **ويحيط** علما بقرار الأمين العام إرسال مبعوثه الخاص إلى ليبيا وبقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إرسال لجنته المخصصة الرفيعة المستوى إلى ليبيا بهدف تيسير إجراء حوار يفضي إلى الإصلاحات السياسية اللازمة لإيجاد حل سلمي دائم؛

٣ - **يطالب** السلطات الليبية بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وباتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وتلبية احتياجاتهم الأساسية، وضمان مرور إمدادات المساعدة الإنسانية بسرعة وبدون عراقيل؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية:

أ. <u>الموسوعات و القواميس</u>

1. ألكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة.** (الجزء الأول والثاني)، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (دون سنة النشر).
2. تيرنس بول، (ترجمة: مى السيد مقلد)، **موسوعة كمبريدج للتاريخ: الفكر السياسي في القرن العشرين.** القاهرة: المركز القومي للترجمة، مج 02، 2010.
3. غراهام إيفانز ، جبفري نوينهام ، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية.** الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث ، 2007.

ب. <u>الكتب</u>

4. إدريس بوكرا، **مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر.** الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.
5. البدوي إبراهيم ، المقدسي سمير ، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي.** لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2011.
6. الكواكبي عبد الرحمن ،**طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد.** القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2011.
7. المناوي رمزي ، **رجل من جهنم**.القاهرة :دار الكتاب العربي ،2010.
8. الصديقي سعيد ، **حقوق الإنسان وحدود السيادة الوطنية.** منشورة في: **السيادة والسلطة:الأفاق الوطنية والحدود العالمية**.لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
9. القذافي معمر ، **الكتاب الأخضر.** طرابلس :الدار الجماهيرية للنشر و الإعلان و التوزيع ،1978 .
10. الروانوزي عثمان علي ، **مبدأ عدم التدخل والتدخل في الشؤون الداخلية للدول في ظل القانون الدولي العام.** مصر:دار الكتب القانونية، 2010.

11.التنيه سمير ، **الفقر والفساد في العالم العربي**. لبنان:دار الساقي، 2009.
12.الخزرجي ثامر كامل ، ياسر علي المشهداني، **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**. عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2004.
13.بواراس عبد القادر ،**التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية**. الجزائر: دار الجامعة الجديدة، 2009.
14.بوبر كارل، (ترجمة:الزواوي بغورة و لخضر مذبوح)،**خلاصة القرن**. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004.
15.بوون وين ، (ترجمة:دون ذكر اسم المترجم)، **ليبيا وانتشار أسلحة الأسلحة النووية**. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
16.بوطالب عبد الهادي، **هل يعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار**. الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1992.
17.بي ستيفن و مايكلرايت جون ،(ترجمة: بدر الرفاعي)، **منظور جديد للفقر و التفاوت**. الكويت:المجلس الوطني للثقافة و الآداب، 2009.
18.برادلي جون آر ، (ترجمة: شيماء عبد الحكيم طه)، **ما بعد الربيع العربي**. مصر:كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013.
19.هانيماكي يوسي إم ، (ترجمة: محمد فتحي خضر)،**الأمم المتحدة**. مصر: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013.
20.وهبان أحمد ، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997.
21.وزي رينهارات ،(ترجمة: كامل كيلاني)،**ملوك الطوائف ونظرات في تاريخ الإسلام**. القاهرة:كلمات عربية للترجمة والنشر، 2012.
22.حمدان جمال، **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية: دراسة في الجغرافية السياسية**. القاهرة : مكتبة مدبولي، 1996.
23.كامل تامر ، **الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة**. العراق:بيت الحكمة،2001.
24.مجموعة مؤلفين، **ثورة تونس: السياقات والتحديات**. بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2012.

25.محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**. لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

26.محمد يعقوب عبد الرحمن، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحث الإستراتيجية، 2004.

27.محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات**. الأردن: دار وائل للطباعة ،1999.

28.منيسي أحمد ،**مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**. لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

29.معمر فيصل خولي، **الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني**. مصر: دار العربي للنشر والتوزيع،2011.

30.نقولا الرحباني ليلى، **التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل**. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.

31.سن أمارتيا، (ترجمة:مازن جندلي)، **فكرة العدالة**. الإمارات العربية: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

32.سن أمارتيا، (ترجمة: شوقي جلال)،**التنمية حرية:مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004.

33.عبد الحافظ عبد الرشيد ، **الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها**. مصر: مكتبة مبدولي، 2005.

34.عدنان السيد حسين وآخرون، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

35.عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

36.فريدمان ميلتون ،(ترجمة: مروة عبد الفتاح شحاتة)، **الرأسمالية والحرية**. مصر: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2011.

37.روبرت غير تيد ،(ترجمة : مجدي عبد الحكيم وسامية شامي)، **أقليات في خطر**.القاهرة : مكتبة مدبولي، 1995.

38.رولز جون ،(ترجمة: حيدر إسماعيل)، **العدالة كإنصاف**. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2009.

39.شعبان عبد الحسين ، **معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي.** بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

40.تشومسكي نعوم ،(ترجمة: أسامة اسبر)، **الدولة المارقة:استخدام القوة في الشؤون العالمية**، الرياض: مكتبة العبيكان، 2004 .

41.تشومسكي نعوم ، "**حروب الإرهاب**"، منشورة في: برند هام،(ترجمة:نور الأسعد)، **الولايات المتحدة الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية.** لبنان:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006 .

42.تشومسكي نعوم ،(ترجمة: سامي الكعكي)، **الدول الفاشلة:إساءة استعمال القوة والتعدي عل الديمقراطية.** لبنان: دار الكتاب العربي، 2007.

43.غازي فيصل،**التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث.** العراق: جامعة بغداد، 1993.

44.غازي محمد ، الجنابي ناصر، **التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام.** لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.

45.غريفيش مارتن ، أوكالاهان تيري، (ترجمة: عبد العزيز بن عثمان بن صقر)، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية.** الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

46.غليون برهان ، "**تكست الديمقراطية في المنطقة العربية**"، في:علي خليفة الكواري، **حوار من أجل الديمقراطية.** لبنان: دار الطليعة، 1996.

47.غليون برهان ، **العرب وتحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد.** لبنان: المركز الثقافي العربي، ط2، 2005.

48.غليون برهان ، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة.** بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1993.

49. غيلبن روبرت ،(ترجمة:مركز الخليج للأبحاث)،**الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية.** الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

ج. المجلات و الدوريات

50. جبريل محمود، "ليبيا إلى أين؟". **المستقبل العربي،** ع.399، السنة الخامسة والخمسون، ماي 2012.

51.هارولف – تافل ماريون ،" الإجراءات التي تتخذها اللجنة الدولية للصليب الأحمر إزاء ارتكاب أعمال العنف داخل البلاد" . **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، السنة السادسة ، ع. 31 ، جوان 1993.

52. حسين عبيد منى،" أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا". **دراسات دولية،** ع.51، عام 2012.

53. كلاع شريفة ، "التهميش القبلي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا". **مجلة الدراسات والبحوث العلمية،** ع.05، فيفري 2014.

54. عاشور عمر،" الدولة الفاشلة في ليبيا". **تحولات إستراتيجية،** ع.184، جويلية2011.

55. عبد الناصر وليد ، "أدوار جديد للأمم المتحدة داخل بلدان العالم الثالث". **السياسة الدولية،** العدد122، أكتوبر1995.

56. عمران ماجد، "السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان". **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،** المجلد27، ع.1،2011.

57. عقل زياد ، "الأزمة الليبية من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الأجنبي". **ملف الأهرام الإستراتيجي،** ع.196، أفريل 2011.

58. شحاتة دينا و وحيد مريم ، "محركات التغيير في العالم العربي". **مجلة السياسة الدولية،** العدد184، أفريل 2011.

د. <u>التقارير الوثائق</u>

59. إسحاق كافومبا سواري وآخرون، معهد الدراسات الأمنية، **تقرير بعنوان: نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها،** 2011.

60. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004:نحو الحرية في الوطن العربي،** نيويورك:المكتب الإقليمي للدول العربية،2005.

61. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم: مقررات تمهيدية للأمم،** 2010.

62. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، **تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب:تقدم بشري في عالم متنوع،** 2013 .

63. جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة:القطاع الاجتماعي، **التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية:هجرة الكفاءات نزيف أم فرص،** 2008.

64. مجلس التخطيط الوطني الليبي، مركز البحوث والاستشارات، **مسودة التقرير النهائي : ليبيا 2025 رؤية استشرافية**، 2008.

65. مركز ابن خلدون للدراسات الأمنية، **الملل والنحل والأعراق، التقرير السنوي الثامن**، 2005.

66. شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم ، مكتب السياسات الإنمائية، **وثيقة تتعلق بمكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم**،1998.

هـ. المذكرات و الرسائل الجامعية

67. برقوق سالم، «**تطور إشكالية التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية**». مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر **03**، 1993- 1994.

68. جوابي مراد ،«**أزمة دارفور وأبعاد التدخل الأجنبي**». مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر **03**، 2009- 2010.

69. زردومي علاء الدين، «**التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**». رسالة دكتوراه قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية ، 2012-2013.

70. لويسي هشام، «**التنمية السياسية بالوطن العربي دراسة تحليلية وصفية للاختلالات البنيوية والإصلاح السياسي**». مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر **03**، 2010-2011.

71. لخضاري منصور، «**إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر2006-2011**». رسالة دكتوراه، قسم التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر **03**، 2012-2013.

72. سليماني سهام، «**تأثير حق التدخل الإنساني على السيادة الوطنية دراسة حالة العراق1991**». مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2004، 2005.

73. عمروش عبد الوهاب، «**التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا دراسة حالة الصومال1992-2005**». مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر **03**، 2006-2007.

74. صافو محمد، «**الدولة العربية وإشكالية إعادة البناء_الجزائر نموذجا_**». رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010-2011.

و. <u>المواقع الإلكترونية</u>

75.البنك الدولي،"بيانات حول ليبيا".في:

http://data.albankaldawli.org/country/libya (18/05/2014).

76.الجزيرة.نت، "في قلب ليبيا القذافي"، في:

http://aljazeera.net/books/ (20/05/2014).

77.أميرة محمد عبد الحليم، "الموقف الإفريقي والانتفاضة الليبية"،في:

http://www.alamatonline.net/l3.php?id=1084 (25/05/2014).

78. « برنت ...110 دولار بسبب أزمة ليبيا»، في:

http://www.skynewsarabia.com/web/article/ (29/05/2014).

79. دحمان غازي،"الدولة الفاشلة مشروع استعماري أبيض"، في:

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/01f01670-d8ff-400f-896f-c1b543adfb2e (04/03/2014).

80.هيئة الأمم المتحدة ،"ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية"،1945 ،ص.05. في:

http://www.un.org/ar/documents/charter/pdf/un_charter_arabic.pdf (10/05/2014).

81.زياد عقل، "الإتحاد الإفريقي والثورة الليبية: البروتوكولات والمصالح"، في:

http://acpss.ahram.org.eg/projectsRep.aspx?Report_ID=42 (25/05/2014).

82.حول العلاقة بين التنمية الاقتصادية والنمو انظر :

http://www.diffen.com/difference/Economic_Development_vs_Economic_Growth (27/03/2014).

83.محي الدين محمد قاسم، الدولة المارقة: الرؤية الأمريكية للعالم بعد أحداث سبتمبر"،في:

http://hadaracenter.com/pdfs/.pdf (06/03/2014).

84.محند برقوق، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة، في:

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3059.html (29/01/2014).

85.(ـــــــــ)، "عولمة حقوق الإنسان وإعادة البناء الإيتومولوجي للسيادة"، في:

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3018.html (10/05/2014).

86.مركز الجزيرة للدراسات، "التوزيع السكاني والطائفي في لبنان"، في:

http://www.aljazeera.net/coverage/pages/8cd1d3d0-f5c5-422a-8322-c001fbc45e1e (24/03/2014).

87.(ـــــــــــــــــــ)، "دول مجلس التعاون والثورة الليبية: الدوافع والأدوار"، في:

http://studies.aljazeera.net/reports/2011/2011721105812625389.htm (22/05/2014).

88.عبد الحافظ الصاوي، "مواجهة الفقر المتعدد الأبعاد في مصر"، في:

http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/2640ef9c-fcfa-4c8f-9bcc-cfde39faac00 (23/03/2014).

89.عبد الحكيم سايمان وادي،"اثر خلق دولة فاشلة على الأمن الجماعي الدول"،في:

http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/286781.html (04/03/2014).

90.عبد النور بن عنتر، "المواقف الدولية من الثورة الليبية"، في:

http://studies.aljazeera.net/reports/2011/20117223266875954.htm (27/05/2014).

91.فايز سارة،" العرب وتحديات القرن: مطلع الثورات ومقدمات الربيع العربي"، في:

http://www.e-kutub.com/index.php/ (02/04/2014).

92.تقرير الشرق الأوسط رقم (7)،" الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط:فهم الصراع في ليبيا"،ص.10، في:

http://www.crisisgroup.org (19/05/2014).

93.خالد حنفي علي، "القذافي والثورة الليبية: خيارات السقوط والصمود"، في:

http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/10.htm (15/05/2014).

ثانيا: باللغة الأجنبية:

A. Books

94. Blum William, **Rogue State :A Guide to the World's Only Superpower**. London :zed books, 2002.

95. D.Williams Paul, **security studies an introduction**. London: Routledge, 2008.

96. Fenent Alain, **la guerre du golf et protection international des minorités : dans nouvel ordre national et droit de l'homme : la guerre du golf.** Paris : Edition Publisher, 1993.

97. Guy Arnold, **the Maverick State : Gaddafi and the New World Order.** London : Welling House, 1996.

98. Heitmeyer Wilhelm and others, **contrôle of violence ;historical and international prespectives on violence.** USA; Business media+spring science,2011.

99. Holzgrefe Jim and Keohane Robert, **humanitarian intervention ;Ethical, Legal, and Political Dilemmas**. UK : Combridge University press, 2003.

100. Ian Browlie, **International law and the use of force by states**. London: Clarendon press, 1963.

101. Karen Smith, Margot Light, **Ethics and Foreign Policy**. UK : Cambridge University Press, 2001.

102. Martinez Luis, **Violence de la rente pétrolière: Algérie- Irak- Libye.** Paris: Les presses Sciences-Po, 2010.

103. Rawls John, **theory of justice**. USA: Harvard University Press,1971.

104. Rotberg Robert, **when states fail : causes and consequences**. UK:Princeton university press,2003.

105. Rousseau Charles**, Droit International Public**. Paris : Sirey, T11, 1974.

106. Sean Murphy, **Humanitarian intervention :the United Nations in an evolving World Order**.USA : University of Pennslyvania,1996.

107. Seybolt Taylor, **Humanitarian Military Intervention: The Conditions for success and failure**. New York: Oxford University Press, 2OO7.

108. Shaw Malcolm, **International Law**.UK :Cambridge University press,6th edition,2008.

109. Teson Fernando, **Humanitarian Intervention: An Inquiry into Law and Morality.** USA: transnational Publisher,1988.

110. Zartman Willian, **the disintegration and restoration of legitimate Authority**. USA: Lynne Rienner, 1995.

B. Journals and Periodicals

111. Adam Roberts, "Humanitarian War: Military Intervention and Human Rights", **International Affairs.** Vol. 69 , No. 3, July 1993.

112. Cheikh Nguirane, "Stories behind the western-led humanitarian intervention in Libya: A critical analysis". **African Journal of Political Science and International Relations,** vol.07, N°3, June 2013.

113. Dunne Tim, "Libya and the State of Intervention". **Australian journal of international Affairs,** vol 65, n°5, 2011.

114. Hameiri Sahara, "Faild state or a Failed paradigm?". **Journal of International Relations and development, N°.**10, 2007.

115. Hoyt Paul, "Rogue States and International Relations Theory". **journal of conflict studies**, vol20, N°02,2000.

116. Kardas Saban, "Humanitarian intervention: A Conceptual Analysis"**. Turkish Journal of International Relations.** Vol.2, No.3&4**,** Winter 2003**.**

C. Reports and documents

117. Canadian center for foreign policy, Report of the International Commission on Intervention and state Sovereignty, **The Responsibility to Protect**. December 2001.

118. Danish Institute of International Affairs, Denmark, **Humanitarian Intervention: Legal and Political Aspects**. 1999.

119. International Crisis Goup, Holding Libya Together :**Security Challenges After Qaddafi**. Middle East/North Africa Report N°115 ,14 December 2011.

120. Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), **Rapport mondial sur le développement humain 1990 : Définir et mesurer le développement humain**. Paris: Economica, 1990.

121. Record Jeffery, **Failed States and Casualty Phobia : implications for force structure and technology choices**. Occasional paper No.18,USA :center for strategy and technology, October 2000.

122. Sonali Huria, Institute of Peace and Conflict Studies, **Failed States And Foreign Military Intervention**. Special report, New Delhi: February2009.

123. Sorensen Georg, **"development in Fragile/Failed States"**. Paper delivered at the Failed States Conference at Purdue University, April 08.11,1999.

124. United Nations Development Programme, **Arab development challenges report 2011:towards the developmental state in the Arab region.** Cairo :Regional Center For Arab States,2011.

D. Thesis

125. Dragana Boberic, **«humanitarian intervention; legality and legitimacy».** Master Thesis, Public International Law, Faculty of law, Norwegian: Oslo University, September 2008.

126. Maessen Jan, **«The Libyan Intervention, Triumph and Downfall of the Responsibility to Protect in One»**. Master thesis, Department of political science, leiden University; Holand, June 2012.

E. Websites

127. Michael J. Mazar," The Rise and Fall of the Failed State Paradigm", in : http://www.foreignaffairs.com/articles/140347/michael-j-mazarr/the-rise-and-fall-of-the-failed-state-paradigm (05/03/2014).

128. The fund for peace;" legacy of vengeance-seeking group grievance ",in: www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_3.htm (24/03/2014).

129. Michael Todaro," Definition Of Development Essays and Term Papers**",**in : http://www.studymode.com/subjects/michael-todaro-definition-of-development-page1.html (27/03/2014).

130. Macro economy Meter," External debt(percentage of GDP) by country", in : http://mecometer.com/topic/external-debt-percentage-of-gdp/ (28/03/2014).

131. foreign policy,"the2013 failed states index-interactive map", in : http://www.foreignpolicy.com (01/04/2014).

132. fund for peace**, "**The Methodology Behind the Index", in **:** http://ffp.statesindex.org/methodology (01/04/2014).

133. Transparency International, " Corruption Perceptions Index 2013"**,**in : http://cpi.transparency.org/cpi2013/results/ (02/04/2014).

134. "Making Globalization Work": Nobel winner's fresh views on globalization .in :
http://www.arlindo-correia.com/stiglitz.html (07/04/2014).
135. Union of International Associations, "What is an international non-governmental organization (INGO)?",in :
http://www.uia.org/faq/yb4 (21/04/2014).
136. Economist Intelligence Unit, "Democracy in Retreat", in :
http://www.eiu.com/Handlers/WhitepaperHandler.ashx?fi=Democracy_Index_2010_Web.pdf&mode=wp&campaignid=demo2010 (21/05/2014).
137. Energy Information Administration, "Country Analiisis Breifs(Libya)",in :
http://www.eia.gov/countries/analysisbriefs/cabs/Libya/pdf.pdf (18/05/2014).
138. Transparency International, "Corruption by Country / Territory : Libya", in :
http://www.transparency.org/country/#LBY (18/05/2014).
139. The Economist, "An index of unrest in the Arab world",in :
http://www.economist.com/blogs/dailychart/2011/02/daily_chart_arab_unrest_index (18/05/2014).
140. Economist Intelligence Unit , in ;
http://www.economist.com/blogs/dailychart/2011/02/daily_chart_arab_unrest_index
141. Statistique Mondial," Libye : Statistiques",in :
http://www.statistiques-mondiales.com/libye.htm (19/05/2014).
142. - The world fact book, "libya", in :
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ly.html (19/05/2014).
143. human Rights watch organization, "Civil Society: UN General Assembly should suspend Libya's UN Human Rights Council membership", in :
http://www.hrw.org/print/news/2011/02/24/civil-society-un-general-assembly-should-suspend-libya-s-un-human-rights-council-mem (20/05/2014).
144. Ramoin Francis, "International Realtion Students, Why Intervention in Libya was Justified?",in :
http://www.e-ir.info/2012/01/25/why-intervention-in-libya-was-justified (20/05/2014).
145. Bruse Maddy, "The Arab League comes Alive", in :
http://www.meforum.org/3309/arab-league (30/05/2014).
146. Josh Rogin, "How Obama turned on a dime toward war ?",in :
http://thecable.foreignpolicy.com/posts/2011/03/18/how_obama_turned_on_a_dime_toward_war (25/05/2014).

147. Arab Center For Research and Policy Study, "Western Military Intervention and the Future of Libya", in :
http://english.dohainstitute.org/release/b87cff40-2a8f-4fdb-8c9c-0dfbc95f408d (28/05/2014).
148. Michael Ruhle, NATO and Energy Security, in :
https://ip-journal.dgap.org/en/ip-journal/topics/nato-and-energy-security (29/05/2014).
149. Lacher Wolfram, "Libya After Qaddafi : State Foramtion or State Collapse ?", in :
http://www.policypointers.org/Page/View/12572 (30/05/2014).

الفهارس

1. فهرس الأشكال

2. فهرس الخرائط

3. فهرس الجداول

4. فهرس الملاحق

5. فهرس المحتويات